جمهوريه مصر العربيه
معهد التخطيط القومى

سلسله قضايا التخطيط والتنميه
رقم (٩٩)

اثر التكتلات الاقتصاديه الدولية
على قطاع الزراعة

يناير ١٩٩٦

اثر التكتلات والاتفاقيات الدولية
على قطاع الزراعة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمـه	ن
الفصل الاول : الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لاهم السلع الزراعية	
تمهيـد ٠	١
١- القمح	٢
٢- الزيوت النباتيـة	٩
٣- السـكر	٢٤
٤- القطـن	٣١
٥- الموالـح	٣٧
الفصل الثانى : اتفاقيات الجات واثرها على الزراعـة المصريـة	
تمهيـد ٠	٥١
١- استعراض احكام اتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة	٥٢
١-١ نشأه ومبادئ اتفاقية الجـات	٥٢
١-٢ المعالم العامة لاتفاقيات جولة اورجواى ٠	٥٥
١-٣ اتفاقية الزراعة بجولة اورجواى	٦١

الموضـوع	رقم الصفحة
٢- الاثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة ٠	٦٦
٢-١ تمهيـد	٦٦
٢-٢ الاثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الاسواق	٦٨
٢-٣ الاثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم ٠	٧٢
٢-٣-١ الدعم الداخلى (دعم الانتاج) ٠	٧٣
٢-٣-٢ دعم التصدير ٠	٧٣
٢-٤ الاثار الاخرى المتوقعة للاتفاقية	٧٦
٣- تقدير كمى لآثار اتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية	٧٩
٣-١ تمهيـــــد	٧٩
٣-٢ نموذج التحليل	٨١
٣-٢-١ الصيغة الرياضية للنموذج	٨٢
٣-٢-٢ النتائج والمناقشة	٩١
٤- السياسة الوقائية لمواجهة الاثار السلبية لاتفاقية الجات	٩٧
٤-١ السياسات الوقائية على المستوى المحلى ٠	٩٧
٤-١-١ تمهيد	٩٧
٤-١-٢ دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية	٩٧
٤-١-٣ سياسات تهدف لزيادة مرونه عرض الانتاج الزراعى	٩٨

الموضوع		رقم الصفحة
٤-١-٤	الاحتفاظ بمخزون استراتيجى من الحبوب	٩٩
٤-١-٥	سياسات التجارة المقابلة (والاتفاقيات الثنائية)	١٠٠
٤-١-٦	سياسات اخرى	١٠٠
٤-٢	السياسات الوقائية على المستوى الاقليمى والعربى	١٠٥
٤-٢-١	تمهيد	١٠٥
٤-٢-٢	التجمعات التجارية الأقليمية العربية	١٠٥
٤-٢-٢-١	السوق العربية المشتركة	١٠٥
٤-٢-٣	السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة	١٠٦

الفصل الثالث : المجموعة الاقتصادية الاوروبية

١-	السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)	١٠٨
١-١	تمهيد	١٠٨
١-٢	نشأة السوق الاوروبية المشتركة	١٠٨
١-٣	اتفاقية ماسترخت	١١١
١-٤	اهداف السوق المشتركة	١١٣
١-٥	سياسات السوق المشتركة	١١٤
١-٦	قواعد واسس الانضمام والارتباط والاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة	١١٥
١-٧	تقييم اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة	١٢٠

الموضوع	رقم الصفحة
٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية	١٢٤
٢-١ الاتفاق التجارى التفضيلى (١٩٧٣-١٩٧٧)	١٢٤
٢-٢ اتفاق التعاون الشامل	١٢٦
٢-٣ التوسع الافقى للمجموعة الاقتصادية الاوروبية وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٧
٢-٣-١ انضمام اليونان وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٨
٢-٣-٢ انضمام اسبانيا والبرتغال وتعديل اتفاق التعاون الشامل	١٢٩
٢-٣-٣ البروتوكول الاضافى لاتفاق التعاون بين مصر والمجموعة	١٣١
٢-٤ التجارة الخارجية المصرية	١٣٩
٢-٥ التجارة الخارجية بين مصر والمجموعة الاوروبية	١٤٠
٢-٦ التجارة الخارجية الزراعية المصرية	١٤٠
٢-٦-١ العلاقة بين الانتاج والصادرات الزراعية	١٤٣
٢-٦-٢ الصادرات المصرية من البرتقال	١٤٥
٢-٦-٢-١ مستقبل الصادرات المصرية من البرتقال الى المجموعة الاوروبية	١٤٩
٢-٦-٣ انتاج وتجارة القطن المصرى	١٥٠
٢-٦-٣-١ التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام	١٥٣
٢-٦-٣-٢ الصادرات المصرية من القطن الخام الى المجموعة الاوروبية	١٥٣

الموضـوع	رقم الصفحة
٢-٦-٤ واردات مصر من السكر	١٥٦
٢-٦-٤-١ التوزيع الجغرافى لواردات مصر من السكر	١٥٨
٢-٦-٥ واردات مصر من القمح والدقيق	١٦٠
٢-٦-٥-١ واردات مصر من القمح والدقيق من المجموعة الاوروبية	١٦٥
٢-٦-٦ واردات مصر من الزيوت الغذائية	١٦٨
٢-٦-٦-١ التوزيع الجغرافى لواردات مصر من الزيوت الغذائية	١٦٨
٣- محددات الصادرات الى دول السوق الاوروبية المشتركة والواردات منها	١٧٣
٣-١ تمهيد	١٧٣
٣-٢ مجموعة المحددات العامة المرتبطة بالصادرات والواردات المصرية	١٧٤
٣-٢-١- محددات الصادرات	١٧٤
٣-٢-١-١ محددات انتاجية	١٧٤
٣-٢-١-٢ محددات تسويقية	١٧٦
٣-٢-١-٣ محددات تصنيعية	١٧٨
٣-٢-١-٤ محددات تتعلق بالعملية التصديرية	١٧٨
٣-٢-٢ محددات الواردات	١٨٤
٣-٢-٣ مجموعة المحددات المرتبطة بالاتفاقيات المبرمه بين مصر ودول السوق الاوروبية المشتركة	١٨٦

الموضوع	رقم الصفحة
٣-٢-٣-١ : فى مجال التصدير	١٨٦
٣-٢-٣-١-١ اقامة منطقة تجارة حره بين دول البحر المتوسط واوروبا	١٩٠
٣-٢-٣-٢ : فى مجال الاستيراد	١٩٥
٣-٣ علاقة مصر التجارية الحالية مع دول الاتحاد الاوروبى	
٣-٣-١ تطوير التعاون بين مصر ودول الاتحاد الاوروبى (اتفاق الشراكة)	١٩٧
٣-٣-٢ اثر الاتفاق الاسرائيلى والمغربى مع دول الاتحاد الاوروبى على مصر	١٩٩
٣-٤ مجموعة محددات مابعد اتفاقية الجات	٢٠٠
الفصل الرابع : السوق الشرق اوسطية	
تمهيد ٠	٢٠٣
١- الفلسفة السياسية والاقتصادية لمشروع السوق الشرق اوسطية ٠	٢٠٣
١-١ الفكر الامريكى والاوروبى	٢٠٣
١-٢ الفكر الاسرائيلى	٢٠٥
١-٣ رد الفعل العربى	٢١٠
٢- النظام الاقليمى العربى والسوق الشرق اوسطية ٠	٢١٣
٢-١ النظام الاقليمى العربى	٢١٣
٢-٢ هل السوق الشرق أوسطية بديل للنظام الاقليمى العربى	٢١٦

الموضوع	رقم الصفحة
٣- السوق الشرق اوسطية بين الطموح والواقع	٢٢٠
٣-١ بعض خصائص اقتصاديات اقطار الاقليم	٢٢٠
٣-٢ مزايا محتمله لقيام السوق	٢٢٥
٣-٢-١ خلق التجارة	٢٢٥
٣-٢-٢ التنمية وتشريعها	٢٢٥
٣-٢-٣ المعرفة التكنولوجية ونقلها	٢٢٦
٣-٢-٤ البيئة	٢٢٦
٣-٢-٥ المياه	٢٢٦
٣-٢-٦ الكهرباء	٢٢٨
٣-٢-٧ النقل والمواصلات	٢٢٨
٣-٢-٨ رؤوس الاموال	٢٢٨
٣-٢-٩ السياحة	٢٢٩
٣-٢-١٠البترول والغاز الطبيعى	٢٣٠
٣-٣ السوق الشرق اوسطية بين الطموح والواقع	٢٣٠
٣-٣-١ الامكانات المطلوبة لاقامة السوق الشرق اوسطية	٢٣١
٤- السوق الشرق اوسطية والبدايات العملية	٢٣٥
٤-١ التعاون الاقليمى فى مجالات البيئة والمياه والنقل والمواصلات	٢٣٦
٤-٢ الاثار المتوقعة لقيام سوق شرق اوسطية على الاقتصاد المصرى	٢٣٩
٤-٢-١ اثر قيام السوق على التجارة الخارجية	٢٣٩
٤-٢-٢ اثر قيام السوق على الصناعة المصرية	٢٤٠
٤-٢-٣ اثر قيام السوق على الزراعة المصرية	٢٤٢

الموضوع رقم الصفحة

٤-٢-٤ اثر قيام السوق على الاستثمار العربى والاجنبى فى مصر ٢٤٦
٤-٢-٥ اثر قيام السوق على السياحة فى مصر ٢٤٨

الفصل الخامس : الشركات متعددة الجنسيات

١- تمهيد ٢٥١
٢- التعريف بالشركات متعددة الجنسيات ٢٥٢
٣- الخصائص الاساسية للشركات متعددة الجنسيات ٢٥٣

٣-١ كبر الحجم (ضخامة الحجم الاقتصادى النسبى) ٢٥٣
٣-٢ مركزية الادارة وتركزها فى الدول المتقدمه صناعيا ٢٥٥
٣-٣ التنوع فى المنتجات والانشطة والتشتت الجغرافى ٢٥٦
٣-٤ التفوق التكنولوجى والمزايا الاحتكارية ٢٥٦

٤- موقف الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية ٢٥٧

٤-١ اهم الاسباب التى ادت الى خلق نمط خاص لنشاط الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان العربية ٢٥٩

٥- التوزيع الجغرافى لاستثمارات الشركات متعددة الجنسيات وآثاره المباشرة ٠ ٢٦٢

٦- العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والاقتصاد المصرى ودورها فى عملية التنمية الاقتصادية ٠ ٢٦٧

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة	٢٧٣
المراجع ومصادر البيانات	٣١٠
ملاحق الدراسة	٣٢٧

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(١-١)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية القمح خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢٠	٣
(١-٢)	تطور أسعار التوريد والسوق والاستيراد للقمح خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٠٠	٥
(١-٣)	تطور الاستهلاك والواردات من القمح خلال الفتره ٨١-١٩٩٢٠	٦
(١-٤)	تطور نسبة الدعم للقمح المحلى والمستورد خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٠٠	٨
(١-٥)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية المحاصيل الزيتية خلال الفتره ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١٠	١٠
(١-٦)	تطور أسعار التوريد والمنتج والاستيراد والتصدير لبعض المحاصيل الزيتية خلال الفتره ٨٠-١٩٩٠٠	١٢
(١-٧)	تطور الانتاج والاستهلاك من الزيوت النباتيه خلال الفتره ٨٠ - ١٩٩٢٠	١٤
(١-٨)	تطور الاستهلاك الفردى والدعم على الزيت خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩٢٠	١٦
(١-٩)	تطور الواردات من الزيوت النباتيه خلال الفترة ٨٠-١٩٩٢٠	١٨
(١-١٠)	متوسط أسعار البذور الزيتيه فى السوق العالمى والسوق المصرى خلال الفتره ٨٣ - ١٩٩٢٠	٢٠
(١-١١)	تطور مساحة وانتاجية قصب وبنجر السكر خلال الفترة ٨٠ -١٩٩٢٠	٢٥
(١-١٢)	تطور الانتاج والاستهلاك من السكر خلال الفتره ٨١-١٩٩٢٠	٢٧
(١-١٣)	تطور الاستهلاك الفردى والدعم على السكر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٢٠	٢٨
(١-١٤)	تطور الواردات من السكر خلال الفترة ٨١ - ١٩٩٢٠	٣٠
(١-١٥)	تطور مساحة وانتاجية محصول القطن خلال الفترة ٨١-١٩٩٢٠	٣٢

رقم الجـــدول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(١ـ١٦)	تطور أسعار التوريد الاجبارى وأسعار التصدير للقطن الزهر خلال الفتره ٨٠ ـ ١٩٩٢٠	٣٤
(١ـ١٧)	تطور صادرات وواردات القطن الشعر خلال الفتره ٨١ـ١٩٩٢٠	٣٦
(١ـ١٨)	تطور مساحة وانتاج وانتاجية الموالح خلال الفترة ٨٠/٨١ ـ ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٣٨
(١ـ١٩)	تطور صادرات الموالح خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩٢٠	٤٠
(١ـ٢٠)	هيكل التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩٢٠	٤٢
(١ـ٢١)	القيمه التصديريه للطن من البرتقال فى بعض الدول المصدره له خلال الفتره ٨٠ ـ ١٩٩١٠	٤٤
(١ـ٢٢)	تطور أسعار الجمله وأسعار التصدير للطن من البرتقال خلال الفتره ٨١ ـ ١٩٩١٠	٤٦
(١ـ٢٣)	تطور صادرات القطاع الخاص من البرتقال خلال الفتره ٨٨ ـ ١٩٩٢٠	٤٩
(٢ـ١)	معدلات تخفيض قيم الدعم الداخلى للمنتجين بالمليون دولار فى المجموعه الأوربيه والولايات المتحده الأمريكيه خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ٩٥ ـ ٢٠٠٠	٧٤
(٢ـ٢)	معدلات تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية الرئيسية فىالمجموعه الأوربيه والولايات المتحده الأمريكيه خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ٩٥ ـ ٢٠٠٠ ٠	٧٤
(٢ـ٣)	الاكتفاء الذاتى المصرى من السلع الزراعية الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٨٨
(٢ـ٤)	معادل دعم المنتجين ومعادل دعم التصدير والمعادلالجمركى للسلع الزراعيه (كنسبه مئويه من السعر المحلى) فى متوسط الفتره ٨٦ ـ ١٩٩٠٠	٨٨
(٢ـ٥)	الواردات العالميه والواردات المصريه للسلع الزراعيه الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ ـ ١٩٩٢٠	٨٩

رقم الجداول	عنوان الجدول	رقم الصفحه
(٢-٦)	الصادرات العالميه والصادرات المصريه للسلع الزراعية الرئيسيه فى متوسط الفتره ٩١ - ١٩٩٢٠	٨٩
(٢-٧)	التغيرات السنويه المتوقعه فى سلع الواردات الزراعية المصريه خلال فترة تطبيق الاتفاقية ٩٥- ٢٠٠٠٠	٩٠
(٢-٨)	التغيرات السنويه المتوقعه فى سلع الصادرات الزراعية المصريه خلال فترة تطبيق الاتفاقيه ٩٥-٢٠٠٠٠	٩٠
(٢-٩)	الآثار السنويه المحتمله لتطبيق اتفاقية الجات على الرفاهية المصريه خلال الفتره ٩٥ - ٢٠٠٠٠	٩٦
(٣-١)	الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية خلال الفتره ٨٩-١٩٩٣٠	١٣٧
(٣-٢)	اجمالىحركة التجارة بينمصر ومجموعات دولالعالم عامى٩٢، ١٩٩٣٠	١٣٩
(٣-٣)	الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعه الأوربيه خلال عامى ٩٢ ، ١٩٩٣٠	١٤١
(٣-٤)	الأهمية النسبيه للصادرات الزراعية المصريه الى اجمالىالصادرات السلعيه خلال الفتره ٨٨/٨٧ - ١٩٩٤/٩٣٠	١٤٢
(٣-٥)	نسبة الصادرات الى الانتاج من بعض المزروع التصديريه الهامه فى مصر خلال الفترة ٨٢ - ١٩٩٢٠	١٤٤
(٣-٦)	التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال	١٤٧
(٣-٧)	الأهمية النسبيه للقطن المصرى انتاجا وتصديرا الى الانتاج والصادرات العالميه منه خلال الفتره ٨٠/٨١-٩٢/١٩٩٣٠	١٥١
(٣-٨)	التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من القطن الخام عامى٩٢، ١٩٩٣٠	١٥٤
(٣-٩)	الصادرات المصريه منالقطنالخام الى دول المجموعه الأوربية عام ١٩٩٣٠	١٥٥
(٣-١٠)	واردات مصر من السكر خلال الفتره ٩١-١٩٩٣٠	١٥٧
(٣-١١)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر البنجر المصفى والخام خلال الفتره ٩١ - ١٩٩٤٠	١٥٩
(٣-١٢)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر القصب المكرر خلال الفترة ٩١- ١٩٩٤٠	١٦١

رقم الجـــداول	عنوان الجـدول	رقم الصفحه
(٣ـ١٣)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من سكر القصب الخام خلال الفتره ٩٠ ـ ١٩٩٣٠	١٦٢
(٣ـ١٤)	التوزيع الجغرافى لواردات مصر من القمح خلال الفتره ٩١ ـ ١٩٩٤٠	١٦٤
(٣ـ١٥)	التوزيع الجغرافى للواردات المصريه من دقيق القمح عام ١٩٩٣٠	١٦٦
(٣ـ١٦)	الأهمية النسبيه لواردات مصر من القمح من دول المجموعه الأوربيه الى اجمالى الواردات المصريه خلال الفتره ٩١ـ١٩٩٤٠	١٦٧
(٣ـ١٧)	الواردات المصريه من الزيوت الغذائيه خلال الفتره ٩١ـ١٩٩٤٠	١٦٩
(٣ـ١٨)	الأهمية النسبيه لواردات مصر من الزيوت من المجموعه الأوربية خلال الفتره ٩١ ـ ١٩٩٤٠	١٧١
(٥ـ١)	اجمالى صافى المديونيه الخارجيه المستحقه على جميع الدول النامييه	٢٦٥
(٥ـ٢)	أكثر بلدان دول العالم الثالث مديونيه ٠	٢٦٦
(٥ـ٣)	التوزيع الجغرافى لصادرات المنطقه	٢٧٠

مقدمه

شهد العالم فى العقد الأخير مجموعه من المتغيرات الدوليه، والتى اثرت بشدة على مختلف النواحى السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه، ولعل أهم تلك المتغيرات، كان انهيار الكتله الشرقيه وقيام عشرات الدول بدلا منها ودخلت فى صراعات داخليه مازالت قائمه ، وثانيها حرب الخليج وماعقبها من تدمير اقتصادى وتدمير للعلاقات العربيه وللمقدره العربيه ايضا، وثالثها عقد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى ثم توقيع اتفاقية القاهرة وقيام السلطة الفلسطينيه على ارض فلسطين ، ثم عقد اتفاق الصلح بين الاردن واسرائيل واستمرار المفاوضات بين سوريا واسرائيل، هذه المتغيرات السياسيه لها ابعادها الاقتصاديه والاجتماعيه.

اما على الصعيد الاقتصادى، فقد برز اتجاه ماسمى بالنظام العالمى الجديد الذى قادته الولايات المتحده الأمريكيه التى أصبحت تمثل القوه العظمى الوحيده فى العالم، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصاديه العملاقه وفى مقدمتها السوق الأوربيه المشتركه التى وصل عدد اعضائها ١٥ عضوا، ثم مجموعة النافتا NATFAN وانتهاء جولة مفاوضات اوروجواى بعد ثمانى سنوات من المفاوضات وعقد اتفاقيات الجات، وانشاء منظمة التجاره العالميه (WTO) ، كذلك الحديث من الغرب والشرق عن تغيير النظام الاقليمى فى الاقليم العربى بانشاء السوق الشرق أوسطيه.

ان هذه المتغيرات فى مجملها لها انعكاساتها الشموليه على الاقتصاد العربى والمصرى بصفه عامه، وعلى القطاع الزراعى بصفه خاصه، لما لهذا القطاع من خصوصيه من حيث انه مازال يمثل مصدر العمل والغذاء الرئيسى فى البلاد، ويعانى من تخلف وقصور فى وسائل الانتاج والتكنولوجيا الزراعيه، وتدهور فى السياسات الزراعية وعدم تمشيها مع المتغيرات الدوليه، وعدم قدرة هذا القطاع على المنافسه لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الجوده، وضيق السوق العالميه المفتوحه امام تسويق فائض الانتاج، وعدم وجود سياسات تصديريه متكامله للمنتج الزراعى.

وعلى الرغم من صعوبة قياس أثر تلك المتغيرات على القطاع الزراعى المصرى، لان معظمها مازال قيد التطبيق أو تحت الدراسة. الا أن الاستشعار باهميتها وخطورتها، لهو مدعاه لدراستها بالتحليل والتوقع فى محاولة لتجنب أكبر قدر من الآثار السلبيه المحتمله وتعظيم الفائده من الآثار الايجابيه، ولتأكيد أهمية التعاون العربى المشترك اقتصاديا وسياسيا فى مجابهة التكتلات الدوليه العملاقه.

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الفائده المرجوه، فان هذه الدراسه، تناولت موضوعها فى خمسة فصول، تناول الفصل الأول الانتاج والاستهلاك والتجاره الخارجيه لاهم السلع الزراعية فى مصر وفى مقدمتها القمح والزيوت والسكر والقطن والموالح، حيث تمثل المحاصيل الثلاثه الاولى أهم الواردات الزراعية والمحصولين الآخيرين أهم المحاصيل التصديريه، وذلك للتعرف على الحاله الراهنه للاستيراد والتصدير منها واحتمالات المستقبل فى ظل الاوضاع العالميه الجديده.

وجاء الفصل الثانى، ليعالج اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصريه، بحيث يتم بيان الاحكام الرئيسيه للأتفاقيه فيما يخص الزراعه والآثار المتوقعه لتحرير التجاره العالميه على القطاع الزراعى، بما فى ذلك بيان أثر مبدأ النفاذ الى الاسواق وأثر تخفيض الدعم ، ثم وضع نموذج قياسى لتقدير الآثار المحتمله على الصادرات والواردات الزراعيه ، انتهاءا بوضع السياسات الوقائيه لمواجهة الآثار السلبيه المحتمله وتعظيم الآثار الايجابيه لاتفاقيةالجات وبيان اهمية التكتل العربى فى هذا المجال.

ونظرا لأهمية العلاقه الاقتصاديه بين مصر والجماعه الأوروبيه فقد عالج الفصل الثالث هذه القضيه موضحا نشأة وسياسات السوق الأوربيه واحكامها، كذلك الاتفاقيات التفضيليه بين مصر والجماعه الأوروبيه وتطورها واحتمالاتها المستقبليه وانعكاساتها بحيث يمكن ايضاح مستقبل التصدير والاستيراد من والى الجماعه الأوروبيه لاهم السلع الزراعيه (القطن - البرتقال - الزيوت - السكر - القمح) ، أيضا يتعرض هذا الفصل من الدراسه الى محددات الصادرات الى دول السوق الأوربية وبعض المقترحات الهادفه الى تطوير العلاقه مع تلك الدول.

ولما كان الحديث باسهاب عن التطلع الى قيام سوق شرق أوسطيه تضم جانب من الاقطار العربيه واسرائيل وتركيا وايران وربما باكستان وافغانستان، خاصة بعد اتفاقية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاردن وسوريا فى الطريق ولبنان ، فقد انفرد الفصل الرابع بمعالجة السوق الشرق اوسطية موضحا الفلسفة السياسية والأقتصادية لهذا المشروع فى الفكر الغربى والاسرائيلى والعربى ، وكذلك القاء الضوء على النظام الاقليمى العربى الحالى وعلاقته بالسوق المقترحة ، ثم الوصول الى مدى واقعية انشاء سوق شرق اوسطية والمزايا المحتمله لها كما يراها اصحابها ومدى واقعيتها بالتحليل العلمى الموضوعى وبيان المخاطر التى تكتنف قيام مثل هذه السوق التى تستهدف فى المقام الاول تغيير النظام العربى الحالى واقامة نظام جديد يستوعب اسرائيل كاحد دول الاقليم بعلاقات طبيعية مع كافة اقطار الاقليم ، ومع ذلك فقد تم ايضا معالجة موضوعية للآثار المحتمله لقيام السوق على بعض القطاعات الاقتصادية المصرية وفى مقدمتها قطاع الزراعة .

وأستكمالا لموضوع الدراسة ، فقد جاء الفصل الخامس ليتحدث عن الشركات متعددة الجنسيات موضحا نشأتها واهدافها وآثارها على الاقتصاد المصرى ، والتنافس على الاقتصاد العربى بين هذه الشركات التى لها اهداف اقتصادية وسياسية فى آن واحد .

ومن أجل تحقيق اكبر فائدة ممكنه ، فقد تم التزواج بين اكثر من منهج فى هذه الدراسة ، فقد استخدم المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى والمقابلة الشخصية وذلك من أجل معالجة كافة القضايا باساليب علمية ، مع الاحتفاظ بالموضوعية ، لان هناك بعض القضايا الفكرية فى هذه الدراسة .

ولقد قام باعداد هذه الدراسة فريق متكامل من الباحثين بمركز التخطيط الزراعى ، على النحو التالى :

ا٠د٠ سعد علام (الباحث الرئيسى) ، ا٠د٠ أحمد برانية ، ا٠د٠ بركات الفرا ، ا٠د٠ محمد محمود رزق ، ا٠د٠ هدى صالح ، ا٠د٠ عماد الدين مصطفى ، د٠ عبد الفتاح حسين ، د٠ نجوان سعد الدين ، د٠ سمير عريقات ، كما ساهم فى الاعداد د٠ حمدى عبده على الصوالحى من المركز القومى للبحوث ٠

وساعد فى هذه الدراسة الآنسة/ حنان رجائى المعيدة بالمركز ، والأستاذ/ محمد مرعى ، والسيدة/ منى الدسوقى من الفنيين بالمعهد ، والأستاذ/ محمود الفرارجى (المدير العام بوزارة التخطيط) ، والأستاذ/ صادق رياض أبو العطا ٠

الباحث الرئيسى

(ا٠د٠سعد طه علام)

الفصل الأول

الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية
لاهم السلع الزراعيـــة

١- القمـــح
٢- الزيوت النباتيـة
٣- السـكر
٤- القطـــن
٥- الموالـــح

الفصل الأول

الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية
لأهم السلع الزراعيـــة

تمهيـــد

يخص نفسه هذا الجزء من الدراسة فى التعرف على التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية الاستيرادية والتصديرية • فالقمح والزيوت النباتية والسكر حاصلات استيرادية ، والقطن والموالح هى حاصلات تصديرية ، فى مجموعها تشكل نسبة كبيرة من الواردات والصادرات الزراعية للبلاد •

والحاجة ماسه لهذا التحليل نظرا للتغيرات الهيكلية الداخلية والتغيرات الدولية فيما يخص تجارة السلع الزراعية بعد اتفاقيات الجات وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) • الأمر الذى يستدعى اعاده النظر فى السياسات الانتاجية والتجارية لتلك السلع - على ضوء المستجدات الداخلية والعالمية •

١- القمـح

يشكل القمح أحد أهم المشاكل التى قد تنشأ من جراء تطبيق إتفاقيات الجات ذلك أنه يعتبر سلعة غذائية رئيسية من ناحية ويعتمد المجتمع فى المقام الأول على الواردات لتدبير احتياجاته من هذه السلعة من ناحية أخرى . وبالرغم من ذلك فإنه نتيجة للسياسات التىحكمت تسويق الانتاج المحلى من القمح فإن المساحة المزروعه بهذا المحصول قد تناقصت باستمرار - كما هو مبين بجدول (١-١) - خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ بحيث بلغ الرقم القياسى لهذه المساحة فى عام ١٩٨٤ نحو ٨٨,٨ ثم ومع محاولات رفع أسعار توريد القمح بدأ هذا الرقم فى الزيادة حتى وصل إلى ٩١ فى عام ١٩٨٦ ومع الغاء سياسات التوريد الإجبارى للقمح بدأت تتزايد المساحة منه بقفزات واضحه منذ عام ١٩٨٧ حتى بلغ الرقم القياس لهذه المساحة ١٦٧ عام ١٩٩١ ثم ١٥٧,٨ عام ١٩٩٢ .

ولكن نمو انتاجية فدان القمح عوض النقص فى المساحة المحصولية للقمح خلال النصف الأول من الثمانينات بحيث لم يحدث نقص فى الانتاج المحلى من القمح وإن كان معدل نمو الانتاج ظل دون مستوى معدلات الزيادة فى الاستهلاك المحلى منه ، إلا أنه ومع زيادة المساحة المحصولية بصورة ملحوظة منذ النصف الثانى من الثمانينات حدثت زيادة كبيرة ايضا فى انتاجية الفدان بحيث بلغ الرقم القياسى لها ١٦٣,٧ عام ١٩٩٢ مما إنعكس فى النهاية فى صورة زيادة متسارعه فى حجم الإنتاج المحلى من القمح والذى بلغ رقمه القياسى نحو ٢٥٧,٢ عام ١٩٩٢ .

جدول (١-١)
تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية القمح
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	المساحة		الإنتاج		الإنتاجية	
	الف فدان	رقم قياسى	الف طن	رقم قياسى	طن/فدان	رقم قياسى
١٩٨٠	١٣٢٦	١٠٠	١٧٩٦	١٠٠	١,٣٥	١٠٠
١٩٨١	١٤٠٠	١٠٥,٦	١٩٣٨	١٠٧,٩	١,٣٨	١٠٢,٢
١٩٨٢	١٣٧٤	١٠٣,٦	٢٠١٧	١١٢,٣	١,٤٧	١٠٨,٨
١٩٨٣	١٣٢٠	٩٩,٥	١٩٩٦	١١١,١	١,٥١	١١١,٩
١٩٨٤	١١٧٨	٨٨,٨	١٨١٥	١٠١,١	١,٥٤	١١٤,١
١٩٨٥	١١٨٦	٨٩,٤	١٨٧٢	١٠٤,٢	١,٥٨	١١٧,٠
١٩٨٦	١٢٠٦	٩١,٠	١٩٢٨	١٠٧,٣	١,٦٠	١١٨,٥
١٩٨٧	١٣٧٣	١٠٣,٥	٢٧٢١	١٥١,٥	١,٩٨	١٤٦,٧
١٩٨٨	١٤٢٢	١٠٧,٢	٢٨٣٨	١٥٨,٠	٢,٠٠	١٤٨,١
١٩٨٩	١٥٣٣	١١٥,٦	٣١٨٢	١٧٧,٢	٢,٠٨	١٥٤,١
١٩٩٠	١٩٥٥	١٤٧,٤	٤٢٦٦	٢٣٧,٥	٢,١٨	١٦١,٥
١٩٩١	٢٢١٥	١٦٧,٠	٤٤٨٣	٢٤٩,٦	٢,٠٢	١٤٩,٦
١٩٩٢	٢٠٩٢	١٥٧,٨	٤٦١٩	٢٥٧,٢	٢,٢١	١٦٣,٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة

إن زيادة مساحة وانتاج وانتاجية القمح فى السنوات الأخيرة كان من أهم أسبابها ليس الغاء نظام التوريد الاجبارى للقمح فحسب وانما ايضا منحت الدولة الفرصة للمنتج لكى يورد محصوله بصورة اختيارية وبأسعار اقتربت تماما من أسعار المنتج وفاقت أسعار الإستيراد ، فكما هو مبين بجدول (١-٢) بعد أن كان سعر التوريد لايشكل سوى ٨٨,٣٪ من سعر المنتج عام ١٩٨٠ وإنخفض إلى ٧٤,١٪ عام ١٩٨٦ بدأت نسبته تتزايد مرة اخرى بحيث بلغ ٩٧,٦ ٪ من سعر المنتج عام ١٩٩٠ ٠ وتتضح الصورة أكبر عند مقارنه سعر التوريد مع سعر الإستيراد ، فلقد شكل سعر التوريد حوالى ٥٣,٤٪ من سعر الاستيراد عام ١٩٨٠ وإنخفضت هذه النسبة الى حوالى ٤٩,٨٪ عام ١٩٨٢ ثم شهدت قفزات واضحه بدءا من عام ١٩٨٥ وأصبح سعر التوريد يفوق سعر الاستيراد بحيث بلغ نحو ١٢٢,٤٪ من سعر الاستيراد فى عام ١٩٨٩ ، وحوالى ١١٦,٧ ٪ منه فى عام ١٩٩٠ ٠

ولكن وبالرغم من زيادة الانتاج المحلى من القمح فإن الزيادة الطبيعية فى السكان من ناحية والسياسات التى إتبعتها الدولة بخصوص تسويق القمح للمستهلك من ناحية أخرى أدت الى زيادة كل من الاستهلاك المحلى والواردات من القمح ، فكما هو مبين بجدول (١-٣) زاد الاستهلاك المحلى من القمح من ٥٠٣٤,٧ الف طن عام ١٩٨١ الى ٩٧١٨ ألف طن عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة حوالى ٩٣٪ ، وزادت الواردات من القمح من نحو ٣٠٥١,٧ الف طن إلى حوالى ٥١٠٠ الف طن خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة ٦٧,٢٪ ٠

وكما سبقت الاشارة كانت معدلات الزيادة فى الانتاج المحلى خلال النصف الأول من الثمانينات أقل من معدلات زيادة الاستهلاك المحلى وبالتالى فإنه - وكما هو بنفس الجدول المذكور قد حدث نقص مستمر فى نسبة الإكتفاء الذاتى حيث إنخفضت هذه النسبة من ٣٩,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٢٧,٨٪ عام ١٩٨٦ ثم مع الزيادة فى مساحة وانتاجية القمح ابتداء من النصف الثانى للثمانينات وبالتالى الزيادة فى الانتاج المحلى أخذت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الزيادة بحيث ارتفعت من ٢٧,٨٪ عام ١٩٨٦ إلى ٤٧,٥٪ عام ١٩٩٢ ٠

جدول (١-٢)
تطور أسعار التوريد والسوق والاستيراد للقمح
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(جنيه / طن)

السنوات	سعر المنتج	سعر الاستيراد	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : الاستيراد
١٩٨٠	٨٨,٠	١٤٥,٣	٧٧,٧	٨٨,٣	٥٣,٤
١٩٨١	٩١,٧٧	١٧٢,٧	٧٧,٧	٨٤,٧	٤٥,٠
١٩٨٢	٨١,٧٧	١٦٠,٥	٨٠,٠	٩٧,٨	٤٩,٨
١٩٨٣	١٠٩,٩	١٣٢,٢	٨٣,٤	٧٥,٥	٦٣,١
١٩٨٤	١٢٤,٤	١٤٤,٦	١٢٠,١	٩٦,٥	٨٣,١
١٩٨٥	١٧١,٨	١٥٤,٩	١٦٦,٧	٩٧,٠	١٠٧,٦
١٩٨٦	٢٢٥,٠	١٤٣,٣	١٦٦,٧	٧٤,١	١١٦,٣
١٩٨٧	٢٢٣,٦	١٦٩,٨	٢٠٠,١	٨٩,٤	١١٧,٨
١٩٨٨	٢٣٧,٥	٢٧٤,٦	٢٦٦,٨	١١٢,٣	٩٧,٢
١٩٨٩	٤٣٦,٧	٣٢٧,٠	٤٠٠,٢	٩١,٦	١٢٢,٤
١٩٩٠	٤٧٣,٦	٣٩٦,٠	٤٦٢,٠	٩٧,٦	١١٦,٧

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٧) اكتوبر ١٩٩٢ صـ ٣٤٩ - ٣٥٥

جدول (١-٣)
تطور الإستهلاك والواردات من القمح
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ (١)
(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الواردات	اجمالى الاستخدامات	نسبة الاستيفاء	
				انتاج محلى (٪)	واردات (٪)
١٩٨١	١٩٨٣	٣٠٥٢	٥ ٣٥	٣٩,٤	٦٠,٦
١٩٨٢	٢٠٧١	٤١٦٤	٦٢٣٥	٣٣,٢	٦٦,٨
١٩٨٣	٢٠٥٤	٤٨٦٩	٦٩٢٣	٢٩,٧	٧٠,٣
١٩٨٤	١٨٩٤	٤٥٠٨	٦٤٠٢	٢٩,٦	٧٠,٤
١٩٨٥	١٩٤٤	٤٦٩٥	٦٦٣٩	٢٩,٣	٧٠,٧
١٩٨٦	٢٠٠٧	٥٢٤٠	٧٢٤٧	٢٧,٨	٧٢,٢
١٩٨٧	٢٨١١	٥٣٨٠	٨١٩١	٣٤,٣	٦٥,٧
١٩٨٨	٢٩٢١	٥٧٣٨	٨٦٥٩	٣٣,٧	٦٦,٣
١٩٨٩	٣٢٨٦	٦٢٨١	٩٥٦٧	٣٤,٣	٦٥,٧
١٩٩٠	٤٤٣٥	٥٨٢٠	١٠٢٥٥	٤٣,٢	٥٦,٨
١٩٩١	٤٤٨٣	٥٠٦١	٩٥٤٤	٤٧,٠	٥٣,٠
١٩٩٢	٤٦١٨	٥١٠٠	٩٧١٨	٤٧,٥	٥٢,٥

المصدر :وزارة التخطيط - الادارة المركزية للموازنات والحسابات القومية - بيانات غير منشورة ٠

١) هناك بعض الاختلافات بين الانتاج المحلى وبين نفس الانتاج الوارد بجدول (١-١) نتيجة اختلاف مصدرى البيانين ٠

إن اتجاه الزراع نحو إنتاج القمح بصورة أكبر من سنة إلى أخرى كان من ورائه علاوه على تحرير أسعار توريده القضاء على السياسة التمييزية القائمه على دعم القمح والدقيق المستورد ، فكما هو مبين بجدول (١-٤) كانت نسبة دعم كل من القمح والدقيق المستوردين تفوق نسبة دعم القمح المحلى وذلك حتى عام ١٩٨٦ ، حيث بلغت نسبة دعم الطن من القمح المحلى خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ نحو ١٠٠,٧ ٪ فى المتوسط سنويا ، بينما بلغت هذه النسبة فيما يخص القمح المستورد والدقيق المستورد حوالى ٢٧٧,٧٪ ، ١٥٨٪ على التوالى ٠

ثم اخذت هذه السياسة إتجاها تمايزيا نحو القمح المحلى ، بحيث بلغت نسبة دعم الطن منه خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ نحو ١١٨٪ ، بينما بلغت هذه النسبة فى حالة القمح المستورد حوالى ٤١,٨٪ ، وفى حالة الدقيق المستورد نحو ٣٥٪ ، مما أدى إلى زيادة الطلب على القمح وبالتالى حصول الزراع على سعر مناسب شجعهم على الاتجاه نحو المزيد من زراعة القمح ٠٠

وبالتالى فإن ضمان أسعار توريد معقوله للقمح المحلى والتخفيف من درجة دعم القمح المستورد يمكن أن يشكل الأساس فى محاولات تشجيع الزراع نحو زيادة كل من المساحة المحصولية والإنتاجية من القمح وبالتالى زيادة الإنتاج المحلى منه والذى يؤدى بدوره إلى زيادة فرص تخفيض الواردات من القمح وبالتالى الحد من الآثار السلبية التى قد تصاحب عملية تحرير تجارة القمح نتيجة إمكانية زيادة الأسعار العالميـة ٠

جدول (١-٤)
تطور نسبة الدعم للقمح المحلى والمستورد
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٠

(٪)

السنوات	القمح المحلى	القمح المستورد	دقيق القمح المستورد
١٩٨١	١١٣	٣٨٣	٢١١
١٩٨٢	١٠٠	٣٦٨	٢٠٣
١٩٨٣	١٢٩	٣٥٨	١٧٢
١٩٨٤	١٤٠	٣٦٥	١٥٣
١٩٨٥	٧٨	١٢٣	١٢٩
١٩٨٦	٤٤	٦٩	٨٠
١٩٨٧	١٠٦	٣١	٦١
١٩٨٨	١٠٦	٣١	١٨
١٩٨٩	١٩١	٧٨	١٩
١٩٩٠	٦٩	٢٧	٤٢

المصدر : فوزى حليم رزق (دكتور) - الطلب على السلع الغذائية التموينية - الندوه القومية للسياسات الزراعية فى ج.م.ع. يناير ١٩٩٢

٢- الزيوت النباتيـة

لقد شهدت المساحة المخصصة للمحاصيل الزيتية سنويا تناقصا مستمرا خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١ ، فكما يوضح الجدول (١-٥) إنخفضت هذه المساحة من ١,٥ مليون فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى ١,١٢ مليون فدان عام ١٩٩٢/٩١ وبنسبة ٢٥,٣٪ ٠ وبالرغم من التحسن الطفيف فى انتاجية هذه المحاصيل والتى ارتفعت من ٠,٧٣٣ طن / فدان الى ٠,٧٦ طن/فدان خلال نفس الفترة وبنسبة زيادة نحو ٠,٠٤٪ إلا أن الإنخفاض الواضح فى المساحة المزروعه بهذه المحاصيل قد أدى إلى انخفاض الانتاج منها خلال الفترة المذكورة بصوره ملحوظة حيث إنخفض من ١,٠٣ مليون طن إلى ٠,٦٨ مليون طن بنسبة ٣٤,٠٪٠

إن انخفاض المساحة المحصولية من محاصيل البذور الزيتية يرجع فى المقام الأول إلى الإنخفاض المستمر الذى صاحب المساحة المزروعه بالقطن خلال السنوات العديدة السابقة كما سيتضح فيما بعد ٠ ذلك لأن المساحة المنزرعة بالقطن - باعتباره مصدرا لبذره القطن - تشكل نحو ٨١,١٪ من اجمالى المساحة المنزرعه بأهم المحاصيل الزيتية فى المتوسط خلال الفترة المذكوره أعلاه، كما أن متوسط إنتاج بذره القطن يشكل حوالى ٧٥٪ من اجمالى إنتاج هذه المحاصيل سنويا خلال نفس الفترة (١) ٠ وعلاوه على انخفاض المساحة المنزرعة بالقطن حدث انخفاض مستمر فى انتاجية فدان القطن من البذور بحيث بلغت نسبة الانخفاض فى هذه الانتاجية نحـــو ٢٨٪ خلال الفـــترة ١٩٨٠ - ١٩٨٩، وبالتالى انخفض اجمالى الانتاج من البذور خلال نفس الفترة بنسبة ٤٢٪ (٢) ٠

---

١) على عبد الرحمن على - إقتصاديات إنتاج وتصنيع المحاصيل الزيتية فى ج٠م٠ع - رسالة دكتوراه - جامعة قناة السويس - ١٩٩٤ صـ ٩٤ ، صـ ٩٧

٢) معهد التخطيط القومي - مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٥) - أكتوبر ١٩٩١ صـ ٨٧

جدول (١ - ٥)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية المحاصيل الزيتية
خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٩٢/٩١

السنوات	المساحة مليون فدان	الانتاج مليون فدان	الانتاجية طن / فدان
١٩٨١/٨٠	١,٥٠	١,٠٣	٠,٧٣٣
١٩٨٢/٨١	١,٤٢	١,٠٢	٠,٧٤٥
١٩٨٣/٨٢	١,٣٤	٠,٩٨	٠,٧٥٢
١٩٨٤/٨٣	١,٢٥	٠,٩١	٠,٧٤٠
١٩٨٥/٨٤	١,٢١	٠,٨٤	٠,٧٣١
١٩٨٦/٨٥	١,٣١	٠,٩٢	٠,٧٤٦
١٩٨٧/٨٦	١,٢٧	٠,٨٧	٠,٧٤٠
١٩٨٨/٨٧	١,٢١	٠,٧١	٠,٧٢٩
١٩٨٩/٨٨	١,٢٧	٠,٨٢	٠,٧٣٤
١٩٩٠/٨٩	١,٢٢	٠,٧٠	٠,٧١٩
١٩٩١/٩٠	١,٢٣	٠,٦٩	٠,٧٣٣
١٩٩٢/٩١	١,١٢	٠,٦٨	٠,٧٦٠

المصدر :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - الادارة المركزية للإقتصاد الزراعى والاحصاء - بيانات غير منشورة ٠

ومن هنا يمكن القول بأن السبب الرئيسى وراء إنخفاض مساحة المحاصيل الزيتية وبالتالى الانتاج منها هو السياسات السعرية والتسويقية التى طبقت خلال السنوات الماضية ، حيث أن بعض هذه المحاصيل بصفة عامة - فول الصويا والفول السودانى والسمسم - ومحصول القطن بصفة خاصة قد خضع لسياسات التسعير والتوريد الاجبارى للدولة وإن إختلفت درجات التدخل والتحكم من قبل الدولة فى تسويق وتسعير هذه المحاصيل من فترة الى اخرى ثم انتهت مع بداية مرحلة التحرير الاقتصادى فى أواخر الثمانينات ٠

إن هذا التدخل أدى إلى إنخفاض معدلات زيادة أسعار هذه الحاصلات مقارنة بمعدلات زيادة أسعار مستلزمات هذه الحاصلات من ناحية وبمعدلات زيادة أسعار الحاصلات الأخرى التى لم تخضع لتحكم الدولة من ناحية أخرى مما أدى إلى انخفاض الربحية النسبية للمحاصيل الخاضعه لهذا النظام ومنها المحاصيل الزيتية وبالتالى انصراف الزراع عن هذه المحاصيل ٠ إن اثر هذا التدخل على ربحية هذه المحاصيل يتضح من خلال تأمل نسبة مصروفات الإنتاج إلى قيمة إنتاجية بعض المحاصيل وايضا من خلال النظر الى العلاقة بين أسعار توريد بعض هذه المحاصيل وأسعار السوق الحر ٠

فعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة مصروفات الانتاج إلى قيمة إنتاجية الفدان من محصولى السمسم والقطن من ٢٦,٥٪ ، ٣٩,٦٪عام ١٩٧٢ إلى ٤٩,٧٪ ، ٧٨,١٪ عام ١٩٨٤ لكل منهما على التوالى ([1]) ٠

أما التفاوت بين أسعار التوريد الاجبارى وأسعار المنتج والاستيراد أو التصدير - حسب موقف المحصول من التجارة الخارجية - لمحصولى السمسم والفول السودانى فيتضح من خلال جدول (١-٦) حيث شكل سعر التوريد لمحصول السمسم نحو ٨٩,٧٪ من سعر المنتج وحوالى ١٠٦,٨ ٪ من سعر

---

[1]) معهد التخطيط القومى - الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٣٦) نوفمبر ١٩٨٦ صـ ٥٠

جدول (١-٦)
تطور أسعار التوريد والمنتج والاستيراد والتصدير
لبعض المحاصيل الزيتية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠

(جنيه/ طن)

السنوات	السمسم					الفول السودانى				
	سعر المنتج	سعر الاستيراد	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : الاستيراد	سعر المنتج	سعر التصدير	سعر التوريد	التوريد : المنتج	التوريد : التصدير
١٩٨٠	٦٠٣,٨	٥٠٧	٥٤١,٥	٨٩,٧	١٠٦,٨	٣١٦,٢	٦٢٠,٨	٢٦٦,٦	٨٤,٣	٤٢,٩
١٩٨١	٦١٨,٨	١٥١١	٦٢٤,٧	١٠١,٠	٤١,٣	٤٠٤,٠	٦٠٥,٢	٢٦٦,٦	٦٦,٠	٤٤,١
١٩٨٢	٦١٧,٧	١٥٥٣	٦٢٤,٧	١٠١,١	٤٠,٢	٤٥٣,٥	٥٧٠,٨	٣٥٣,٢	٧٧,٩	٦١,٩
١٩٨٣	٨٠٣,٦	١٥٢٤	٧٠٨,١	٨٨,١	٤٦,٥	٤٨٥,٢	٥٥٣,١	٣٥٣,٢	٧٢,٨	٦٣,٩
١٩٨٤	٩٠٥,٨	١٣٩٦	٨٣٣,٠	٩٢,٠	٥٩,٧	٥٧٣,٦	٦١٥,٢	٣٦٦,٦	٦٣,٩	٥٩,٦
١٩٨٥	١٠٠٠,٨	١٤٠٣	٨٣٣,٠	٨٣,٢	٥٩,٤	٧٠٩,٩	٤٧٨,١	٤٥٣,٢	٦٣,٨	٩٤,٨
١٩٨٦	١٢٠١,٤	١٠٣١	٩٨٠,٠	٨١,٦	٩٥,١	٧٥٤,٥	١٠٠٥,٦	٤٧٩,٩	٦٣,٦	٤٧,٧
١٩٨٧	١٢٩١,٤	٨٠٤	٩٨٠,٠	٧٥,٩	١٢١,٩	٨٨٨,٧	١٧٠٠,٠	٤٧٩,٩	٥٤,٠	٢٨,٢
١٩٨٨	١٣٠١,٩	٨٧٠	٩٨٠,٠	٧٥,٣	١١٢,٦	٩٤٣,٨	٢٠٥٣,٥	٤٧٩,٩	٥٠,٨	٢٣,٤
١٩٨٩	١٤٧١,١	٢١٥١	٩٨٠,٠	٦٦,٦	٤٥,٦	١٠٠٨,٠	١٦٧٣,٠	٤٧٩,٩	٤٧,٦	٢٨,٧
١٩٩٠	١٧٩٩,٣	٢١٥١	٩٨٠,٠	٥٤,٥	٤٥,٦	١٠٨٣,٧	٢٠١٣,٠	٤٧٩,٩	٤٤,٣	٢٣,٨

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٧٧)
اكتوبر ١٩٩٢ من صـ ٣٤٩ - ٣٥٥

استيراد هذا المحصول عام ١٩٨٠ ، وإنخفضت هاتان النسبتان ، فبلغتا بالنسبة للعلاقة بين التوريد وسعر المنتج نحو ٥٤,٥٪ فى عام ١٩٩٠ ، بينما بلغت فى حالة العلاقة بين التوريد وسعر الاستيراد حوالى ٤٥,٦٪ فى نفس العام ٠ وبذلك يكون متوسط ما يتم إستقطاعه من زراع هذا المحصول خلال الفترة المذكورة حوالى ١٧,٤٪ من سعر المنتج ونحو ٢٩,٦٪ من سعر الإستيراد للطن الواحد ٠

أما أسعار التوريد بالنسبة للفول السودانى فلقد إنخفضت كنسبة من أسعار المنتج والتصدير بمعدلات أكبر ، حيث إنخفضت من ٨٤,٣٪ من سعر المنتج ونحو ٤٢,٩٪ من سعر التصدير فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٤,٣٪ ، ٢٣,٨٪ من هذين السعرين عام ١٩٩٠ ، بحيث بلغت نسبه سعر التوريد من سعر المنتج ومن سعر التصدير للطن من الفول السودانى فى المتوسط سنويا نحو ٦٢,٦٪، ٤٧,٢٪ على الترتيب ٠

ولكن يبقى التأكيد على حقيقة مهمه وهى أن هذا التطور - خاصة فيما يتصل بأسعار التصدير والاستيراد - والذى يأخذ اتجاها عكسيا مع التخفيف الذى حدث فى مدى احكام الدولة لقبضتها على التدخل فى قطاع الزراعة سواء من حيث طبيعة التوريد من المحاصيل - حيث أصبح منذ ١٩٨٧ إختياريا - أو من حيث رفع أسعار التوريد بمعدلات كبيرة حتى تقترب من مستوى أسعار السوق ، انما يرجع إلى خفض قيمة الجنيه المصرى وبالتالى إرتفاع مستوى أسعار الإستيراد والتصدير مقومه بالجنيه بمعدلات ملحوظة وهو ما يمكن ادراكه من خلال الجدول السابق ابتداء من عام ١٩٨٦ ٠

والى جانب السياسات السعرية التى اتبعتها الدولة هناك تحكم الشركات التى تتعاقد على شراء المحاصيل الزيتية - كوسيط بين الزراع والمصنع - والتى لابد من تعرضها لعمليات تصنيعية قبل استهلاكها وبالتالى فإن هذه الشركات تتحكم فى مستويات الأسعار بما لايتناسب مع الزراع ٠ وهنا تنشأ ضرورة دخول التعاونيات فى عملية التسويق بما يضمن تحقيق مستويات أسعار أفضل للزراعة ٠

جدول (١-٧)
تطور الإنتاج والإستهلاك من الزيوت النباتية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى		الإستهلاك المحلى		نسبة الإكتفاء الذاتى (٪)
	كمية	معدل النمو (٪)	كمية	معدل النمو (٪)	
١٩٨٠	١١٢,٤	-	٤٣٧	-	٢٥,٧
١٩٨١	١١٧,٥	٤,٥	٤٨٦	١١,٢	٢٤,٢
١٩٨٢	١١٧,٨	٠,٣	٤٨٨	٨,٤	٢٤,١
١٩٨٣	١١٧,٦	(٠,٢)	٥١٥	٥,٥	٢٢,٨
١٩٨٤	١٠٣,٥	(٢٢,٠)	٥١٦	٠,٢	٢٠,١
١٩٨٥	١٠٠,٤	(٣,٠)	٥٣٣	٣,٣	١٨,٨
١٩٨٦	١٠٢,٣	(١,٩)	٥٤٦	٢,٤	١٨,٧
١٩٨٧	١٠٦,٢	٣,٨	٥٦٤	٣,٣	١٨,٨
١٩٨٨	٩٣,٣	(١٢,١)	٥٥٠	(٢,٥)	١٧,٠
١٩٨٩	٩٤,٨	١,٦	٥٤٠	(١,٨)	١٧,٦
١٩٩٠	٩٥,٨	١,١	٥٤٢	٠,٤	١٧,٧
١٩٩١	١٠٣,٠	(٢٤,٨)	٥٥٨	٣,٠	١٨,٥
١٩٩٢	١٠٤,٠	١,٠	٥٦٥	١,٣	١٨,٤

المصدر : وزارة التموين والتجارة الداخلية - ادارة الزيوت- بيانات غير منشورة ٠

وعلى الجانب الآخر تزايد اجمالى الاستهلاك المحلى بإستمرار خلال الفترة المذكورة بحيث ارتفع من حوالى ٤٣٧ الف طن عام ١٩٨٠ إلى ٥٦٥ الف طن عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة حوالى ٢٩,٣٪ ٠ ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى للاستهلاك من الزيوت خلال هذه الفترة نحو ٢,٩٪ ٠

لقد أدى ذلك إلى نقص نسبة الإكتفاء الذاتى من الزيوت النباتية من ٢٥,٧٪ عام ١٩٨٠ إلى ١٨,٤٪ عام ١٩٩٢ ، وبالتالى زيادة الواردات بصفة مستمرة بحيث ارتفعت من ٢٠٣,١ الف طن إلى ٦٣٤,٨ الف طن وبنسبة ٢١٢,٦٪ خلال نفس الفترة ، جدول (١-٩) ٠

إن الزيادة فى حجم الاستهلاك الاجمالى من الزيوت وبالتالى الزيادة فى الواردات كان من الممكن أن يتفاقما أكثر من ذلك بكثير لولا سياسات الدعم التى أتبعتها الحكومة فى السنوات الأخيرة والتى إستهدفت تخفيض الدعم المقدم للمستهلك والخاص بالزيوت من سنة الى اخرى وكما سيتضح حالا ٠ إن تخفيض الدعم قد أدى إلى إنخفاض معدلات النمو السنوى للإستهلاك الأجمالى بحيث انخفض معدل النمو من ١١,٢٪ عام ١٩٨٠ إلى أن أصبح سالبا بنحو ٢,٥٪ عام ١٩٨٨ وإن كان ارتفع إلى ١,٣٪ عام ١٩٩٢ ، جدول (١-٧) ٠

إن الزيادة فى اجمالى الإستهلاك المحلى من الزيت ترجع فى المقام الأول إلى الزيادة فى عدد السكان وليس إلى الزيادة فى مستوى إستهلاك الفرد وهذا ما يوضحه الجدول (١-٨) ، حيث إنخفض متوسط الاستهلاك للفرد فى السنة من ١٠,٠ كجم عام ١٩٨٠ إلى ٩,٦ كجم عام ١٩٩٢ ٠

إن الانخفاض فى مستوى استهلاك الفرد من الزيوت قد تزامن مع انخفاض حجم الدعم الموجه للزيت من ناحية وزيادة السعر الحر للزيت من ناحية أخرى ، فلقد انخفض الدعم من ٣٠ قرشا إلى ١٥ قرشا للكيلو جرام ، وبعد أن كان يشكل الدعم نحو ٦٦,٧٪ من السعر الحر أصبح لايشكل سوى ٥,٢٪ من هذا السعر ٠

جدول (١ - ٨)
تطور الإستهلاك الفردى والدعم على الزيت
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	اجمالى الإستهلاك (الف طن)	عدد السكان (مليون نسمه)	متوسط استهلاك الفرد كجم/سنة	اجمالى الدعم (مليون جنيه)	دعم الكيلوجرام الواحد (قرش)	السعر الحر للكيلوجرام (قرش)	نسبة الدعم الى سعر السوق
١٩٨٠	٤٣٧	٤٣,٩	١٠,٠	١٣١,٣	٣٠,٠	٤٥	٦٦,٧
١٩٨١	٤٨٦	٤٤,١	١١,٠	١٣٣,٧	٢٧,٥	٤٥	٦١,١
١٩٨٢	٤٨٨	٤٥,٣	١٠,٨	١٤٣,٨	٢٩,٥	٥٠	٥٩,٠
١٩٨٣	٥١٥	٤٦,٥	١١,١	١٩٤,٦	٣٧,٨	٥٥	٦٨,٧
١٩٨٤	٥١٦	٤٧,٧	١٠,٨	٢٢٩,٤	٤٤,٤	٦٠	٧٤,٠
١٩٨٥	٥٣٣	٤٩,١	١٠,٩	١٩٤,٠	٣٦,٤	٦٥	٥٦,٠
١٩٨٦	٥٤٦	٥٠,٦	١٠,٨	١٦٠,٢	٢٩,٣	٨٠	٣٦,٦
١٩٨٧	٥٦٤	٥٢,١	١٠,٨	١٥٨,٦	٢٨,٣	٨٠	٣٥,٤
١٩٨٨	٥٥٠	٥٣,٧	١٠,٢	١٦١,٣	٢٨,٦	١٨٠	١٥,٩
١٩٨٩	٥٤٠	٥٥,٣	٩,٨	١٦٩,٣	٣٠,٩	١٨٠	١٧,٢
١٩٩٠	٥٤٢	٥٦,٣	٩,٦	١٣٦,٢	٢٥,٠	١٨٠	١٣,٩
١٩٩١	٥٥٨	٥٧,٥	٩,٧	١١٢,٣	٢٠,٠	٢٣٠	٨,٧
١٩٩٢	٥٦٥	٥٨,٩	٩,٦	٨٤,٧	١٥,٠	٢٩٠	٥,٢

المصدر : عدد السكان : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة
الدعـــم : وزارة التموين والتجارة الداخلية - ادارة الزيوت - بيانات غير منشورة

إن ما يؤكد هذه الحقيقة هو أن معدل النمو السنوى للاستهلاك من زيوت الطعام كان نحو ٩,٢٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٨٠ (١)، بينما إنخفض فى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ إلى نحو ٢,٩٪ كما أوضحت هذه الدراسة، أى أن معدل النمو السنوى للفترة الأخيرة التى واكبت عملية تخفيض الدعم أصبح يشكل نحو ٣١,٥٪ من معدل النمو السنوى المتوسط لاستهلاك الزيوت فى الفترة الأولى والتى شهدت سيادة سياسات الدعم والذى تزايد من سنة الى اخرى ٠

إن تزايد قيمة الواردات وما تشكله من عبء على ميزان المدفوعات انما يرجع فى المقام الاول الى زيادة أسعار الزيوت النباتية ، ذلك أنه كما هومبين بجدول (١-٩) ، يلاحظ أن معدلات نمو كمية الواردات من هذه الزيوت أقل من معدلات نموقيمة هذه الواردات ، فبينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للكميات نحو ٢١,٦٪ ، كان هذا المعدل بالنسبة للقيم حوالى ٢٥,٩٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ٠ بل وفى بعض السنوات كان هذا المعدل سالبا فى حالة الكميات - أعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٨ - بينما كان موجبا فى حالة القيم وفى ظل عملية تحرير التجارة العالمية قد تكون معدلات زيادة أسعار واردات الزيوت أكبر مما هو حادث الآن خاصة فى ظل ضعف المقدره التنافسية للإنتاج المحلى من الزيت فى مواجهة الواردات والتى قد تستمر لفترة ليست بالقصيرة، نظرة لطبيعة الأسباب الطاحنه وراء ذلك ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٤) - مارس ١٩٨٥ صـ ٦٨٠

جدول (١-٩)
تطور الواردات من الزيوت النباتية
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

الكمية : الف طن
القيمه : مليون جنيه

السنوات	اجمالى الواردات				هيكل الواردات (٪)			
	كمية	معدل نمو (٪)	قيمة	معدل النمو (٪)	من بذرة القطن	من ثمرة ونوى النخيل	من بذرة عباد الشمس	اخرى
١٩٨٠	٢٠٣,١	-	٧١,٥	-	-	-	-	-
١٩٨١	١٥٣,٠	(٢٤,٧)	٧٩,٩	١١,٧	١٤,٦	٧,٢	١,٨	٧٦,٤
١٩٨٢	٢٠٥,٠	٣٤,٠	١٠١,١	٢٦,٥	٨٣,٨	٢,٨	٧,٤	٦,٠
١٩٨٣	٣١٥,٤	٥٣,٩	١٢٤,٠	٢٢,٧	٥٣,٢	٧,٤	١٥,٩	٢٣,٥
١٩٨٤	١٧٧,٥	(٣٣,٧)	٩٢,٣	(٢٥,٦)	١٩,٤	٣,٠	٣١,١	٤٦,٥
١٩٨٥	١٦٨,٥	(٥,١)	٩٩,٦	٧,٩	٢٠,٧	٦,٤	٦٦,٣	٦,٦
١٩٨٦	٥١٦,٣	٢٠٦,٤	٢٦٠,٩	١٦١,٩	٤٣,٣	٢,٢	٥٠,٧	٣,٨
١٩٨٧	٤٥٠,٢	(١٢,٨)	٢٠٣,٦	(٢٢,٠)	٤٠,٣	٢,٩	٤٩,٨	٧,٠
١٩٨٨	٣٧٨,١	(١٦,٠)	٢٥١,٢	٢٣,٤	٣٩,٤	٧,٨	٣٢,٤	٢٠,٤
١٩٨٩	٤١٠,٢	٨,٥	٣٣٠,٢	٣١,٤	٢٧,٩	١٥,١	٥٣,٠	٤,٠
١٩٩٠	٤٥٨,٥	١١,٨	٣٧٤,٣	١٣,٤	٢٦,٢	١٤,٣	٥٤,٠	٥,٥
١٩٩١	٤٧٣,٩	٣,٤	٣٤٥,٦	(٧,٧)	٢١,٧	٣٤,٧	٣٩,٦	٤,٠
١٩٩٢	٦٣٤,٨	٣٤,٠	٥٧٩,٥	٦٧,٧	٢,٢	٣٦,٩	٤١,٣	١٩,٦
متوسط		٢١,٦		٢٥,٩	٢٠,٢	١٠,٩	٣٤,١	٢٤,٨

المصدر : حسبت على أساس : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الادارة المركزية للاحصاء - بسجلات قسم التجارة الخارجية

ومن أهم أسباب ذلك عاملان : العامل الاول سياسات سعر الصرف ، حيث من المعلوم أن جزء ليس بالقليل من زيادات أسعار واردات الزيت فى السنوات الماضية انما يرجع إلى سياسات سعر الصرف التى اتخذت فى إطار الاصلاح الإقتصادى والتى أدت إلى تدهور قيمة الجنيه المصرى وربما أدت ظروف الاصلاح الإقتصادى من ناحية والضغوط التى قد تنشأ من جراء تطبيق اتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى من ناحية أخرى الى بعض التدهور المستقبلى فى قيمة الجنيه المصرى ٠ أما العامل الآخر الذى يقف وراء انخفاض القدره التنافسية للإنتاج المحلى من الزيت فى السوق العالمى هو ارتفاع أسعار البذور الزيتية المحلية مقارنة بأسعارها فى السوق العالمى - بالرغم من إنخفاض الربحية النسبيه لهذه الحاصلات امام الكثير من المنتجات المحلية كما سبقت الاشارة من قبل - فكما هو مبين بجدول (١-١٠) تشكل الاسعار المحلية للبذور الزيتية حوالى ضعف أسعارها العالمية فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢٠ وهذا الوضع قد أخذ فى التحسن التدريجى مع تخفيض أسعار صرف الجنيه فبعد أن شكلت الأسعار المحلية أكثر من ثلاثة أمثال نظيرتها فى السوق العالمى عام ١٩٨٥ بدأت هذه العلاقة فى الإنخفاض المستمر مع تخفيض سعر الصرف للجنيه مقوما بالدولار بحيث إستقرت عند نحو ١٤٩,٥٪ عام ١٩٩٢ ٠

إن هذا مؤشر إلى أنه فى حالة زيادة أسعار الزيوت العالمية نتيجة عملية تحرير التجارة ربما تتحسن المقدره التنافسية للزيوت المحلية نتيجة اقتراب أسعار البذور الزيتية المحلية من الأسعار العالمية بما يشجع الإستثمار فى إنتاج هذه البذور محليا وبالتالى زيادة إنتاج البذور ثم الحد من الواردات المحتمله ، الا أن ذلك يتطلب توفير بعض الشروط الفنية مثل رفع مستوى التكنولوجيا المستخدمه سواء فى انتاج البذور و فى عملية إستخلاص الزيوت من تلك البذور أو الشروط الاقتصادية وأهمها زيادة المساحة المخصصة لإنتاج البذور بصفة عامة ، وعلى نفس القدر من الأهمية وبصفة خاصة التأثير فى التركيب المحصولى لهذه المحاصيل لصالح البذور الأكثر إنتاجية من ناحية وبما يتلائم مع احتياجات السوق المحلية وتطور رغبات المستهلكين من ناحية اخرى ٠

جدول (١-١٠)

متوسط أسعار البذور الزيتية فى السوق العالمى
والسوق المصرى خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٩٢

السنوات	الأسعار المحلية جنيه /طن	سعر الصرف للجنيه مقابل الدولار	الأسعار المحلية دولار/ طن	الأسعار العالمية دولار /طـن	نسبة الأسعار المحلية الى العالمية (٪)
١٩٨٣	٥٦٦	٠,٨٣٠	٦٨١,٩	٤٤٦	١٥٢,٧
١٩٨٤	٦٨٥	٠,٨٣٠	٨٢٥,٣	٣٨٤	٢١٤,٩
١٩٨٥	٨١١	٠,٨٣٠	٩٧٧,١	٢٩٠	٣٦٣,٩
١٩٨٦	٨٠٢	٠,٩٨٣	٨١٥,٩	٢٦٥	٣٠٧,٩
١٩٨٧	٩٣٨	١,٤٩٥	٦٢٧,٢	٣٣٠	١٩٠,١
١٩٨٨	١٠١٤	١,٨٨٤	٥٣٨,٢	٣٤٨	١٥٤,٧
١٩٨٩	١١٨٣	٢,١٧٧	٥٤٣,٤	٣٣٤	١٦٢,٧
١٩٩٠	١٣٥٢	٢,٦٢٢	٥١٥,٦	٣٥٤	١٤٥,٦
١٩٩١	١٤٦٥	٣,١٨٦	٤٥٩,٨	٣٠٧	١٤٩,٨
١٩٩٢	١٥١٠	٣,٣٢٢	٤٥٤,٥	٣٠٤	١٤٩,٥

المصدر : حسبت على أساس :

الاسعار المحلية : على عبدالرحمن على - إقتصاديات إنتاج وتصديع المحاصيل الزيتية فى ج.م.ع - رسالة دكتوراه - جامعة قناه السويس ١٩٩٤ صـ ٦١

الأسعار العالمية :

Usda, "World Oil Seeds Situation and Outlook, Fas, Several Numbers, USA.

فبالنظر إلى هيكل الواردات من الزيوت وكما يوضحه الجدول (١-٩) تحتل واردات زيت عباد الشمس المرتبة الأولى فى هيكل واردات الزيوت ، حيث تبلغ حصتها فى المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة نحو ٣٤,١٪ نتيجة التزايد الملحوظ فى واردات هذا النوع من الزيوت من سنة الى اخرى فبعد أن كان نصيبه من اجمالى واردات الزيوت ١,٨٪ عام ١٩٨١ فقط ارتفع إلى أقصى مستوى له فى عام ١٩٨٥ (٦٦,٣٪) ثم إنخفض إلى ٤١,٣٪ عام ١٩٩٢ ٠

وتأتى واردات زيت بذره القطن فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت حصتها نحو ٣٠,٢٪ من اجمالى واردات الزيوت فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة، وإن كان هناك إنخفاضا ملحوظا ومستمرا خلال الفترة بحيث وصلت ٢,٢٪ فقط فى عام ١٩٩٢ ٠ ونفس التحول فى الاتجاه نحو الزيادة السريعة فى الواردات كان من نصيب واردات زيت ثمره ونوى النخيل والتى ارتفعت من ٠,٥٪ من اجمالى واردات الزيوت عام ١٩٨٠ إلى ٣٦,٩٪ من اجمالى هذه الواردات عام ١٩٩٠ وبحيث بلغ متوسط حصتها السنوية خلال هذه الفترة نحو ١٠,٩٪ ٠

وعلاوه على أن عملية التوسع فى زراعة عباد الشمس تتناسب مع تطور رغبات المستهلكين وزيادة الطلب على زيت عباد الشمس وبالتالى الواردات منه، فإن هذا التوسع يتناسب مع الكثير من العوامل الفنية والاعتبارات الاقتصادية٠ فعباد الشمس يتميز بتحمله للملوحه واحتياجاته السمادية غير عالية بالاضافة إلى قصر موسم نموه وجوده الزيت الناتج وثبات صفاته (١) ٠

كما أنه وفى ضوء محدودية المساحة المحصولية فإن عباد الشمس يتميز عن باقى المحاصيل الزيتية أن زراعته تنجح فى مختلف الأراضى وبالتالى يمكن التوسع فى زراعته بأقل تضحية ممكنه وهو ما أبرزته دراسات مختلفة من

---

١) لمزيد من التفصيل انظـرا :
١ - معهد التخطيط القومى - مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٦٥) أكتوبر ١٩٩١ ٠
٢ - عبدالفتاح محمد عبدالوهاب (دكتور) الآفاق المستقبلية لانتاج عباد الشمس - ندوه تنمية انتاج المحاصيل الزيتية وتسويقها تعاونيا فى الاسماعيلية - مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩١ ٠

أهمها دراستين : الأولى لمجلس الشورى (١)حيث أوضحت انه يمكن التوسع فى زراعة عباد الشمس على أساس ثلاثة محاور رئيسية هى :

١ - زراعة عباد الشمس بعد البرسيم التحريش مبكر (منتصف مارس) ثم يزرع مكان الأرز ، ومن الممكن زراعة ٢٠٠ ألف فدان منه فى دورة الأرز ليعطى ٨٥ الف طن من الزيوت ٠

٢ - التوسع فى زراعة عباد الشمس فى محافظات الفيوم وبنى سويف والمنيا بمساحة ١٠٠ ألف فدان يعطى ٤٢ ألف طن زيت ٠

٣ - زراعة عباد الشمس فى الاراضى الجديدة بمساحة ١٥٠ الف فدان تعطى ٦٥ الف طن زيت ٠ وبذلك توفر هذه المحاور الثلاثة حوالى ٢٠٠ الف طن سنويا ٠

أما الدراسة الثانية (٢) فقد بينت أن زراعة ما بين ٣٠٠ - ٤٠٠ ألف فدان فى الاراضى المستصلحه وضعيفة الانتاج بنبات عباد الشمس بما يعطى نحو ٤٠٠ - ٥٠٠ الف طن من ثمار عباد الشمس وبالتالى إمكانية انتاج ٢٠٠ ألف طن من الزيت ، كما أوضحت نفس الدراسة أنه يمكن توفير هذه المساحة من تلك المخصصة لانتاج الذرة الشامية وذلك فى حالة رفع إنتاجية الذرة الشامية الى ٢٥ أردب وبالتالى عدم المساس بكمية المنتج من الذرة ٠

---

١) مجلس الشورى - التركيب المحصولى - التقرير النهائى - لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضى - دورة الانعقاد العادى رقم (١٢) - ١٩٩٢

٢) عبدالفتاح محمد عبدالوهاب (دكتور) - تحسين انتاج عباد الشمس - ندوه مشكلة الزيوت فى مصر - الندوه العلمية المتخصصة - مشروع ترابط الجامعات - المجلس الأعلى للجامعات - القاهرة ١٩٨٦

واخيرا فإن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية التى من خلالها يمكن ادارك مدى قدره محصول عباد الشمس التنافسية مقابل المحاصيل الزيتية الأخرى التى تزرع بمصر (١) ٠

- إنخفضت الإنتاجية من بذره القطن بنحو ١٢٪ خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ١٩٩٢/٩١ فى المتوسط سنويا ، بينما زادت إنتاجية عباد الشمس بنحو ٥٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٠

- حقق محصول عباد الشمس أقل تكلفة للانتاج بمتوسط ٤٣٠ جنيه / فدان بنسبة إنخفاض بلغت ٢٠٪ عن متوسط تكاليف الإنتاج للمحاصيل الزيتية خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/٩١ ٠

- وحقق أعلى متوسط لصافى العائد بلغ ٥٢٦ جنيه / فدان بنسبة زيادة بلغت ٤٣,٧٪ عن متوسط صافى العائد للفدان من المحاصيل الزيتية خلال الفترة ٨٩/١٩٩٠ - ١٩٩٢/٩١ ٠

- كما حقق أعلى متوسط لصافى العائد / رأس المال المستثمر، فقد بلغ حوالى ١,٢٢ جنيه بنسبة زيادة بلغت حوالى ٧٩٪ عن متوسط صافى العائد/ رأس المال المستثمر للمحاصيل الزيتية خلال نفس الفترة ٠

---

(١) على عبدالرحمن على - إقتصاديات انتاج وتصنيع المحاصيل الزيتية فى ج ٠م٠ع - مرجع سابق ٠

٣ السـكر

يتم انتاج السكر المحلى بالدرجة الأولى من قصب السكر حيث لم يتم إدخال بنجر السكر فى مصر إلا مع بداية الثمانينات وما زالت المساحة المزروعه ببنجر السكر محدوده ، فكما هو مبين بجدول (١-١١) تبلغ المساحة المزروعه حتى الآن نحو ٤٠ ألف فدان فى المتوسط سنويا لاتشكل سوى حوالى ١٥,٣٪ من المساحة المزروعة بقصب السكر فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٢ . وما زالت إنتاجية بنجر السكر فى مصر - بالرغم من زيادتها بنحو ٢٧,٦٪ خلال هذه الفترة - متدنية بالنسبة لمستواها فى العديد من الدول ، فبينما تبلغ إنتاجية الهكتار من بنجر السكر فى مصر نحو ٣٩,١طن عام ١٩٨٦ ، كانت هذه الإنتاجية فى كل من الولايات المتحدة والمانيا وفرنسا حوالى ٥١,٣ ، ٥١,٩، ٥٥,٠ طن فى نفس العام على الترتيب (١) .

أما بالنسبة لقصب السكر فلقد زادت مساحته من ٢٥٣ ألف فدان عام ١٩٨٠ إلى ٢٦٧ الف فدان عام ١٩٩٢ بنسبة زيادة حوالى ٥,٥٪ وبالرغم من هذه الزيادة المتواضعة ، الإ أنه ونظرا للزيادة الملحوظة فى انتاجية الفدان من قصب السكر فإن إنتاجه قد ارتفع من ٨٦١٨ ألف طن الى ١١٦٢٤ الف طن وبنسبة زيادة حوالى ٣٤,٩٪ خلال نفس الفترة - ويرجع ذلك فى المقام الأول إلى زيادة إنتاجية الفدان والتى ارتفعت من ٣٤,١ طن/فدان إلى ٤٣,٥٤ طن/فدان بنسبة زيادة نحو ٢٧,٧٪ خلال نفس الفترة . وتتمتع مصر بميزة نسبيه على مستوى العالم فى انتاج قصب السكر حيث تأتى مصر فى المرتبة الثالثة بعد دولتى بيرووهايتى من حيث إنتاجية وحدة المساحة من قصب السكر، وفى حالة أخذ الفترة التى يقضيها المحصول فى الأرض فى الحسبان والتى تعتبر فى مصر قصيرة مقارنه بالدول الأخرى ، تأتى مصر فى المرتبة الأولى على مستوى العالم (٢)

---

١) معهد التخطيط القومى - امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٤٧) سبتمبر ١٩٨٩ صـ ٨١

2) The Central Council for Sugar Crops, Sugar Grops and Sagar Production in Egypt and the World, 1988 Table 8 .

جدول (١-١١)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية قصب وبنجر السكر
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

السنوات	قصب السكر			بنجر السكر		
	مساحة الف فدان	انتاج الف طن	انتاجية طن/ فدان	مساحة الف فدان	انتاج الف طن	انتاجية طن/ فدان
١٩٨٠	٢٥٣	٨٦١٨	٣٤,١			
١٩٨١	٢٥١	٨٨٠٥	٣٥,١			
١٩٨٢	٢٥٤	٨٧٤٠	٣٤,٤			
١٩٨٣	٢٥٠	٨٤٢٤	٣٣,٧			
١٩٨٤	٢٤٤	٨٦٣٣	٣٥,٤	٣٥	٥٣٧	١٥,٣٤
١٩٨٥	٢٥١	٩٤٢٩	٣٧,٦	٤١	٥٧٩	١٤,١٢
١٩٨٦	٢٦٢	٩٦٨٤	٣٧,٠	٣٧	٦٠٧	١٦,٤١
١٩٨٧	٢٥٠	٨٤٢٤	٣٣,٧	٤٢	٧٢٤	١٧,٢٤
١٩٨٨	٢٦٨	١٠٧٩٥	٤٠,٢٨	٤٢	٧٢٦	١٧,٢٩
١٩٨٩	٢٧٥	١١٢١٣	٤٠,٧٧	٤٠	٦٨٥	١٧,١٣
١٩٩٠	٢٧٤	١١١٤٤	٤٠,٥٢	٣٤	٥٧٥	١٦,٩١
١٩٩١	٢٦٣	١١٠٩٥	٤٢,١٩	٤٩	١١٠٦	٢٢,٥٧
١٩٩٢	٢٦٧	١١٦٢٤	٤٣,٥٤	٣٨	٧٤٤	١٩,٥٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - سنوات مختلفة

إن الزيادة فى انتاج قصب السكر أدت إلى زيادة الانتاج المحلى من السكر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ ، وكما هو مبين بجدول (١-١٢) من حوالى ٦١٥ الف طن إلى ٩٩١ الف طن بنسبة زيادة حوالى ٦١,١٪ ، وهو ما تفوق على معدلات زيادة الاستهلاك المحلى من السكر والذى زاد من ١١٩١ الف طن إلى ١٥٢٢ ألف طن وبنسبة زيادة ٢٧,٨ ٪ خلال نفس الفترة ٠ وانعكس ذلك فى صورة زيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من السكر خلال نفس الفترة من ٥١,٦٪ إلى ٦٥,١٪ ٠ ولايرجع ذلك فقط إلى زيادة الانتاج المحلى بمعدلات تفوق معدلات زيادة الاستهلاك المحلى من السكر ، وانما يرجع ايضا إلى التغير الذى حدث بدءا من النصف الثانى من الثمانينات فى سياسات دعم السلع ومنها السكر والتى استهدفت تخفيض حجم الدعم وما صاحبة من ارتفاع فى اسعار هذه السلع وبالتالى حدث ترشيد واضح فى استهلاكها وهذا يمكن إدراكه من خلال جدول (١-١٣) حيث يتضح أن الزيادة التى حدثت فى استهلاك السكر انما ترجع إلى الزيادة الطبيعية فى السكان لأن متوسط استهلاك الفرد قد إنخفض من ٢٧ كجم فى السنة إلى ٢٥,٨ كجم فى السنة خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ ، ومما يؤيد مالسياسة الدعم من أثر على استهلاك الفرد أن هذا الاستهلاك واصل إرتفاعه حتى وصل أقصاه عند ٢٩,٣ كجم فى السنة عام ١٩٨٥ ثم بدأ فى الإنخفاض بإستمرار مع تخفيض دعم السكر وبالتالى إقتراب مستوى الأسعار المدعومه مع أسعار السوق ٠ كما وأنه عند حساب معدل النمو المتوسط السنوى للإستهلاك الاجمالى من السكر للفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ يلاحظ أنه يبلغ نحو ٢,٣٪ بينما بلغ هذا المتوسط للفترة ١٩٦٢/٦١ - ١٩٨٠ حوالى ٥,٤٪ (١) ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية فى مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٤) مارس ١٩٨٥ صـ ٦٨

جدول (١-١٢)
تطور الانتاج والاستهلاك من السكر
خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الانتاج المحلى	الاستهلاك المحلى	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)
١٩٨١	٦١٥	١١٩١	٥١,٦
١٩٨٢	٦٩٩	١٢٦٠	٥٥,٥
١٩٨٣	٧١٩	١٣٢٠	٥٤,٥
١٩٨٤	٧١٧	١٣٧٠	٥٢,٣
١٩٨٥	٨٣٠	١٤٤٠	٥٧,٦
١٩٨٦	٨٨٢	١٤٧٠	٦٠,٠
١٩٨٧	٩٢٦	١٥٠٠	٦١,٧
١٩٨٨	٨٩٨	١٥٠٣	٥٩,٣
١٩٨٩	٨٧١	١٤٦٥	٥٩,٥
١٩٩٠	٨٩٥	١٤٣٦	٦٢,٣
١٩٩١	٩٨٣	١٥٦٥	٦٢,٨
١٩٩٢	٩٩١	١٥٢٢	٦٥,١

المصدر : الانتاج :
وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى والاحصاء ٠

الاستهلاك والواردات :
من ١٩٨١ -١٩٨٧ وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - المجلس المركزى للمحاصيل السكرية ٠
من ١٩٨٨ - ١٩٩٢ التقرير السنوى للبنك المركزى

جدول (١-١٣)
تطور الاستهلاك الفردى والدعم على السكر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	اجمالى الاستهلاك الف طن	عدد السكان مليون نسمه	متوسط استهلاك الفرد كجم / سنة
١٩٨١	١١٩١	٤٤,١	٢٧,٠
١٩٨٢	١٢٦٠	٤٥,٣	٢٧,٨
١٩٨٣	١٣٢٠	٤٦,٥	٢٨,٤
١٩٨٤	١٣٧٠	٤٧,٧	٢٨,٧
١٩٨٥	١٤٤٠	٤٩,١	٢٩,٣
١٩٨٦	١٤٧٠	٥٠,٦	٢٩,١
١٩٨٧	١٥٠٠	٥٢,١	٢٨,٨
١٩٨٨	١٥٠٣	٥٣,٧	٢٨,٠
١٩٨٩	١٤٦٥	٥٥,٣	٢٦,٥
١٩٩٠	١٤٣٦	٥٦,٣	٢٥,٥
١٩٩١	١٥٦٥	٥٧,٥	٢٧,٢
١٩٩٢	١٥٢٢	٥٨,٩	٢٥,٨

المصدر :

وزارة الزراعه واستصلاح الأراضى ، المجلس المركزى للمحاصيل السكريه .

إن زيادة الانتاج المحلى للسكر من ناحية وزيادة الاستهلاك المحلى منه بمعدلات أقل من ناحية أخرى أدى إلى نقص كمية الواردات من السكر حيث إنخفضت- كما هو مبين بجدول (١-١٤) - من حوالى ٥٧٨ الف طن عام ١٩٨١ إلى ٤٠٢ الف طن عام ١٩٩٢ بنسبة إنخفاض نحو ٢٠,٤٪ ، وكان معدل النمو السنوى فى المتوسط خلال هذه الفترة سالبا بنحو ٣,١٪ ٠ ولكن من الملاحظ أن قيمة واردات السكر قد تزايدت فى بعض السنوات وإنخفضت فى البعض الآخر وبحيث ارتفعت من ١٦٤٤١٩ الف جنيه عام ١٩٨١ إلى ٣٨٥٤٩٧ الف جنيه عام ١٩٩٢ وبنسبة زيادة ١٣٤,٥٪ ، وبحيث* بلغ معدل النمو السنوى لها فى المتوسط خلال هذه الفترة حوالى ٢٤,٣٪ ٠

ويوضح ذلك مدى الزيادة فى أسعار السكر العالمية وآثرها على حجم الواردات من السكر ، إذ بالرغم من انخفاض كمياتها بمعدل سنوى فى المتوسط خلال الفترة المذكورة بنحو ٣,١٪ تزايدت قيمتها بمعدل نمو سنوى فى المتوسط خلال نفس الفترة بحوالى ٢٤,٣٪ ٠ إن هذا يوضح مدى جدوى زيادة مساحة وإنتاجية قصب السكر وبالتالى زيادة الانتاج المحلى للسكر من ناحية وضرورة العمل على ترشيد الاستهلاك المحلى من ناحية ثانية ومحاولة وضع سياسة إستيرادية تؤدى إلى تحسين شروط الإستيراد من ناحية ثالثة ٠ وفى هذا المقام أوضحت دراسة أجريت بمعهد التخطيط القومى بأنه لاتتواجد سياسة استيرادية مستقرة للسكر سواء بخصوص الدول أو الكميات المستوردة منها علاوه على عدم خضوع هذه السياسة لمبدأ الرشادة الإقتصادية ، حيث يتم الإستيراد من دول مختلفة تتباين فيما بينها تكلفة استيراد الطن تباينا كبيرا دون أخذ هذا التباين فى الحسبان عند وضع سياسة الإستيراد (١) ٠

---

(١) معهد التخطيط القومى - امكانية تحقيق إكتفاء ذاتى من السكر - مرجع سابق صـ ١٠٥ - ١٠٦

جدول (١-١٤)
تطور الواردات من السكر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	كمية الف طن	معدل النمو ٪	قيمة الف جنيه	معدل النمو ٪
١٩٨١	٥٧٨	-	١٦٤٤١٩	-
١٩٨٢	٦٢٥	٨,١	٩٨٣٠٢	(٤٠,٢)
١٩٨٣	٦٠١	(٣,٨)	٥٤٦٧٠	(٤٤,٤)
١٩٨٤	٦٥٤	٨,٨	٥٤٩٩٨	٠,٦
١٩٨٥	٦١٠	(٦,٧)	٤٣٧٨٢	(٢٠,٤)
١٩٨٦	٥٨٩	(٣,٤)	١١٦٦٢٧	١٦٦,٤
١٩٨٧	٥٧٤	(٢,٥)	١٦٣١٠٨	٣٩,٩
١٩٨٨	٥٣٣	(٧,١)	٣٥٣١١٣	١١٦,٥
١٩٨٩	٥١٥	(٣,٤)	٣١٩٣٤٤	(٩,٦)
١٩٩٠	٤٦٥	(٩,٧)	٦٥٤٣٠٤	١٠٤,٩
١٩٩١	٤٥٤	(٢,٤)	٥٢٨١٠٥	(١٩,٣)
١٩٩٢	٤٠٢	(١١,٥)	٣٨٥٤٩٧	(٢٧,٠)
متوسط		(٣,١)		٢٤,٢

المصدر : الكميات :
من ١٩٨١ -١٩٨٧ وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى - المجلس المركزى للمحاصيل السكرية ٠
من ١٩٨٨ - ١٩٩٢ التقرير السنوى للبنك المركزى
القيمة
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة ٠

٤ - القطـن :

شهدت المساحة المزروعة بالقطن تناقصا مستمرا سواء قبل فترة الدراسة أو خلال الفترة ١٩٨١ -١٩٩٢ ، فكما هو موضح بجدول (١-١٥) إنخفضت هذه المساحة من ١١٧٨ ألف فدان عام ١٩٨١ إلى ٨٣٩ ألف فدان عام ١٩٩٢ بنسبة إنخفاض ٢٨,٨٪ ٠ ولم يقتصر الامر على نقص المساحة المزروعه وانما شهدت إنتاجية الفدان من القطن تدهورا من سنة الى اخرى بحيث وصل الرقم القياسى لها أدنى مستوى له عام ١٩٨٩ عند ٧٠,٤ ٠ وتضافر هذان العاملان فى تراجع الإنتاج من القطن الخام بصورة مستمرة بحيث حقق الرقم القياسى أدنى مستوياته عند ٦١,٤ فى عام ١٩٩١ ، وكانت نسبة نقص الانتاج خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ نحو ٢٦,٦٪ ٠

إن إنخفاض مساحة القطن وبالتالى الانتاج منه لاينعكس فى صورة إنخفاض إنتاج القطن الخام فقط وانما يتعداه الى التأثير فى حجم الانتاج المحلى من الزيوت النباتية وما يصاحب ذلك من ضغوط نتيجة الزيادة السنوية فى واردات هذه الزيوت ، كما إتضح عند تناول الزيوت النباتية ٠

جدول (١-١٥)
تطور مساحة وانتاج وانتاجية محصول القطن
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

السنوات	المساحة		الانتاج (قطن زهر)		الانتاجيـــة	
	الف فدان	الرقم القياسى	الف طن	الرقم القياسى	قنطار/فدان	الرقم القياسى
١٩٨١	١١٧٨	١٠٠	١٣٢٦	١٠٠	٧,١٤	١٠٠
١٩٨٢	١٠٦٦	٩٠,٥	١٢١١	٩١,٤	٧,٨٠	١٠٩,٢
١٩٨٣	٩٩٨	٨٤,٧	١٠٦٩	٨٠,٦	٦,٨٣	٩٥,٧
١٩٨٤	٩٨٤	٨٣,٥	١٠٤٩	٧٩,١	٦,٧٧	٩٤,٨
١٩٨٥	١٠٨١	٩١,٨	١١٩١	٨٩,٨	٦,٧٦	٩٤,٧
١٩٨٦	١٠٥٥	٨٩,٦	١١٢٠	٨٤,٥	٦,٥٤	٩١,٦
١٩٨٧	٩٨٠	٨٣,٢	٩٨١	٧٤,٠	٦,١٥	٨٦,١
١٩٨٨	١٠١٤	٨٦,١	٨٨٢	٦٦,٥	٥,٣٥	٧٤,٩
١٩٨٩	١٠٠٦	٨٥,٤	٨٢٠	٦١,٨	٥,٠٣	٧٠,٤
١٩٩٠	٩٩٣	٨٤,٣	٨٣٨	٦٣,٢	٥,٢١	٧٣,٠
١٩٩١	٨٥١	٧٢,٢	٨١٤	٦١,٤	٥,٩٠	٨٢,٦
١٩٩٢	٨٣٩	٧١,٢	٩٧٣	٧٣,٤	٧,١٥	١٠٠,١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - اعداد مختلفة

إن انخفاض المساحة المزروعة بالقطن وكذلك إنتاجية الفدان من هذا المحصول وإن كان يرجع إلى عوامل متعدده ، الإ أن السبب الرئيسى الذى أدى إلى هذه الظاهرة هو خضوع هذا المحصول لنظام التوريد الاجبارى وتحديد أسعار هذا التوريد من قبل الدولة ودائما ما كانت هذه الأسعار أقل بكثير عن أسعار التصدير والى حد ما عن أسعار المنتج ، فكما هو مبين بجدول (١-١٦) شكل سعر التوريد حوالى ٩٤,٥٪ من أسعار المنتج خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠، أما حصة سعر التوريد من سعر التصدير فقد بلغت نحو ٥٢,٣٪ عام ١٩٨٠ وبالرغم من تزايدها بعد ذلك نتيجة محاولات الدولة رفع أسعار التوريد للقطن حتى تحفز الزراع على الاستمرار فى زراعة هذا المحصول ، الإ أن هذه الحصة ونتيجة لتخفيض أسعار صرف الجنيه مقابل الدولار - كجزء من سياسات الاصلاح الاقتصادى - قد إنخفضت مرة أخرى وبشدة ٠ فبالرغم من زيادة سعر التوريد خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩٠ بنسبة ١٢٩,٨٪ أى أن هذا السعر قد تجاوز الضعف خلال أربع سنوات فقط ، الإ أنه ونتيجة لخفض قيمة الجنيه المصرى فأن سعر تصدير الطن مقوما بالجنيه قد تزايد خلال نفس الفترة بنسبة ٤٨٠,٤٪ ، وترتب على ذلك أن حصة سعر التوريد من سعر التصدير قد إنخفضت من ٨٧,٦٪ عام ١٩٨٧ إلى ٣٤,٧٪ عام ١٩٩٠ ٠

ولقد ترتب على ذلك أن محصول القطن أصبح أقل ربحية مقارنة بالمحاصيل الأخرى التى لم تخضع لنظام التسليم الاجبارى ، وبالتالى فإن السياسة السعرية التى اتبعتها الدولة فى هذا الخصوص أنشأت تناقضا مؤداه أن للقطن ميزه نسبيه مرتفعة على المستوى القومى بالاسعار العالمية بالمقارنة بالمحاصيل البديلة له فى الدورة الزراعية حيث يزيد صافى عائد الفدان منه بالنقد الأجنبى عن صافى الفدان من القمح والذرة ، ولكن وفى نفس الوقت تنخفض ربحية هذا المحصول بالأسعار التى تحددها الدولة مقارنة بنفس المحاصيل مما أدى إلى انصراف المزارعين عن زراعة القطن ، بل وعدم الاهتمام بهذا المحصول مما انعكس فى صورة إنخفاض إنتاجيته ، كما سبقت الإشارة ٠ إن جمود أسعار

جدول (١-١٦)
تطور أسعار التوريد الاجبارى وأسعار التصدير للقطن الزهر
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢

جنيه/طن

السنوات	توريد اجبارى	تصدير	سعر المنتج	التوريد : المنتج	التوريد : التصدير
١٩٨٠	٢٨٣,٤	٥٤٦,٩	٢٩٩,٩	٩٤,٥	٥٢,٣
١٩٨١	٣٤٨,٥	٤٨٦,٧	٣٦٨,٨	٩٤,٥	٧١,٦
١٩٨٢	٣٥٩,٨	٤٣٤,٤	٣٨٠,٧	٩٤,٥	٨٢,٨
١٩٨٣	٣٩٠,٨	٤٩٩,٠	٤١٣,٥	٩٤,٥	٧٨,٣
١٩٨٤	٤٤٤,٢	٦١٧,٨	٤٧٠,١	٩٤,٥	٧١,٩
١٩٨٥	٥٨١,٢	٥٨٧,٦	٦١٥,٠	٩٤,٥	٩٨,٩
١٩٨٦	٥٨٢,٩	٦٣٦,٦	٦١٦,٩	٩٤,٥	٩١,٦
١٩٨٧	٦٨٤,٠	٧٨٠,٦	٧٢٤,٩	٩٤,٤	٨٧,٦
١٩٨٨	٨٨٢,٠	١٤٥٦,٤	٩٣٠,١	٩٤,٨	٦٠,٦
١٩٨٩	١٢١٢,٠	٣٢٢٩,٨	١٢٨٢,٥	٩٤,٥	٣٧,٥
١٩٩٠	١٥٧٢,٠	٤٥٣٠,٤	١٦٦٣,٤	٩٤,٥	٣٤,٧

المصدر : معهد التخطيط القومى - التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة - مرجع سابق من ص ٣٤٩ - ٣٥٥
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - وسائل تنمية الصادرات المصرية ١٩٨٨ - ١٩٩٠ يوليو ١٩٩٣ ص ٢٣

توريد القطن النسبى أدى إلى الزيادة المستمرة فى نسبة تكاليف الإنتاج إلى قيمة إنتاجية الفدان ، حيث زادت هذه النسبة من ٣٩,٦٪ عام ١٩٧٢ إلى ٧٨,١٪ عام ١٩٨٤ (١) ٠ لذلك فإن سياسة تحرير القطن قد تكون العامل الحاسم وراء عودة المساحة المزروعة بالقطن إلى الزيادة فى المستقبل وعودة مكانة هذا المحصول فى الاقتصاد القومى ٠

إن انخفاض مساحة وانتاجية الفدان من القطن واللذان اديا الى انخفاض الانتاج المحلى من القطن من ناحية ومع زيادة الاستهلاك المحلى - كنتيجة لتطور صناعة النسيج فى السنوات الأخيرة - من ناحية أخرى قد أدى ليس الى فقدان القطن المصرى للعديد من الأسواق الخارجية نتيجة لإنخفاض الكميات المصدرة بصورة مستمرة فحسب وانما أدى إلى استيراد كميات متزايده من القطن الأجنبى ٠ فكما هو مبين بجدول (١-١٧) تناقصت صادرات القطن من ١٧٧,٦ الف طن عام ١٩٨١ إلى ١٥,٦ الف طن عام ١٩٩٢ بنسبة ٩١,٢ ٪ وبحيث بلغ معدل النقص السنوى فى المتوسط خلال الفترة المذكورة نحو ١٥,٦٪ ٠ ويتضح مدى تدهور صادرات القطن من خلال النظر الى حجم ما تشكله الصادرات السنوية من اجمالى الانتاج المحلى للقطن حيث انخفضت حصة الصادرات من الانتاج المحلى من نحو ١٣,٤٪ عام ١٩٨١ إلى ١,٦٪ عام ١٩٩٢٠

وعلى الجانب الآخر بدأت تستورد مصر القطن لمواجهة الاحتياجات المحلية ، وبعد أن كانت هذه الواردات تشكل نحو ٢١,٤٪ عام ١٩٨٥ من حجم صادرات مصر من القطن أصبحت تمثل نحو ٤٩٥,٤٪ من هذه الصادرات فى عام ١٩٩١ وحوالى ٢٤٦,٨٪ عام ١٩٩٢ - وبلغت مساهمه الأقطان المستوردة فى الاستهلاك المحلى نحو ١٠,٨٪ عام ١٩٨٨ وارتفعت هذه المساهمه إلى حوالى ١٨,٩٪ عام ١٩٩١ والى نحو ١١,٨٪ عام ١٩٩٢ ٠

---

(١) عبدالقادر دياب (دكتور) - السياسة الزراعية فى ج٠م٠ع٠ -مذكرة داخلية رقم ٨٩٥ - معهد التخطيط القومى - أبريل ١٩٩١ صـ ٧١

جدول (١-١٧)
تطور صادرات وواردات القطن الشعر
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	الصادرات			الواردات		
	كمية	٪ من الانتاج المحلى	معدل النمو (٪)	كمية	٪ من الصادرات	٪ من الاستهلاك المحلى
١٩٨١	١٧٧,٦	١٣,٤	-			
١٩٨٢	٢٠٠,٢	١٦,٥	١٢,٧			
١٩٨٣	٢٠٨,٩	١٩,٥	٤,٣			
١٩٨٤	١٧٤,٢	١٦,٦	(١٦,٦)			
١٩٨٥	١٤٣,٨	١٢,١	(١٧,٥)	٣٠,٨	٢١,٤	
١٩٨٦	١٤٥,٧	١٣,٠	١,٣	٢٩,٦	٢٠,٣	
١٩٨٧	١٢٩,٩	١٣,٢	(١٠,٨)	١٤,٩	١١,٥	
١٩٨٨	٧٩,٠	٩,٠	(٣٩,٢)	٣٠,٥	٣٨,٦	١٠,٨
١٩٨٩	٥٨,٤	٧,١	(٢٦,١)	٣٠,٧	٥٢,٦	١٨,٥
١٩٩٠	٣٩,٤	٤,٧	(٣٢,٥)	٥٠,٠	١٢٦,٩	١٦,١
١٩٩١	١٣,٠	١,٦	(٦٧,٠)	٦٤,٤	٤٩٥,٤	١٨,٩
١٩٩٢	١٥,٦	١,٦	٢٠,٠	٣٨,٥	٢٤٦,٨	١١,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء
- النشرة السنوية للتجارة الخارجية - أعداد مختلفة.
- وسائل تنمية الصادرات المصرية ١٩٨٨ - ١٩٩٢ يوليو ١٩٩٣ صـ ٢٥
- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية - أعداد مختلفة

٥ - الموالح

يوضح جدول (١-١٨) أن هناك زيادة مستمرة فى المساحة المنزرعة بالموالح بحيث ارتفعت هذه المساحة من ١٩٨ الف فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى ٣٥٣ ألف فدان عام ١٩٩٢/٩١ وبنسبة زيادة حوالى ٧٨,٣٪ ٠ وبالرغم من هذه الزيادة فإن نسبة ما تشكله من اجمالى مساحة الفاكهة قد إنخفضت من ٥٣,٨٪ إلى ٣٨,٩٪ خلال نفس الفترة ، بحيث بلغ متوسط نصيب الموالح من اجمالى مساحة الفاكهة خلال هذه الفترة حوالى ٤٦,٧٪ ، وهذا يرجع إلى زيادة مساحة الأصناف الاخرى من الفاكهة بمعدلات أكبر من معدل زيادة مساحة الموالح ٠ ولكن تظل الموالح محتفظة بأهميتها مساحة وإنتاجا ، فلقد زاد الإنتاج منها من ١٠٢٩ الف طن إلى ٢٤٢٦ الف طن وبنسبة زيادة نحو ١٣٥,٨٪ خلال الفترة المذكورة ، وشكل إنتاجها نحو ٤٧,٤٪ من اجمالى إنتاج الفاكهة عام ١٩٨١/٨٠ وانخفضت هذه النسبة إلى حوالى ٤٥,٤٪ من هذا الاجمالى عام ١٩٩٢/٩١ وبحيث بلغ متوسط حصتها خلال هذه الفترة نحو ٤٧,٩٪ ، وهذا يدل على أن إنتاجية الموالح أكبر من انتاجية باقى الاصناف الأخرى من الفواكة - وهو ما يوضحه الجدول المذكور خلال جميع السنوات بدون إستثناء حيث دائما يتفوق نصيب الموالح من الإنتاج الاجمالى للفواكة على نصيبها من اجمالى مساحة الفاكهة ٠ ولقد ارتفعت إنتاجية الموالح من حوالى ٥,٢ طن/ فدان عام ١٩٨١/٨٠ إلى نحو ٦,٨٧ طن/فدان عام ١٩٩٢/٩١ بنسبة زيادة ٣٢,١٪٠ وهناك عوامل عديدة وراء زيادة مساحة الموالح فى السنوات الأخيرة ولكن من أهمها أن السياسات السعرية التى طبقت من قبل الدولة للتحكم فى مستويات الأسعار لبعض المحاصيل الحقلية لم تمس إنتاج الفاكهة والذى ترك حرا يخضع لعملية العرض والطلب مما أدى إلى تحسن ربحية الفاكهة بإستمرار ، فعلى سبيل المثال ارتفعت ربحية فدان البرتقال من ٢١٣٢ جنيها عام ١٩٨٥ إلى ٥٤٦٦ جنيها عام ١٩٨٩ (١)

---

(١) سلوى محمد خليل وآخرون - الربحية الإقتصادية وهيكل الأسعار المحلية لبعض محاصيل التصدير الرئيسية فى مصر - المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى - المجلد الثانى - العدد الأول - مارس ١٩٩٢ صـ ٥٠

جدول (١-١٨)

تطور مساحة وإنتاج وإنتاجية الموالح
خلال الفترة ٨٠/١٩٨١ - ٩١/١٩٩٢

المساحة : الف فدان
الانتاج : الف طن

السنوات	اجمالى مساحة الفاكهة	مساحة الموالح		اجمالى انتاج الفاكهة	انتاج الموالح		انتاجية الموالح طن/ فدان
		كمية	٪ من اجمالى الفاكهة		كمية	٪ من اجمالى الفاكهة	
١٩٨١/٨٠	٣٦٨	١٩٨	٥٣,٨	٢١٧٣	١٠٢٩	٤٧,٤	٥,٢٠
١٩٨٢/٨١	٣٩٠	٢١٠	٥٣,٨	٢٨٦٢	١٤٨٥	٥١,٩	٧,٠٧
١٩٨٣/٨٢	٤٠٤	٢٢٤	٥٥,٤	٢٧٧٦	١٥٥٠	٥٥,٨	٦,٩٢
١٩٨٤/٨٣	٤٣٥	٢٢٨	٥٢,٤	٢٩٠٣	١٤٠٧	٤٨,٥	٦,١٧
١٩٨٥/٨٤	٤٥٧	٢٣٤	٥١,٢	٢٩٥١	١٣٩٩	٤٧,٤	٥,٩٨
١٩٨٦/٨٥	٥٩٣	٢٦٣	٤٤,٤	٣٢٨١	١٥٦٧	٤٧,٨	٥,٩٦
١٩٨٧/٨٦	٦١٦	٢٧٠	٤٣,٨	٣٦٦٧	١٧٣٨	٤٧,٤	٦,٤٤
١٩٨٨/٨٧	٦٤٦	٢٧٧	٤٢,٩	٣٥٨٥	١٥٩٣	٤٤,٤	٥,٧٥
١٩٨٩/٨٨	٦٥٥	٢٧٩	٤٢,٦	٤١٢٧	١٨١٥	٤٤,٠	٦,٥١
١٩٩٠/٨٩	٨٦٦	٣٤٧	٤٠,١	٤٩٧٦	٢٣٣٣	٤٦,٩	٦,٧٢
١٩٩١/٩٠	٨٩٦	٣٧٢	٤١,٥	٥٠٧٨	٢٤١٩	٤٧,٦	٦,٥٠
١٩٩٢/٩١	٩٠٧	٣٥٣	٣٨,٩	٥٣٤٤	٢٤٢٦	٤٥,٤	٦,٨٧

المصدر : حسبت على أساس : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الإحصائى السنوى - أعداد مختلفة

ولكن وبالرغم من زيادة انتاجية الموالح فى مصر إلا أنها ما زالت أقل كثيرا عن مثيلتها بالعديد من البلدان الأخرى والتى تصل فى بعضها إلى ثلاثة أمثال مثيلتها بمصر (١) إن هذا يوضح أن من أهم دعامات زيادة القدرة التنافسية للموالح مستقبلا فى ظل عملية تحرير التجارة العالمية هو محاولة زيادة إنتاجية هذه المحاصيل بصفة عامة والبرتقال المصرى بصفة خاصة ، ذلك أن البرتقال يشكل الجزء الأعظم سواء من اجمالى مساحة الموالح أو من إنتاجها الإجمالى ٠

وبالرغم من أن صادرات الموالح تأتى فى المرتبة الثانية بعد القطن حيث تشكل نحو ٢٥٪ من المتوسط السنوى لإجمالى قيمة الصادرات الزراعية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠(٢) ، وبالرغم من زيادة الإنتاج من الموالح بصورة كبيرة - كما أوضح الجدول السابق - وبما يفوق احتياجات الاستهلاك المحلى ، إلا أن الجزء المصدر سنويا من هذا الانتاج قد أخذ - كما هو مبين بجدول (١-١٩) فى التناقص ، حيث إنخفضت حصة صادرات الموالح من اجمالى إنتاجها من حوالى ١١,٢٪ عام ١٩٨١ إلى نحو ٤,٨٪ عام ١٩٩٢ ، وتبلغ نسبة النقص فى هذه الحصة خلال الفترة المذكورة حوالى ٥٧,١٪ ، أى أنها أصبحت لاتشكل إلا أقل من نصف حجمها مع بداية هذه الفترة ٠

إن هذا الانخفاض فى صادرات الموالح انما يرجع فى المقام الأول إلى تدهور صادرات البرتقال من سنة الى أخرى ، ذلك لان البرتقال يشكل عصب الصادرات من الموالح ، فلقد بلغت حصته من هذه الصادرات فى عام ١٩٨١ نحو ٩٨,٩٪ وبدأت فى التناقص بإستمرار بحيث وصلت إلى أدنى مستوى لها فى هذه الفترة فى عام ١٩٨٨ حيث بلغت ٨٤,٢٪ - بإستثناء عام ١٩٨٧ والذى

---

١) هدى صالح النمر (دكتوره) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مذكرة خارجية رقم ١٥٧٣ - معهد التخطيط القومى يناير ١٩٩٤ صـ٢٢

٢) نفس المرجع السابق صـ٣٣

جدول (١-١٩)
تطور صادرات الموالح
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(الف طن)

السنوات	انتاج الموالح	صادرات الموالح	نسبة الصادرات الى الانتاج (٪)	صادرات البرتقال	نسبة صادرات البرتقال الى صادرات الموالح (٪)
١٩٨١	١٠٢٩	١١٥,٠	١١,٢	١١٣,٧	٩٨,٩
١٩٨٢	١٤٨٥	١٠٣,٠	٦,٩	١٠١,٣	٩٨,٣
١٩٨٣	١٥٥٠	١٥٢,٤	٩,٨	١٤٧,٨	٩٧,٠
١٩٨٤	١٤٠٧	١٦٣,٠	١١,٦	١٦١,٤	٩٩,٠
١٩٨٥	١٣٩٩	١٦٥,٦	١١,٨	١٦١,٠	٩٧,٢
١٩٨٦	١٥٦٧	٨٠,٣	٥,١	٧٥,١	٩٣,٥
١٩٨٧[1]*	١٧٣٨	١٧٠,٧	٩,٨	١١٠,٩	٦٥,٠
١٩٨٨	١٥٩٣	١٠١,١	٦,٣	٨٥,١	٨٤,٢
١٩٨٩	١٨١٥	١٦١,٥	٨,٩	١٥٣,٤	٩٥,٠
١٩٩٠	٢٣٣٣	١٥٠,١	٦,٤	١٤٤,٦	٩٦,٣
١٩٩١	٢٤١٩	١١٧,٤	٤,٩	١١١,٠	٩٤,٥
١٩٩٢	٢٤٢٦	١١٥,٦	٤,٨	١٠١,٠	٨٧,٤

المصدر : حسبت على أساس بيانات : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - قاعدة بيانات التجارة الخارجية - بيانات غير منشورة .

[1]*) تتضمن هذه السنة كمية صادرات من اليوسفى ليس لها مبرر منطقى حيث أن أكبر كمية سجلتها الصادرات من اليوسفى كانت فى عام ١٩٨٩ فبلغت ٤٢٦٦ طن وفجاه قفز هذا الرقم فى ١٩٨٧ الى ٥٦١٣٨ طن مع العلم بأن متوسط هذه الصادرات خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ (باستثناء ١٩٨٧) بلغ نحو ٦٨٨ طن فقط

تضمن نمو غير مبرر فى صادرات اليوسفى - وتزايدت هذه الحصة مرة اخرى إلا انها إنخفضت فى آخر سنوات الفترة موضوع الدراسة فوصلت إلى حوالى ٨٧,٤٪ ، وبذلك تكون حصة صادرات البرتقال من الموالح قد إنخفضت خلال هذه الفترة بنسبة ١١,٦٪ .

إن هذا معناه فقدان البرتقال المصرى لمكانته فى العديد من الأسواق العالمية بالرغم من أهميته كمحصول تصديرى ، وبالتالى لابد من البحث عن الأسباب الكامنه وراء ذلك حتى يمكن له أن يستعيد مكانته السابقة بل والعمل على تنمية أسواق جديدة ذلك أن محصول البرتقال وعلى ضوء ما تمليه ظروف المنافسة فى ظل عملية تحرير التجارة العالمية يشكل أحد الدعامات المهمه حتى يمكن للصادرات المصرية أن تحقق بعض المزايا التى يمكن أن تتحقق فى ظل شروط التبادل التى قد تستجد فى المستقبل .

وبالنسبة للتوزيع الجغرافى لصادرات البرتقال يبين جدول (١-٢٠) أن دول أوربا الشرقية كانت تستأثر بالجزء الأكبر من هذه الصادرات حيث تبلغ حصتها فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢ نحو ٦٠,٩٪ ، ويأتى بعدها الدول الخليجية بحصه فى المتوسط نحو ٢٤,٢٪ ، ثم دول أوربا الغربية حيث بلغ نصيبها نحو ٧,٦٪ من اجمالى صادرات البرتقال خلال الفترة المذكورة .

من هذا التوزيع يتضح أن أكبر تحدى مستقبلى أمام زيادة صادرات البرتقال يتمثل فى أن هذه الصادرات قد اعتمدت فى السنوات الماضية على نظام الإتفاقيات المتبادلة التى كانت مبرمه مع دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى بما ضمن سوقا مستمره من ناحية وعدم خضوع الصادرات المصرية من البرتقال لظروف المنافسة فى هذه السوق من ناحية آخرى مما انعكس فى بعض المساوئ ، التى لابد من التغلب عليها فى المستقبل -كما سيرد بعد -إذا ما بذلت المجهودات لمحاولة خلق أسواق جديدة أوحتى لضمان بقاء السوق فى هذه الدول نفسها نظرا لتغير ظروفها الإقتصادية نتيجة التحولات المحلية والعالمية .

جدول (١-٢٠)
هيكل التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩٢

(٪)

البيـــان	٨١ - ١٩٨٤	٨٥ - ١٩٨٨	٨٩ - ١٩٩٢
دول أوربا الشرقية	٦٢,٦	٥٨,٩	٦١,٢
دول أوربا الغربية	٣,٤	٤,٣	١٥,١
الولايات المتحدة	-	٠,٥	٠,٤
الدول الخليجية	٢٤,٩	٣١,٩	١٥,٨
الدول العربية الأخرى	٦,٣	١,٣	١,٣
آخـــرى	٢,٨	٣,١	٦,٢
اجمـــالـى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : هدى صالح النمر (دكتورة) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مرجع سابق - صـ ٤٢

ولقد ظهرت بوادر أثر هذه التحولات على حجم صادرات البرتقال المصرى إلى هذه الدول حيث إنخفضت صادراته إليها من ٦٢,٦٪ للفترة ٨١ - ١٩٨٤ إلى ٥٨,٩٪ ، ٦١,٢٪ للفترتين ٨٥ - ١٩٨٨ ، ٨٩-١٩٩٢ على التوالى .

ويلاحظ أنه وبالرغم من أن السوق الخليجى - وأمام المنافسة الشديدة التى يمكن أن يلقاها البرتقال المصرى فى سوق أوربا الغربية - يشكل الركيزة الأساسية فى مجال خلق واستمرار سوق تصديرى للبرتقال المصرى ، الإ أن حصة الصادرات من البرتقال المصرى إلى هذه الدول بعد أن كانت قد زادت من ٢٤,٩٪ للفترة ٨١ - ١٩٨٤ إلى ٣١,٩٪ للفترة ٨٥ - ١٩٨٨ ، إنخفضت إلى نحو النصف للفترة ٨٩ - ١٩٩٢ .

إن من أهم تبعات الضمان المستمر للسوق فى دول أوربا الشرقية من خلال الإتفاقيات التجارية التى سادت لفترات طويلة أن أسعار صادرات البرتقال المصرى لم تخضع للتنافس [١] وبالتالى فإنها كانت أعلى من معظم الدول المصدرة للبرتقال ، وهو ما يشكل عقبة شديدة فى المستقبل نظرا لسيادة المنافسة سواء فى سوق الدول الشرقية أو فى السوق العالمى ، فكما هو مبين بجدول (١-٢١) تزيد القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى مقومه بالدولار على القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى جميع الدول المذكورة ، بإستثناء بعض الفترات فى كل من دولتى أسبانيا وتركيا . ونظرا للتطور المفاجئ ، وربما غير المنطقى فى القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى أسبانيا خلال الفترة ٨٩ - ١٩٩١ والتى بلغت ٧٠٦ دولار للطن ، فلقد فاق متوسط القيمة التصديرية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١ نظيره فى مصر ، وما

---

[١] إن أسعار تصدير البرتقال المصرى الى شرق أوربا كانت دائما أعلى من أسعار التصدير سواء إلى الدول العربية أو إلى غرب أوربا - انظر : معهد التخطيط القومى - سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٢٧) نوفمبر ١٩٨٥

جدول (١-٢١)
القيمة التصديرية للطن من البرتقال فى بعض الدول المصدره له
خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩١

(دولار)

السنوات	مصر	أسبانيا	المغرب	إسرائيل	الأردن	قبرص	تركيا	اليونان
٨٠-١٩٨٢	٣٨٢	٤٦٣	٣٤١	١٨٠	٢٣٩	٢٦٧	٣٩٤	٣٢٦
٨٣-١٩٨٥	٤٢٢	٣٣١	٢٧٠	٣٥١	١٣٢	٢٧٥	٤٢٨	٢٤٥
٨٦-١٩٨٨	٥٠٣	٤٦٣	٣٤٢	٢٤٧	١٦٣	٣٣٣	٢٥٦	٢٥٦
٨٩-١٩٩١	٤١٧	٧٠٦	٣٠٥	٣٣٩	١٦٣	٣٩٤	٣٩٧	٣٠٣
متوسط	٤٣١	٤٩٠	٣١٤,٥	٢٧٩,٣	١٧٤,٣	٣١٧,٣	٣٦٨,٨	٢٨٢,٥

المصدر : نفس المرجع السابق صـ٥٢

عدا ذلك فإن هناك فارق واضح بين هذا المتوسط فى جميع الدول وبين المتوسط فى مصر ، فإذا ما قسمت هذه الدول إلى مجموعتين : قبرص وتركيا واليونان - بإعتبارها تشكل دول منافسة للبرتقال المصرى فى إطار دول أوربا الغربية - والأردن واسرائيل - بإعتبارهما وفى المستقبل فى حالة تحقق السلام فى المنطقة من الدول المنافسة على مستوى السوق الخليجى ، يلاحظ أن القيمة التصديرية للطن فى الدول الثلاث الأولى لاتشكل سوى نحو ٧٣,٦٪ ، ٨٥,٦٪ ، ٦٥,٥٪ على التوالى من القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى ، كما أن هذه القيمة فى دولتى الأردن واسرائيل لاتشكل سوى ٤٠,٤٪، ٦٤,٨٪ علىالتوالى من القيمة التصديرية للطن من البرتقال المصرى خلال الفترة ٨٠ - ١٩٩١٠ وبالتالى لابد من العمل على خفض أسعار التصدير للبرتقال المصرى بنسب ملحوظة حتى يمكن زيادة قدرته التصديرية فى هذه الأسواق٠

إن فرص هذا الخفض فى أسعار التصدير تعتبر قائمة بالفعل وذلك نتيجة الفرق الواضح بين مستويات أسعار التصدير ومستويات أسعار الجملة فى السوق المحلى ، فكما هو مبين بجدول (١-٢٢) لم يشكل سعر الجملة لطن البرتقال فى السوق المحلى سوى ٤٦,٩٪ من سعر التصدير للطن فى عام ١٩٨١٠ وبالرغم من الزيادة المستمره فى هذه النسبة بحيث وصلت إلى ٨٧,٥٪ عام ١٩٨٤ ، الإ أنه ومع بدء التخفيض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى وبالتالى زيادة أسعار التصدير مقومه بالجنيه المصرى بدأت هذه النسبة تنخفض مرة أخرى وبمعدلات متسارعه بحيث بلغت ٣٦,٦٪ فى عام ١٩٩١ ، ولقد بلغت حصة سعر الجملة من سعر التصدير نحو ٥٧,٤٪ فى المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١ ، وهو ما يوضح مدى حجم الهوامش التسويقية التى تتحقق فى مرحلة التصدير وبالتالى هناك فرصة لخفض أسعار تصدير البرتقال

جدول (١-٢٢)
تطور أسعار الجملة وأسعار التصدير للطن من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٩١

(جنيه /طن)

السنوات	سعر الجملة [1]	سعر التصدير	النسبة بين سعر الجملة وسعر التصدير (٪)
١٩٨١	١٣٦	٢٩٠,٠	٤٦,٩
١٩٨٢	١٦٣	٣٦٣,٨	٤٤,٨
١٩٨٣	٢٠٥	٣٤٢,٧	٥٩,٨
١٩٨٤	٢٩٠	٣٣١,٣	٨٧,٥
١٩٨٥	٣٢٨	٣٧٦,١	٨٧,٢
١٩٨٦	٣٢٠	٤١١,٥	٧٧,٨
١٩٨٧	٣٧٩	٩٤٣,٢	٤٠,٢
١٩٨٨	٤٥٢	٨٥٩,٠	٥٢,٢
١٩٨٩	٤٧٥	١٠٠٧,١	٤٧,٢
١٩٩٠	٥٢٨	١٠٢٥,٧	٥١,٥
١٩٩١	٤٦٧	١٢٧٥,٤	٣٦,٦

المصدر : محسوب على أساس :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - النشرة الشهرية لأسعار الجملة - سنوات مختلفة .
- هدى صالح النمر (دكتورة) نفس المرجع السابق صـ٤٩

---

[1] محسوب للبرتقال بسرة فقط بإعتباره الصنف الذى يشكل معظم الصادرات من البرتقال المصرى .

المصرى لزيادة قدرته التنافسية فى الاسواق العالمية خاصة فى ظل ما يستجد من ظروف إقتصادية نتيجة عملية تحرير التجارة الخارجية فى المستقبل ٠ إن ما يؤيد النتائج السابقه ما قامت به إحدى الدراسات (١) من حساب المتوسط السنوى لسعر التصدير للطن من البرتقال المصرى إلى أسواق الاتحاد السوفيتى والسعودية وانجلترا - بإعتبار أن هذه الدول تحتل المراكز الأولى لصادرات البرتقال المصرى - حيث بلغ ١٢٩٢ ، ٩٣٢ ، ٦٦١ جنيها خلال الفترة ٨٩- ١٩٩١ لهذه الاسواق على الترتيب ، ثم قدرت متوسط سعر الجملة خلال نفس الفترة بالسوق المحلى مرجحا بالوزن النسبى للكميات المصدره من أصناف البرتقال المختلفة لكل سوق فبلغ نحو ٤١٥ ، ٤٠٦ ، ٣٦٤ جنيها للطن لنفس الأسواق على الترتيب ، وبذلك يشكل سعر الجملة نحو ٣٢,١ ٪ ، ٤٣,٦٪ ، ٥٥,١٪ ، فى هذه الأسواق على الترتيب ٠

واخيرا هناك عامل لايقل أهمية وهو أن ضمان أسواق التصدير من خلال التعامل مع دول أوربا الشرقية وخاصة الاتحاد السوفيتى فى الماضى فى ظل اتفاقيات التبادل من ناحية واحتكار الدولة لعملية التصدير إلى هذه الاسواق عن طريق شركة الوادى لتصدير الحاصلات الزراعية من ناحية اخرى أدى الى عدم تطور مؤسسات وهياكل تصديرية فى القطاع الخاص قادره على المنافسة فى الأسواق العالمية نتيجة عدم مقدره ما يتوافر الآن من فعاليات فى إطار القطاع الخاص على دراسة وتحديد الاحتياجات المختلفة بالأسواق العالمية والأسعار التى تناسب هذه الأسواق وتوفير البنيه الأساسية لعملية التصدير من نقل وشحن وقبل ذلك وفرز وتعبئة بما يتناسب مع شروط هذه الأسواق ، وهو ما يعتبر

---

(١) هدى صالح النمر (دكتوره) - اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح - مرجع سابق صـ ٥٠

الدعامه الأساسية فى إطار أى جهد مبذول لزيادة الصادرات فى المستقبل خاصة فى ظل قيام نظام الايزو (٩٠٠٠) والذى تجاوز حدود تحديد مواصفات سلع أو خدمات معينه ليتعامل مع أدق خصوصيات المنتجين ، حيث يمثل سجلا كاملا عن كل مرحلة إنتاجية بحيث يمكن تحسين وتطوير المنتجات ٠

هذا مع ملاحظة أن مجهودات القطاع الخاص - ومع بداية مرحلة التحرير الاقتصادى -قد تزايدت فى مجال التصدير للسلع الزراعية بصفة عامة وصادرات البرتقال بصفة خاصة ، فكما هو مبين بجدول (١-٢٣) تزايدت حصة القطاع الخاص من اجمالى صادرات البرتقال من ١٦,٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ٣٦,٨٪ عام ١٩٩٢ ، وفى الوقت الذى تناقص فيه اجمالى صادرات البرتقال إعتبارا من عام ١٩٨٩ بحيث بلغ متوسط معدل النمو السنوى لهذا الاجمالى نحو ١٠,٦٪ فقط ، تزايدت صادرات القطاع الخاص فبلغ معدل نموها حوالى ٤٠٪ فى المتوسط سنويا خلال نفس الفترة ٠

جدول (١-٢٣)
تطور صادرات القطاع الخاص من البرتقال
خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٢

(الف طن)

البيـــــان	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
إجمالى صادرات البرتقال	٨٥,١	١٥٣,٤	١٤٤,٦	١١١,٠	١٠١,٠
صادرات القطاع الخاص من البرتقال	١٤,٢	٣٥,٠	٢٦,٥	٣٤,٠	٣٧,٢
حصة صادرات القطاع الخاص من البرتقال ٪	١٦,٧	٢٢,٨	١٨,٣	٣٠,٦	٣٦,٨
معدل نمو صادرات القطاع الخاص ٪	-	١٤٦,٥	(٢٤,٣)	٢٨,٣	٩,٤
معدل نمو اجمالى الصادرات من البرتقال ٪	-	٨٠,٣	(٥,٧)	(٢٣,٢)	(٩,٠)

المصدر : اجمالى الصادرات من جدول (١-١٩)

- صادرات القطاع الخاص :الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الأهمية الاقتصادية لصادرات القطاع .
- الخاص من أهم السلع الزراعية ١٩٨٨ - ١٩٩٢ - يوليو ١٩٤ صـ ٤٤

الفصـل الثانـى
اتفاقيات الجات واثرها على الزراعـة المصرية

١- استعراض احكام اتفاقية الجات
فيما يتصل بالزراعـة
٢- الاثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية
على قطـاع الزراعة
٣- تقدير كمى لاثار اتفاقية الجات
على الصادرات والواردات الزراعية المصرية
٤- السياسة الوقائية لمواجهة الاثار السلبية
لاتفاقية الجـات

الفصل الثانى
إتفاقيات الجات وأثرها على الزراعـــة المصريـــة

تمهيد :

شهد العالم مع مطلع العام الحالى ١٩٩٥ وضع أسس النظام التجارى العالمى الجديد موضع التنفيذ ، وهو ما تم الاتفاق عليه بنهاية جولة أورجواى لتحرير التجارة الخارجية ، وسوف يستغرق تنفيذ النظم والاجراءات المتعلقة بذلك الاتفاق نحو عشر سنوات ، أى أن الملامح النهائية لهذا النظام العالمى الجديد لن تكمل قبل عام ٢٠٠٥ • وقد نصت أتفاقية الجات الأخيرة على تحويل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and trade والتى تعرف اختصارا (GATT) إلى منظمة للتجارة العالمية تدير شئون النظام التجارى العالمى الجديد ، وتعرف هذه المنظمة باسم World Trade Organizationواختصارا (WTO) • وهى منظمة متعدده الأطراف للتجارة • تتولى مسئولية مراقبة تحرير التجارة الدولية • ويكون لها طابع المؤسسات الدولية مثل البنك الدولى للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولى (IMF) كما ستتولى تلك المنظمة الاشراف على تطبيق قرارات أورجواى وحل المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء •

وقد تضمنت معظم الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية الأعضاء بتلك الاتفاقية والتى تمثل مصر إحداها ، ورغم ذلك فقد أثير فى الآونه الاخيرة العديد من المخاوف عن تأثير تحرير التجارة الدولية على الاقتصاد المصرى ، ونظرا لأن تنفيذ بنود أتفاقية تحرير التجارة الدولية ما زال فى مراحلة الأولى ، فأن هذه الدراسة تمثل محاولة لاستشراف الآثار الايجابية والسلبية لهذه الاتفاقية على قطاع الزراعة المصرى •

ولتحقيق ذلك الهدف فقد تضمن هذا الفصل أربعة اجزاء • استعرض المبحث الأول أحكام أتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة المصرية ، فى حين تناول المبحث الثانى آثار تحرير التجارة الدولية على قطاع الزراعة ، اما المبحث الثالث فيتناول التقدير الكمى لتلك الآثار ويستعرض المبحث الرابع سبل مواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية وذلك على كل من المستويين المحلى والقومى •

١ - استعراض أحكام اتفاقية الجات فيما يتصل بالزراعة

١-١ نشأة ومبادئ أتفاقية الجات :

بدأ سريان الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة فى أول يناير ١٩٤٨ • وهى معاهده دولية متعدده الأطراف تتضمن حقوقا والتزامات متبادلة بين حكومات الدول الموقعه عليها • وقد ارتكزت تلك الاتفاقية فى المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التى تعوق حركتها •

وقد جرت حتى الآن ثمانى جولات للمفاوضات التجارية متعدده الاطراف تحت اشراف الجات منذ نشأتها بهدف تحرير التجارة الدولية وهى :

١ - جولة جنيف ١٩٤٧ • وقد شاركت فيها ٢٣ دولة من بينها دولتان عربيتان فقط هما سوريا ولبنان •
٢ - جولة أنسى (فرنسا) ١٩٤٩ • وشاركت فيها ١٣ دولة فقط •
٣ - جولة توركواى (انجلترا) ١٩٥١ • وشاركت فيها ٣٨ دولة •
٤ - جولة جنيف ١٩٥٦ • وشاركت فيها ٢٦ دولة •
٥ - جولة ديلون ٦٠ - ١٩٦١ وشاركت فيها ٢٦ دولة •
٦ - جولة كيندى ٦٤ - ١٩٦٧ وشاركت فيها ٦٢ دولة
٧ - جولة طوكيو ٧٣ - ١٩٧٩ وشاركت فيها ١٠٢ دولة

٨ - جولة أورجواى ٨٦ - ١٩٩٣ وشاركت فيها ١١٧ دولة من بينها ٨٧ دولة نامية وتضم سبعة دول عربية هى مصر والمغرب والبحرين والكويت وقطر وتونس ودولة الأمارات العربية المتحدة ٠

وقد ركزت جولات المفاوضات الخمس الأولى على موضوعات التخفيضات الجمركية فقط ٠ وأهتمت الجولات التاليه أساسا بعملية مراجعة وتوضيح المواد الأصلية للاتفاقية العامة ٠ وتميزت جولة ارجواى بأنها تعرضت ولأول مرة فى تاريخ المفاوضات التجارية الدولية الى حرية تجارة السلع الزراعية والخدمات والاستثمار ٠

هذا وقد ارتكزت اتفاقية الجات على خمس مبادئ رئيسية هى :

(أ) مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية) : ويعنى عدم التمييز بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية ٠ بمعنى أن أى امتيازات أو تنازلات جمركية تقدمها احدى الدول يتم تطبيقها على كافة الدول دون شروط أو اتفاق جديد ٠ ويستثنى من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الحالات المماثلة لما يأتى :

- الترتيبات الحمائية للصناعات الوليده فى الدول النامية حتى تقوى على المنافسة العاليه ٠
- العلاقات التفضيلية التى تربط بين الدول الصناعية المتقدمه وبعض الدول النامية التى كانت قديما مستعمرات لها ٠
- الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية ٠

(ب) مبدأ الشفافية : ويقصد به الاعتماد على التعريفة الجمركية وليس على القيود والاجراءات الكمية مثل حصص الاستيراد ٠ ويستثنى من هذا المبدأ الحالات التاليه :

- الدول التى تواجه عجزا حادا فى ميزان المدفوعات ٠

- السماح فى حالات خاصة بإستخدام حصص الواردات للسلع الزراعية ٠
- حالة الزيادة الطارئة من سلعة معينه مما يهدد الانتاج المحلى بخطر جسيم وعلى الأخص الصناعات الوليده ٠

(ج) **مبدأ المفاوضات التجارية** : ويعنى هذا المبدأ أن المنظمة العالمية للتجارة تعتبر الاطار التفاوضى المناسب لتنفيذ الأحكام أو تسوية المنازعات ٠

(د) **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية** : ويعنى منح الدول النامية مزايا تجارية تفضيلية فى علاقاتها مع الدول المتقدمه وذلك بهدف تنشيط معدلات التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ٠

(هـ) **مبدأ التبادلية** : ويقضى هذا المبدأ بضرورة قيام الدول الأعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو تخفيضها على أن يتم ذلك من خلال مفاوضات متعدده الأطراف بحيث أن كل تخفيض فى الحواجز الجمركية أو غير الجمركية لدولة لابد وأن يقابله معادل فى القيمة فى الجانب الآخر ويستثنى من ذلك :

- حماية الصناعات الوليده فى الدول النامية حتى تقدر على المنافسة الدولية ٠
- ترتيبات المنتجات متعدده الأطراف مثل المنسوجات القطنية ٠

وتهدف اتفاقية الجات الى تحقيق العديد من الأهداف للدول الأعضاء بها وهى تتلخص فيما يلى :

- رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء
- رفع مستوى الدخل القومى الحقيقى
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العالمية
- السعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل للدول الاعضاء
- تشجيع حركة الانتاج

- تنشيط الطلب الفعال
- خفض الحواجز الجمركية لزيادة حجم التجارة الدولية
- اقرار المفاوضات كأساس لحل المنازعات المتعلقة بالتجارة الدولية

١-٢ المعالم العامة لاتفاقات جولة أورجواى

استغرقت مفاوضات جولة أرجواى ما يقرب من ثمانى سنوات حيث تم الموافقة على الوثيقة الختامية لهذه الاتفاقية فى مراكش بالمغرب خلال ابريل ١٩٩٤ وذلك من جانب الدول الأعضاء فى هذه الاتفاقية والتى قدر عددها بنحو ١١٧ دولة • وقد تركزت القضايا المطروحة بتلك الاتفاقية فى سبعة موضوعات رئيسية هى فتح الأسواق ، الزراعة ، المنسوجات والملابس ، الخدمات ، اصدار الاحكام والمعايير التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والمؤسسات •

ويمكن تلخيص الملامح العامة لاتفاقات جولة اورجواى لتحرير التجارة العالمية فيما يلى :

١ - انشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO) •

وهى تمثل الاطار التنظيمى والمؤسسى الذى يحتوى على كافة الاتفاقات التى أسفرت عنها جولة أورجواى • وهى ستتولى تطبيق هذه الاتفاقات والاشراف على تجارة السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية • كما تقوم بتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء ومراجعة سياستها التجارية • وتستلزم العضوية بهذه المنظمة قبول كل قراراتها بدون استثناء • ويتكون تشكيل المنظمة من مجلس وزارى يضم الأطراف المتعاقدة فى حزمة اتفاقات جولة أورجواى • وتتكون المجالس المتخصصة فى المنظمة العالمية للتجارة من كل من مجلس التجارة فى السلع ومجلس التجارة فى الخدمات ومجلس التجارة فى حقوق الملكية الفكرية ، بالاضافة إلى الجهاز المختص بتسوية المنازعات فى المجالات المشار اليها •

٢ - بروتوكول النفاذ إلى الأسواق :

يتضمن هذا البروتوكول كيفية تنفيذ التنازلات الجمركية التى تقدمها كل دولة بناء على المفاوضات بينها وبين شركائها الرئيسين من حيث فترات التنفيذ (٤سنوات للسلع الصناعية ، و٦ سنوات للسلع الزراعية) ، وكذلك التنازلات الخاصة بإزالة القيود غير الجمركية والتى يتم تنفيذها خلال مراحل زمنية محدوده ٠

٣ - اتفاق المنسوجات والملابس :

خضعت تجارة المنسوجات والملابس فيما قبل دوره أورجواى لنظام الحصص الثنائية بين الدول المصدره (الدول النامية) والدول المستوردة (الدول المتقدمه) ٠ وقد سعت جولة أورجواى إلى أنهاء هذا النظام بحيث تكون التجارة الدولية فيها على قدم المساواه مع غيرها من السلع الصناعية الأخرى وذلك من خلال فترة انتقالية مدتها عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥ وتنتهى فى آخر ديسمبر ٢٠٠٤ ٠ وتنقسم تلك الفترة إلى أربعة مراحل هى :

- المرحلة الأولى ومدتها ثلاث سنوات تمتد حتى آخر ديسمبر ١٩٩٧٠ وتعمل البلاد المستوردة للمنسوجات والملابس خلال تلك الفترة على تحرير نحو ١٦٪ من قيمة وارداتها الخاضعة للاتفاقية ٠ بمعنى إنهاء نظام الحصص فى هذا الجزء المحرر لتصبح التجارة الدولية فيه خاضعه للقواعد العامة للجات التى تحكم التجارة الدولية فى سائر السلع الصناعية ٠

- المرحلة الثانية وتمتد إلى اربعة سنوات تنتهى فى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠١ ٠ ويتم خلالها تحرير ١٧٪ أخرى من المنتجات النسيجية الخاضعة للاتفاقية ٠

- المرحلة الثالثة وتمتد ثلاث سنوات حتى آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤٠ ويتم خلالها تحرير ١٨٪ أخرى بحيث يكون مجموع ما تم تحريره في المراحل الثلاث ٥١٪ من المنتجات الخاضعة للاتفاقية ٠
- المرحلة الرابعة وتمتد حتى أول يناير ٢٠٠٥ ٠ ويتم خلالها تحرير ما تبقى ومقداره ٤٩٪ من المنتجات الخاضعة للاتفاقية ٠

ويتضمن الاتفاق كافة السلع التى تخضع لعملية التحرير واحكاما خاصة بحماية الأسواق المحلية من تزايد الواردات فى أى مرحلة من مراحل الاتفاق بشكل يضر بالصناعة المحلية ٠

٤ - اتفاق اجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة :

ويهدف هذا الاتفاق إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول تمهيدا لتحرير الاستثمار على المستوى العالمى ٠ ويقضى هذا الاتفاق بعدم قيام أى عضو باتخاذ اجراءات للاستثمار تتعارض مع احكام الاتفاقية المتعلقة بالمعاملة الوطنية أو تلك المتعلقة بفرض قيود كمية على الواردات ٠ والشروط المحظور فرضها طبقا لهذا الاتفاق هى :

- شرط استخدام المستثمر الأجنبى لنسب محدده من المكون المحلى فى المنتج النهائى ٠
- شرط احداث توازن بين صادرات وواردات المستثمر الأجنبى
- شرط بيع نسبة معينه من الانتاج فى السوق المحلية ٠
- شرط الربط بين النقد الأجنبى الذى يتاح للاستيراد والنقد الأجنبى العائد من حصيلة التصدير ، وذلك بهدف التخلص من اجراءات التمييز بين الاستثمار الوطنى والاستثمار الأجنبى ٠ وقد أعطت الدول المتقدمه فترة انتقالية مدتها سنتين ترتفع إلى خمس سنوات للدول النامية لتنفيذ هذا الاتفاق ٠

٥ - اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية

يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب المتعلقة بالنتاج الذهنى والفكرى ، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجارى • وتتمثل عناصر الملكية الفكرية العلامات التجارية ، حقوق التأليف ، حقوق الطبع والنشر ، براءات الاختراع والتصميمات الصناعية والأسرار التجارية •

وقد تضمنت اتفاقات جولة أورجواى على خلق سوق لحقوق الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع مع اخضاع هذه الحقوق لقواعد التعامل فى اطار الجات ، والزام الدول الموقعه بتحصيل عوائد الملكية الفكرية وبراءات الابتكار والاختراع والعلامات التجارية لحساب اصحاب الحقوق •

وقد منحت الاتفاقية فترة انتقالية للالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقية فيما بين الدول الأعضاء طبقا لمستويات النمو فهى لمدة عام للدول المتقدمه ولمدة خمسة سنوات للدول النامية • وتمتد لمدة ١١ سنة للدولة التى تشهد التحول من التخطيط المركزى إلى اقتصاد السوق •

٦ - أتفاق الخدمـات :

تضمنت دوره اورجواى على اتفاق الخدمات • وهو ما يحدث للمره الأولى فى تاريخ الجات • وبمقتضى هذا الاتفاق تم ضم تجارة الخدمات وأشكال التجارة غير السلعية إلى القوائم التجارية الخاضعة لاتفاقات الجات • ومن أمثله ذلك خدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية، وانتقال الأيدى العاملة اللآزمه لتوريد الخدمات والخدمات الاستشارية (المقاولات - الانشاء والتعمير - السياحة بكافة اشكالها والخدمات المهنية) • واستبعدت حقوق النقل الجوى من التزامات التحرير • وقد تضمنت الاتفاقية مجموعة من

الالتزامات العامة ، تمثل المبادئ العامة للاتفاق من بينها شرط الدولة الأولى بالرعاية والوضوح والشفافية وذلك بجانب الالتزامات التى تحددها كل دولة من الدول المشاركة فى الاتفاق والتى تلتزم بتحريرها وذلك بالسماح لموردى الخدمات الأجانب بدخول أسواقها (سواء عن طريق تواجدهم التجارى فى أراضيها أو السماح لهم بتقديم خدماتهم عبر الحدود دون حاجة للتواجد تجاريا وقد اعطى الاتفاق فترة انتقالية للدول النامية لمدة خمسة سنوات لتوفيق أوضاعها قبل الالتزام بتنفيذ تلك الاتفاقية ، كما يقضى الاتفاق بإنشاء مراكز اتصال خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاقية لتسهيل حصول الدول النامية على المعلومات اللآزمه عن أسواق الخدمات فى الدول المتقدمه فيما يتعلق بالجوانب التجارية والفنية والتكنولوجية التى تحتاج اليها الدول النامية لتطوير صادراتها من الخدمات وزيادة نصيبها فى تجارة الخدمات ٠

٧ - أتفاق الوقايـــة :

ويقضى هذا الاتفاق بحق الدول فى اتخاذ اجراءات وقائية لحماية صناعة محلية فيها من زيادة غير متوقعة فى الواردات من أى سلعة بشكل يسبب ضررا كبيرا لهذه الصناعة ٠ وتتخذ اجراءات الوقاية أشكالا عديده فقد تتمثل فى فرض حصة على السلعة المستورده أو فرض رسوما اضافية عليها أو سحب التزام بتنازلات جمركية على هذه السلع ٠ وقد منحت الاتفاقية للدول النامية فترة عشر سنوات يمكن خلالها تطبيق اجراءات الوقاية فى حالة استمرار ثبوت ضرر للصناعة المحلية بها ٠

٨ - اتفاق الدعم :

ويختص بتعزيز نظام فرض الرسوم التعويضية على السلع المدعمه مع كيفية اثبات الضرر للصناعات الوطنية من جراء سياسة دعم الصادرات ٠ ويتضمن هذا الاتفاق ثلاثة انواع لدعم السلع الصناعية ٠ ولايسرى هذا الاتفاق على دعم انتاج وتصدير السلع الزراعية الذى يتناوله اتفاق الزراعة ٠ وهذه الأنواع هى :

١) الدعم المحظور الذى يستخدم لزيادة صادرات سلعة معينه أو يستخدم لتفضيل سلعة محلية على سلعة مستوردة فى الأسواق ٠ ويستوجب هذا النوع من الدعم اتخاذ اجراءات تعويضية من جانب الدول المستوردة للسلعة المدعمه فى شكل رسوم تعويضية ٠

ب) الدعم الذى يزيد عن ٥٪ من قيمة السلعة ، وبالتالى يسبب ضررا للمصالح التجارية لدول أخرى ٠ ويقع على عاتق الدولة التى تستخدم الدعم وقف هذا الدعم ولا يحق للدول المتضررة فرض الرسوم التعويضية لمواجهة الآثار السلبية لهذا الدعم ٠

ج) الدعم الذى لايستوجب اتخاذ اجراءات تعويضية مثل المساعدات التى تقدم للأبحاث الصناعية والمساعدات التى تقدم للمناطق التى تحتاج إلى تطوير ٠ وقد اعطى الاتفاق للدول النامية التى يقل فيها اجمالى دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار سنويا حق منح دعم للتصدير دون تعرضها لرسوم تعويضية على صادراتها فى أسواق الدول الأخرى٠

٩ - اتفاق مكافحة الاغراق :

ويتضمن هذا الاتفاق على تحديد لماهية المنتج الذى يؤدى الى اغراق الأسواق ومعايير تحديد الضرر الذى يسببه المنتج المستورد للصناعة المحلية واجراءات مكافحة الاغراق وكيفية تنفيذها ٠

ويطلق على الثلاث اتفاقات الأخيرة (اتفاقات الدعم والوقاية ومكافحة الاغراق) مجموعة الاتفاقات المؤسسية (النواحى المؤسسية) ٠ وهذه الاتفاقات ليست جديدة فى النظام التجارى الدولى حيث أنها تطبق منذ جولة طوكيو ٠ وقد تم الاتفاق فى جولة أورجواى على اجراء بعض التعديلات بها٠

تضمنت الاتفاقية بخلاف هذه النصوص على عدد آخر من الاتفاقات الأقل أهمية من بينها العوائق الفنية للتجارة ، واجراءات تراخيص الاستيراد ، وقواعد شهادات المنشأ ، واتفاق التثمين الجمركى ٠

٣-١ اتفاقية الزراعة بجولة أورجواى

على الرغم من أهمية السلع الزراعية فى التجارة الدولية الا انها لم تدرج فى اتفاقيات الجات السابقة لجولة أورجواى • وبقيت هذه السلع خاضعة لعدد كبير من القيود أهمها دعم الصادرات والانتاج الزراعى ، والتعريفة الجمركية على السلع الغذائية • أما جولة أورجواى فقد تناولت ولأول مرة تحرير تجارة السلع الزراعية واخضاعها لقواعد ومبادئ الجات • ويمكن حصر أهم العناصر التى تم الاتفاق عليها بهذا الخصوص فيما يلى :

أ) استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية • بمعنى تحويل كافة القيود غير الجمركية (القيود الكمية - الحصص الموسمية - حصص الاستيراد - حظر الاستيراد) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا، ثم تخفيضها ، مع تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية بنسبة ٣٦٪ من متوسط الرسوم الجمركية التى كانت مطبقة فى الفترة (٨٦ - ١٩٩٨) على مدى ٦ سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٠)، وذلك بالنسبة للدول المتقدمة ، وبنسبة ٢٤٪ خلال عشر سنوات (١٩٩٥-٢٠٠٤) بالنسبة للدول النامية • وتضمن الاتفاق كذلك أحكاما خاصة بكيفية تحويل القيود غير الجمركية إلى رسوم جمركية •

ب) الالتزام بفتح الأسواق أمام الواردات من السلع الخاضعة لقيود غير جمركية (مثل القيود الكمية - الرسوم المتغيرة - الحدود الدنيا لأسعار الاستيراد - تراخيص الاستيراد - الاتجار الحكومى وغيرها من القيود) ، وانه فى حالة عدم وجود واردات من سلعة معينه تتقدم الدولة بعرض تلتزم فيه باستيراد كميات لاتقل عن ٣٪ عام ١٩٩٥، ثم ترتفع إلى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ ، وذلك من متوسط الاستهلاك السنوى خلال الفترة ١٩٨٦ -١٩٩١ •

ج) خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجى السلع الزراعية فى الدول الصناعية فى الفترة من ٩٥ - ٢٠٠٠ بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات، وذلك على أساس متوسط قيمة الدعم الممنوح لتلك السلع للفترة (٨٦-١٩٨٨) ٠ ويسمح الاتفاق بأشكال مختلفة للدعم فى عدد من المجالات منها الابحاث ومقاومة الآفات والتدريب والاستشارات والفحص وخدمات التسويق والترويج والبنيه الأساسية، الى جانب الدعم النقدى والمساعدات التى تقدمها الحكومات للمزارعين فى بعض الحالات مثل تعويض المزارعين فى حالات الكوارث الطبيعية والاصلاح الهيكلى ، والتى يتم تقديمها من خلال برامج مساعدات الاستثمار، والحفاظ على البيئة ، والمساعدات الاقليمية لتعويض صغار الزراع عن خسائر الدخل الناتجة عن نقص الموارد الرئيسية فى مناطق الاستصلاح الجديدة ٠ وبالاضافة الى ذلك يستثنى من الالتزام بتخفيض الدعم عن تلك السلع التى تزيد نسبة الدعم فيها عن ٥٠٪ من اجمالى قيمة الانتاج الخاضع للدعم ٠

د) تخفيض دعم التصدير المقدم من الحكومة أو الهيئات التى تنوب عنها سواء الدعم النقدى أو المدفوعات العينية ، والأشكال الأخرى لدعم التصدير سواء التخلص أو بيع السلع الزراعية بأسعار تقل عن أسعار بيعها فى الأسواق المحلية ، وكذلك الخدمات التى تمولها الحكومة للاقلال من أسعار التصدير مثل دعم تكاليف النقل والشحن ٠

ويتم تخفيض قيمة وكمية الصادرات المدعومه من السلع الزراعية بنسب محدده على مدى فترات زمنية محدده ، على أن تلتزم الدول الأعضاء بتخفيض الدعم النقدى المباشر لتصدير السلع الزراعية على النحو التالى :

- بالنسبة للدول المتقدمه : يتم تخفيض قيمة الدعم النقدى المباشر لتصدير السلع الزراعية بنسبه ٣٦٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة (٨٦-١٩٩٠) أو متوسط الفترة (٩١-١٩٩٢) (أيهما أكبر) على

مدى ستة سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية أى ما يعادل ٦٪ سنويا ٠ ويتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ٢١٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه للفترة (٨٦-١٩٩٠) أو من متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما اكبر) على مدى ٦ سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ بأقساط متساوية ، أى بنسبة ٣,٥٪ سنويا ٠

- بالنسبة للدول النامية : يتم تخفيض قيمه دعم التصدير بنسبة ٢٤٪ من متوسط قيمة الدعم للفترة ٨٦-١٩٩٠ أو متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢(أيهما أكبر) على أقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ ، أى بواقع ٢,٤٪ سنويا ٠ ويتم تخفيض كمية الصادرات المدعومه بنسبة ١٤٪ من متوسط كمية الصادرات المدعومه للفترة (٨٦-١٩٩٠) أومتوسط الفترة ٩١-١٩٩٢ (أيهما أكبر) على اقساط متساوية على مدى عشر سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٥ ، أى بواقع ١,٤٪ سنويا ٠

هـ) يمنح الاتفاق الدول الأعضاء الحق فى اتخاذ اجراءات لحماية صحة الانسان ، وحماية الحيوان والنبات بشرط الا تتحول هذه الاجراءات الى سلاح حمائى ، وأن تكون قائمة على أساس معايير وتوصيات دولية ، أو لها مبررات علمية ٠

هذا وقد تضمن اتفاق الزراعة احكاما تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية والأقل نمويمكن حصرها فيما يلى :

- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى مجال الاتفاقات الثلاثة (النفاذ للاسواق - الدعم الداخلى - دعم التصدير) على مدى ١٠ سنوات بدلا من ٦ سنوات التى تلتزم بهاالدول المتقدمه، مع اعفاء الدول الأقل نموا من تلك الالتزامات ٠
- يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها فى المجالات الثلاثة بنسب أقل من الدول المتقدمه (ثلثى النسبة التى تلتزم بها الدول المتقدمه) بمعنى ٢٤٪ لتخفيض قيمة دعم التصدير ، ١٤٪ لتخفيض

كميات الصادرات المدعمه من السلع الزراعية ، ١٣,٣٪ لتخفيض الدعم الداخلى للانتاج الزراعى ٠

- منحت الدول النامية حق تقديم دعم غير مسموح به للدول المتقدمه وهو :
  ١ - دعم الاستثمارات الزراعية والمدخلات للزراع الفقراء ٠
  ٢ - الدعم لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولى ٠
  ٣ - رسوم النقل الداخلى على شحنات التصدير ٠

- منح مرونه للدول النامية فى ربط الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية غير المربوطة بدلا من التزامها بربطها عند مستوياتها فى عام ١٩٨٦ ٠
- يسمح الاتفاق ايضا باعفاء الدول النامية من التزاماتها بتخفيض الدعم الداخلى اذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع مقابل ٥٪ للدول المتقدمه ٠
- منح الدول النامية عند التزامها بتحويل القيود غير الحكومية الى رسوم جمركية الحق فى تطبيق اجراءات وقائية خاصة على وارداتها من السلع التى كانت محلا لهذه القيود اذا زادات الواردات عن حد معين (٢٥٪ زيادة فى احد الاعوام عن متوسط واردات ثلاث سنوات مضت)- وتتمثل هذه الاجرءات فى فرض رسوم إضافية لاتزيد عن ثلث قيمة الرسوم الجمركية المطبقة ٠

بالاضافة لما سبق ، منحت ايضا الاتفاقية أحكاما وتسهيلات خاصة للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية وخاصة تلك التى تعانى بعض الصعوبات فى تمويل وارداتها من السلع الغذائية أثناء فترة إصلاح تجارة السلع الزراعية (٦سنوات) ٠ وتنحصر تلك التسهيلات فيما يلى:

- تتولى منظمة الأغذية والزراعة (لجنة المساعدات الغذائية) إجراء مفاوضات لوضع مستويات المعونات والمساعدات الغذائية التى تكفى احتياجات الدول النامية خلال فترة الاصلاح ٠
- توفير نسبة كبيرة من المواد الغذائية تقدم للدول النامية المستوردة والدول الأقل نموا فى صورة منح لاترد أو فى شكل مبيعات (قروض) بشروط ميسرة تتفق مع البرنامج الغذائى العالمى ٠
- منح الدول النامية مساعدات مالية ومعونات فنية لتحسين الانتاجية وتحسين البنية الزراعية الأساسية ٠
- المعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للغذاء من جانب الدول المتقدمه فيما يتعلق بأئتمان تصدير السلع الزراعية ، وذلك من حيث شروط ميسره لضمان الاقراض (فترات السداد وفترات السماح وسعر الفائدة)لتشجيع الصادرات الزراعية لتلك الدول ٠
- عدم الربط بين واردات الدول النامية الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية التى تقدم لها ٠
- أحقية الدول النامية المستوردة للمواد الغذائية فى الاستفادة من موارد المؤسسات المالية الدولية وفقا للتسهيلات القائمة أو التى تنشأ للتيسير على الدولة التى تقوم بتنفيذ برنامج الاصلاح الهيكلى، وذلك لحل المشاكل التى تواجه هذه الدول فى تمويل وارداتها التجارية العادية فى الأجل القصير ٠

٢ - الآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على قطاع الزراعة

٢-١ تمهيد :

إن التنبؤ بالاثار التى ستترتب على تنفيذ اتفاقية الجات على اقتصاديات الاقطار النامية ليس بالامر اليسير ، لان ذلك يقتضى حسابات معقده مبنيه على مدى توفر البيانات ، ودقة التنبؤ باتجاهات الاسعار وحده التنافس فى الإسواق، فضلا عن أن درجة تأثر الدول بتلك الاتفاقية تتحدد طبقا لعوامل عديدة يأتى فى مقدمتها الهيكل الاقتصادى للدولة ، حيث تكون الفوائد للاقتصاد التصديرى اكبر من مثيلتها فى الاقتصاد الذى تفوق وارداته صادراته ، تتوقف درجة التأثر كذلك على نوعية السلع التى تدخل فى التجارة العالمية والاسواق التى يتم فيها تداول تلك السلع ، بمعنى آخر يتوقف ذلك على حجم الدعم (الموجة للمنتج أو للصادرات) ، ونوعية وحجم القيود الحمائية المفروضه على تلك السلع بالاسواق المختلفة ، ومن ثم على متوسط حجم الالتزامات التى ستوضع للتخفيض أو التحرر من جانب الدول المختلفة ، فضلا عن مدى القدره التنافسية للسلعة فى ظل التجارة العالمية الحرة ٠

كما أن تأثير الجات لن يتوقف فقط على الاثار المباشرة للبنود الأساسية المتفق على تنفيذها بل يمتد ايضا الى التاثيرات الغير مباشرة لتلك الاتفاقية، خاصة فيما يتعلق بالتغير فى اتجاهات الانتاج الزراعى بالدول المختلفة ، ومدى استجابة الجهات المعنيه بالدول النامية لإعادة توزيع الموارد المتاحة لديها فى الاتجاه الصحيح مما يساعد على تجنب سلبيات تلك الاتفاقية ، وتعظيم الجوانب الايجابية لها ، يضاف الى ذلك الاثار الاجتماعية للاتفاقية وقضايا نقل التطور التكنولوجى والتى تؤثر تأثيرا غير مباشرا على قطاع الزراعة بالدول النامية لاعتمادها الكبير على استيراد التكنولوجيا من الخارج ٠

إن قطاع الزراعة المصرى قد تأثر سلبا فى الماضى نتيجة لسياسة دعم قطاع الزراعة التى تتبعها الدول المتقدمه ، مما جعل تكلفة الاستيراد لكثير من

المحاصيل الغذائية الرئيسية كالقمح والذرة أقل من تكلفة إنتاجها محليا ، ومن ثم فقد انصرف المنتجون الزراعيون عن انتاج هذه المحاصيل لعدم قدرتهم على منافسة تلك الأسعار ، فضلا عن ذلك فقد واجه المنتج المصرى قبل الاخذ بسياسة التحرر الاقتصادى العديد من المشاكل نتيجة لتدخل الدولة فى تسعير وتسويق الانتاج الزراعى ، مما انعكس على عدم إهتمام المنتجين الزراعيين بالزيادة فى إنتاج وانتاجية بعض المحاصيل الزراعية بصفة عامة ، والاستيرادية منها بصفة خاصة وبالتالى تزايد الاعتماد على الإستيراد من الخارج ، الامر الذى اسهم فى ازدياد حجم العجز فى الميزان التجارى المصرى فى السنوات الأخيرة الى حوالى ٨ مليار دولار سنويا ، حيث تم استيراد ما قيمته ١١ مليار دولار ، فى حين تقدر قيمة الصادرات السلعية بنحو ٣ مليار دولار سنويا • ويتركز معظم هذا العجز فى السلع الزراعية والغذائية ، حيث قدرت قيمة الصادرات المصرية من المواد الغذائية فى عام ١٩٩١ بنحو ٩٤٨ مليون جنيه ، فى حين قدرت قيمة الواردات منها خلال نفس العام بنحو ٥٤٧٥ مليون جنيه (١)، وتعكس تلك المؤشرات الأثار المتوقعة لإتفاقية التجارة الدولية على قطاع الزراعة المصرى •

ونود الإشارة فى هذا المجال الى أن مصر قد سبقت اتفاق الجات فى إتجاهها نحو التحرر الإقتصادى والتجارى ، وذلك بالعمل بآليات السوق فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى ، حيث تم تحرير التعامل بالنقد الاجنبى وتخفيض الرسوم الجمركية وتحرير الخدمات ، فضلا عن تحرير قطاع الزراعة من التشوهات السعرية والتدخلات التى كان يعانى منها خلال الفترة السابقة ، ويمكن القول بأن ما تم تطبيقه حتى الآن من سياسات تحررية فى قطاع الزراعة يغطى معظم إن لم يكن كل ما تتطلبه اتفاقية الجات من مصر •

---

١) نشرة البنك الاهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، العدد الاول - المجلد السابع والاربعون ، ١٩٩٤ ، صـ ١١٢ •

وتتضمن الجوانب الزراعية لإتفاقية الجات نصوصا ذات صله مباشرة بالقطاع الزراعى وهى النصوص الواردة بإتفاق الزراعة وأهم ما تتضمنه بند النفاذ للاسواق وتخفيض الدعم ، ونصوصا أخرى قد تؤثر تأثيرا غير مباشرا على قطاع الزراعة مثل الاتفاقية الخاصة بالجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية والاتفاقية المتعلقة بالجوانب الصحية وصحة النبات ، واتفاقية الحواجز التقنية للتجارة والتى تلزم الدول الاعضاء بقبول الالتزام بمجموعة المواصفات المعتمده للتجارة الدولية (الايزو)* ، يضاف الى ذلك اتفاقية التجارة المتعدده الأطراف ، والتى تعنى إمكانية منح التكتلات الاقتصادية الدولية إمتيازات تجارية لاعضائها خاصة فى القطاع الزراعى من أجل مقتضيات حمايتها ٠

وفى محاولة لإلقاء الضوء على الآثار المنتظرة لاتفاقية الجات على قطاع الزراعة المصرى سيتم التركيز على الآثار المترتبة على أهم ركائز تلك الاتفاقية وهما مبدئى النفاذ الى الاسواق وتخفيض معدلات الدعم ٠

٧-٢- الآثار المتوقعة لتطبيق مبدأ النفاذ الى الاسواق

راعت جولة ارجواى (مستويات) النمو الاقتصادى بين الدول ، فبينما الزمت الدول المتقدمه بتنفيذ نسبة أعلى من التحرر خلال فترة تصل الى ٦ سنوات ، الزمت الدول النامية بنسبة تحرر أقل وفترة تنفيذ تصل الى ١٠ سنوات وهى فترة تسمح بتوفيق الاوضاع واتخاذ الاجراءات اللازمه لتقليل الاثار السلبية وتعظيم تلك الايجابية ٠

ففيما يتعلق بمبدأ النفاذ الى الاسواق تضمن الاتفاق الزام الدول المتقدمه بتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ٣٦٪ على وارداتها على مدى ٦ سنوات ، وبنسبة ٢٤٪ على مدى ١٠ سنوات للدول النامية ، فضلا عن استبدال نظام القيود غير الجمركية برسوم جمركية محدده ٠ كما تضمن الاتفاق فتح اسواق

الدول الاعضاء أمام الواردات الخاضعة لقيود غير جمركية وبحيث تصل نسبة هذه الواردات الى ٣٪ عام ١٩٩٥ ، ثم ترتفع الى ٥٪ فى عام ٢٠٠٠ وذلك من متوسط استهلاك تلك الدول خلال الفترة ٨٦-١٩٨٨ • وتضمن الاتفاق كذلك أحقية الدول النامية فى اتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمه على وارداتها من السلع اذا زادت تلك الواردات عن حد معين وذلك فى حالة قيامها بتحويل القيود غير الجمركية الى رسوم جمركية •

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن اثر التخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية المفروضه من جانب الدول المتقدمه على صادرات الدول النامية يتوقف على شكل المعاملة التى تعامل بها الدول المتقدمه (المستورده) سلع الدول النامية (التصديرية) ، حيث تتباين طبيعة تلك المعاملة فيما بين المعاملة وفقا لمبدأ الدولة الاولى بالرعاية ، والمعاملة التفضيلية أو التعامل وفقا لإتفاق منطقة التجارة الحرة ، ومن المتوقع أن تكون السلع التى تحظى بمعاملة الدولة الاكثر رعاية هى اكثر المنتجات استفادة من حيث الفرص التى سوف تتاح لها فى ظل اتفاقية الجات ، وبالنسبة للواردات التى تحصل على معاملة تفضيلية فإن القدرة التنافسية لصادرات بعض تلك الدول ستكون اقل ، وقد يؤدى ذلك الى احلال صادراتها بصادرات دول لم تكن تتمتع بالمعاملة التفضيلية من قبل تنفيذ الاتفاقية (١) ، وتعتمد مصر اعتمادا كبيرا على المعاملة التفضيلية لدخول صادراتها الزراعية الى أسواق الدول المتقدمه • وعلى الرغم من ذلك لايجب التقليل من قيمة الاثر الايجابى المتوقع للتخفيض فى معدلات التعريفة الجمركية على صادراتها الزراعية الى الدول الأوربية •

وتأتى الميزه الاكبر لصادرات مصر الزراعية بالنسبة لمبدأ النفاذ للاسواق من إزالة الحواجز غير الجمركية أو تخفيضها ، حيث كانت صادرات دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا من المواد الغذائية لدول مجلس التعاون الاقتصادى

---

(١) الندوه ، نشرة منتدي البحوث الاقتصادية للدول العربية وايران وتركيا ، المجلد الثانى ، العدد الرابع • ديسمبر ١٩٩٤ - فبرير ١٩٩٥ صـ ٤

والتنمية اكثر تأثرا بالحواجز غير الجمركية سواء من الناحية المطلقة أو بالنسبة للمتوسط (٤٦٪ مقابل ١٠٪ لكافة السلع ، ٢٧٪ لكل الدول) (٢)وذلك فيما قبل دورة أورجواى ، وقد تنوعت تلك الحواجز فيما بين الضرائب المتغيرة على الواردات ، القيود الكمية ، فرض حصص على الواردات ، الحظر الكامل على الواردات وتراخيص الاستيراد ، وفضلا عن ما كانت تمثله تلك الحواجز من معوقات أمام الصادرات الزراعية ، الا أنها كانت تمثل ايضا مصدرا لعدم الاستقرار السعرى .

هذا ويعتبر إلغاء الحصص والقيود الكمية اكثر أهمية للدول النامية ومنها مصر عن خفض التعريفة الجمركية على الواردات لسببين :

اولهما : أن مستويات التعريفة الجمركية التى سيبدأ الخفض عندها مرتفعة أصلا بالدول المتقدمه مما يقلل من أثرها الايجابى فى زيادة صادرات تلك الدول، وثانيها: أن اتساع نطاق الربط الجمركى تفوق اثاره تلك التى تحققها المعاملة التفضيلية التى قد تفتقر الى الاستمرارية ، فضلا عن ما يحققه ذلك من تقليل أثار الاضطرابات وعدم الاستقرار فى اسعار الصادرات من السلع الزراعية الى اسواق الدول المتقدمه والتى كان يساهم فى حدوثها نظام الضرائب المتغيرة على الواردات والتى كانت تطبقة الدول المستوردة كأداه لموازنة الدخول لحماية المزارعين المحليين من التقلب فى الاسعار العالمية .

ومن ثم فإنه من المتوقع أن تساهم الاتفاقية فى زيادة القدره التصديرية لمصر وذلك بالنسبة للسلع الزراعية وبصفة خاصة محاصيل القطن ، الأرز ، الخضروات ، الفاكهة ، النباتات العطرية والزيوت العطرية ، حيث يتمتع انتاجها من تلك الحاصلات بميزات نسبيه عديده سواء بالنسبة للنوعية أو مواعيد الانتاج ، كما تحقق مصر فائضا كبيرا فى الانتاج منها وخاصة بالنسبة للحاصلات غير التقليدية والتى كان يتعذر تصديرها فيما قبل الاتفاقية تحت

---

٢) نفس المصدر السابق صـ ٥

وطأة القيود الكمية التى كانت تضعها معظم دول العالم وبخاصه السوق الاوربى ويعنى إلغاء تلك القيود فتح الاسواق العالمية امام الصادرات المصرية ، ممايتيح فرصا تصديرية أفضل وبشكل أوسع ٠

وتجدر الاشارة هنا الى أن إتفاقية الجات وإن كانت قد أضافت ميزه بتخفيف القيود امام الصادرات الزراعية المصرية فإنها زادت فى نفس الوقت من مصادر المنافسة المحتمله بإزالة نفس القيود أمام دول أخرى قد تكون اكثر كفاءة فى مجال التصدير عن مصر هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من الغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول المستوردة للسلع الزراعية قد تلجأ الى حماية انتاجها المحلى من تلك السلع عن طريق التشديد فى مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحجر الزراعى الامر الذى ينبغى معه ضرورة الإهتمام بالجودة وخفض تكاليف الإنتاج حتى تزداد القوه التنافسية للحاصلات الزراعية المصرية بتلك الاسواق ٠

فضلا عن ما سبق فإنه من المتوقع أن تستفيد مصر كذلك من التخفيضات فى التصاعد الجمركى (ويقصد به زيادة معدل التعريفة الجمركية مع زيادة درجة تصنيع السلعة المستوردة) ، وتأتى هذه الاستفادة من زيادة فرص تصدير المنتجات الزراعية نصف المصنعه وتامه الصنع ، ومن ثم تقليل الاعتماد على تصدير المنتجات الزراعية الخام ، مما يعنى زيادة فى القيمة المضافة ٠

هذا فيما يختص بتأثير تنفيذ مبدأ النفاذ الى الاسواق على صادرات مصر الزراعية ، أما بالنسبة لتأثيره على وارداتها من السلع الزراعية يمكن القول أن مصر لاتفرض رسوما جمركية مرتفعة على وارداتها من المواد الغذائية المصنعه، اما وارداتها من السلع الزراعية فمعظمها معفى من الجمارك ، ولذا فإنه سوف لايترتب على مصر اى التزامات فى إطار إتفاق الزراعة فى هذا المجال ، أما بالنسبة لواردات مصر من مستلزمات الانتاج الزراعى فقد قدمت مصر التزاما بربط وتخفيض الرسوم الجمركية عليها وذلك فى خلال التزامها بتنفيذ سياسة التحرر الاقتصادى لقطاع الزراعة وذلك بمعدلات تقارب وإن لم تكن تفوق ما

هو مطلوب منها باتفاقية الجات ، أى أن التزامات مصر فى اطار اتفاق الزراعة فيما يختص بتخفيض الجمارك على وارداتها لايزيد عن التزاماتها فى أطار برنامج الاصلاح الاقتصادى ٠

وبالنسبة للقيود غير الجمركية لاتفرض مصر قيودا غير جمركية على وارداتها من السلع الزراعية (حظر استيراد) وذلك باستثناء عدد ضئيل من السلع كالدواجن المذبوحه ، الزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة وقد تم تحويل هذه القيود الى رسوم جمركية تتناسب مع متطلبات حماية الانتاج المحلى على مدى ١٠ سنوات قادمة وهى الفترة المحدده للدول النامية بالاتفاقية ٠

٢-٣- الآثار المتوقعة لتخفيض معدلات الدعم :

لايغيب عن الاذهان أن الدعم الذى كانت تمنحه الدول المتقدمه لمنتجى حاصلاتها الزراعية أو لصادراتها كان له أثارا سلبية على مصر خلال العقد الماضى نظرا لتحولها الى الاعتماد على الاستيراد من الخارج نتيجة لرخص أسعار الواردات من جهة ، وعدم توفر الظروف الملائمه للعمل على تشجيع الانتاج المحلى من جهة اخرى ، وقد ظهرت تلك الظاهرة بصورة واضحه بالنسبة للسلع الزراعية بصفة عامة والحبوب بصفة خاصة ٠

وحيث أن واردات وصادرات مصر فى الوقت الراهن ترتبط بدرجة كبيرة مع دول الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الامريكية ، والى حد ما مع كندا باعتبارها مصدر رئيسى لواردات مصر من القمح ، هذا من جهة ومن جهه اخرى تعتبر هذه الدول أيضا بالاضافة الى اليابان من اكبر الدول التى تمنح دعما لإنتاجها الزراعى وصادراتها منه (ولذا فمن المفيد استعراض ما تشير اليه خطط مجموعة تلك البلاد لتنفيذ التعهدات الخاصة بتخفيض الدعم خلال الفترة من عام ١٩٩٥ الى عام ٢٠٠٠ ٠

٢-٣-١- الدعم الداخلى (دعم الانتاج)

يشير الجدول رقم (٢-١) الى التخفيضات فى اجمالى تدابير الدعم الداخلى لمجموعة الدول السابق الاشارة اليها ومنه يتبين ان دول الاتحاد الاوربى تساهم بالنسبة الاكبر من قيمة الدعم الداخلى يليها اليابان ، فالولايات المتحدة الامريكية ، ثم كندا ، ويتضح كذلك من الجدول ان متوسط تخفيض قيمة الدعم قد بلغ نحو ٢,٢٨ ، ١,١٢ ، ٠,٨ ، ,١٢ مليار دولار سنويا لكل منهم على الترتيب وذلك خلال فترة الست سنوات التى سيتم خلالها الالتزام بتخفيض الدعم بتلك الدول ٠

هذا ويستثنى من ذلك السلع التى يزيد فيها قيمة الدعم الداخلى لها عن ٥٪ من اجمالى قيمة السلعة ٠ مع الاخذ فى الاعتبار أن الاتفاق يلزم الدول الموقعة على الاتفاقية بتخفيض متوسط قيمة الدعم ككل دون تخفيض لقيمة الدعم أو التخفيض على السلع والمنتجات الزراعية المختلفة ٠

٢-٣-٢ دعم التصدير

يشير الجدول رقم (٢-٢) الى متوسط اجمالى قيمة دعم الصادرات من السلع الزراعية خلال الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ موزعا على السلع المختلفة فى كل من دول المجموعة الاوربية والولايات المتحدة الامريكية ، ومنه يتضح أن متوسط اجمالى دعم الصادرات الزراعية فى مجموعة الدول الاوربية بلغ نحو ١٠,٦ مليار وحده نقد أوربية (سعر الصرف التقريبى لوحده النقد الاوربية هو ١.١ دولار امريكى) ، فى حين أن متوسط قيمة هذا الدعم بلغ نحو ٩٢٨ مليون دولار بالولايات المتحدة الامريكية ، يتضح ايضا من الجدول أن اكبر قيمة نقدية لدعم الصادرات بالمجموعة الاوربية تم تخصيصها للحوم البقرية ، يليها القمح والدقيق ثم الحبوب الغذائية الأخرى ، أما فى الولايات المتحدة الامريكية فكان اكبر قيمة نقدية للدعم من نصيب القمح ودقيقه يليه اللبن البودره (المنزوع الدسم) ، ثم الحبوب الغذائية ٠ هذا وليس بالضرورة أن يعكس هذا الترتيب نصيب الطن

(٢-١)

معدلات تخفيض قيم الدعم الداخلى للمنتجين بالمليون دولار فى المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠.

سنوات تنفيذ الاتفاقية		المجموعة الأوربية	الولايات المتحدة الأمريكية
السنة الأولى	١٩٩٥	٧٨٦٢٣ر٦٠	٢٣٠٨٣ر١٤
السنة الثانية	١٩٩٦	٧٦٣٦٤ر٢٠	٢٢٢٨٧ر١٧
السنة الثالثة	١٩٩٧	٧٦٢٩٩ر٣٠	٢١٤٩١ر٢٠
السنة الرابعة	١٩٩٨	٧١٨٤٣ر٢٠	٢٠٦٩٥ر٢٣
السنة الخامسة	١٩٩٩	٦٩٥٨٤ر٥٠	١٩٨٩٩ر٢٦
السنة السادسة	٢٠٠٠	٦٧٣٢٤ر٤٠	١٩١٠٣ر٢٩

المصدر: GATT Secretarial "An Analysis of the Proposed Uruguay Round Agreement with Particular Emphasis on Aspects of Interest to Developing Economics", November 1993.

(٢-٢)

معدلات تخفيض دعم التصدير للسلع الزراعية الرئيسية فى المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال سنوات تنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠.

السلعة	المجموعة الأوربية		الولايات المتحدة الأمريكية	
	متوسط قيمة الدعم بالمليون دولار	النسبة المئوية من الاجمالى	متوسط قيمة الدعم بالمليون دولار	النسبة المئوية من الاجمالى
القمح ودقيق القمح	١٩٦١ر٣٠	١٧ر٠٪	٥٦٨ر٤٦٠	٦١ر٢٪
الحبوب الغذائية	١٥١٧ر٥٠	١٣ر٠٪	٧٢ر٠٥٩	٧ر٧ ٪
السكر	٨٥٤ر٢٠	٧ر٤ ٪	-	-
الزيد والمسلى الطبيعى	١٤٥٧ر٩٠	١٢ر٥٪	٤٧ر٦٥٢	١ر٥ ٪
لبن بودرة	٤٠٧ر١٠	٣ر٥ ٪	١٢٨ر٨٥٠	١٣ر٨٪
جبن	٤٨٣ر١٠	٤ر٢ ٪	٠ر٥٦٨	٠ر٦ ٪
زيوت نباتية	٩٤ر٥٠	٠ر٨ ٪	٢٢ر٠٠٥	٢ر٤ ٪
لحوم بقرية حمراء	٢١٦٤ر٦٠	١٨ر٦٪	٣٥ر٦٦٠	٣ر٨ ٪
دواجن	١٥٧ر٥٠	١ر٤ ٪	٢٢ر٧٤٢	٢ر٥ ٪
الاجمالى	١١٦٢٠ر٧٣	٨٧	٩٢٨ر٦٩٠	

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق

من تلك السلع من الدعم ، حيث أن ذلك يتوقف على الكمية المنتجه من كل منها وعلى قيمة الدعم الكلى المخصص لتلك الكمية ٠

وبناء على ذلك فمن المتوقع أن ترتفع أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية والسلع الغذائية فى المدى القصير ، وخاصة بالنسبة للقمح واللحوم والسكر والزيوت ٠

وبالنسبة لمصر لايوجد دعم انتاج للسلع الزراعية يخضع لإلتزامات التخفيض ، حيث تنص الاتفاقية على الغاء ذلك الدعم خلال فترة عشر سنوات، أخذاً فى الاعتبار أن الدعم اذا بلغ ١٠٪ من اجمالى قيمة السلع فإنه لايخضع لإلتزامات التخفيض ، يمنح ايضا الاتفاق للدول النامية التى يقل فيها نصيب الفرد السنوى من اجمالى الناتج المحلى عن الف دولار الحق فى منح دعم التصدير لحاصلاتها الزراعية وتندرج مصر ضمن هذه الدول ٠

ونود الاشارة فى هذا المجال الى ان الدول النامية بما فيها مصر قد حصلت على تعهد من الدول الصناعية المتقدمه بالعمل على تعويضها عن الأضرار الناجمه عن ارتفاع اسعار السلع الزراعية ، فضلا عن حصولها على تسهيلات ائتمانية من صندوق النقد الدولى والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية التكاليف الاضافية الناتجة عن إرتفاع الاسعار ، كما يتيح الاتفاق كذلك للدول النامية المستوردة للغذاء فرصة الحصول على مساعدات غذائية فى شكل منح طول فترة تنفيذ الاتفاق ٠

وبالنسبة لحالة مصر فإن هناك تخوف وارد من ربط هذه التسهيلات الائتمانية بالشروط التى غالبا ما يطرحها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، وحيث أن مصر لم تستكمل تنفيذ برامج التكيف الهيكلى بعد فإن ذلك قد يحد من فرصة حصولها على التعويض الكافى أو التسهيلات الائتمانية المطلوبة (١) ٠

---

(١) محمد ابو مندور ، اتفاقية الجات الفرص والتحديات ، ندوه اتفاقية الجات والزراعة المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى يوليو ١٩٩٤ صـ ١٠٢

أما فى الأجل البعيد فإن نسبة التغير فى أسعار السلع الزراعية ستتوقف على سعر الأستيراد (الذى سيتحدد بناء على حجم الطلب على الواردات ومرونه ذلك الطلب) والتغيرات المتوقعة على صعيد الانتاج وتخصيص الموارد فى كل من الدول المصدره والدول المستوردة على حد سواء ٠ وفى ضوء ذلك فمن المتوقع أن يكون لخفض الدعم على السلع الزراعية أثاره الايجابية على مصر فى المدى البعيد ، حيث أن ازالة التشوهات الناتجة عن الدعم والتى سارت فيها مصر بخطوات جادة وفعالة من شأنه تعزيز إمكانيات التوسع الزراعى والتصدير بعيدا عن المنافسة الغير متكافئة التى كانت تواجه المنتج والمصدر المصرى فى ظل إرتفاع التكلفة الحقيقية للانتاج والصادرات (حيث كانت أسعار الصرف تمثل دعما مستترا أو ضريبة على الصادرات) قبل البدء فى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى ٠

ومن جهة اخرى فإن الارتفاع المتوقع فى أسعار الواردات من الحاصلات الزراعية من شأنه التخفيف من أثار سياسة الاغراق التى كانت سائده فيما سبق ، ومن ثم تشجيع الانتاج الزراعى المحلى من تلك السلع ٠

من المتوقع فى المدى البعيد ايضا ومع تخفيض الدعم للدول المصدره للحبوب تجنيب جزء من الاراضى الزراعية التى كانت تزرع بتلك المحاصيل لأغراض أخرى ، مما قد ينعكس على إنخفاض انتاج الحبوب بتلك الدول ٠ وتشير تقديرات المفوضية الاوربية وسكرتارية الجات الى انه تم بالفعل منذ منتصف الثمانينات إخراج حوالى ١٢٠ الف هكتار سنويا من الاراضى المنزرعة بالحبوب من نطاق الانتاج فى دول المجموعة الاوربية ، وبنهاية عام ١٩٩٠ بلغت مساحة الاراضى المجنبه نحو ٧٥٠ الف هكتار ، وهو ما سيعنى (اذا استمر ذلك المعدل) انخفاض انتاج الحبوب لدول الاتحاد الأوربى بنسبة ١٪ تقريبا سنويا (١) ٠

---

(١) ابراهيم نوار ، اتفاقيات الجات والاقتصاديات العربية ، دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، السنة الرابعة ١٩٩٤ العدد ٢٢ صـ ١٩

وفى مقابل ذلك فمن المتوقع أن تلجأ مصر فى المدى البعيد الى اعادة النظر فى التركيب المحصولى لأراضيها وذلك بالتوسع فى زراعة المحاصيل التصديرية الغير تقليدية وخاصة بالاراضى الجديدة والتوسع كذلك فى زراعة محاصيل الحبوب وخاصة القمح للإحلال محل الواردات منه ، وهو ما يعنى أن الاثار السلبية المتوقعة فى المدى القصير سيقل حجمها بدرجة كبيرة فى المدى الطويل نتيجة للتغير فى التركيب المحصولى والتغير المتوقع فى استخدام الموارد الزراعية والتى أهمها الارض ٠

هذا ومن الاثار الغير مباشرة لتخفيض دعم السلع الزراعية فى المدى البعيد أن يزداد التقدم التكنولوجى فى الزراعة المصرية ،نظرا لان ارتفاع أسعار المنتج الزراعى فى المدى القصير نتيجة لإرتفاع أسعار الاستيراد سيشجع المنتجين فى المدى البعيد على تبنى تكنولوجيا حديثة فى الانتاج ، مما ينعكس فى صورة إرتفاع الانتاجية الزراعية ومن ثم إنخفاض الاسعار المحلية مستقبلا ٠

فضلا عن ذلك يمكن القول أن المستهلك المصرى سيستفيد كذلك فى المدى البعيد سواء نتيجة لانخفاض الاسعار المتوقع أو التحسن المنتظر فى جودة الانتاج من الحاصلات الزراعية ، حيث أن تحسن جودة تلك السلع سيكون أمرا حتميا لدخول الاسواق العالمية فى ظل تحرر التجارة العالمية ٠

٢-٤- الأثار الأخرى المتوقعة للاتفاقية

تتضمن إتفاقية أورجواى العديد من النصوص بجانب إتفاق الزراعة والتى تؤثر بصورة غير مباشرة على السلع الزراعية ٠

فبالنسبة للنصوص المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من المتوقع أن يكون لها آثارا سلبيه على قطاع الزراعة نظرا لان تضمين الاصناف الزراعية النباتية

والحيوانية ضمن بنود اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية قد يترتب عليه صعوبة حصول الدول النامية بما فيها مصر على التكنولوجيا الزراعية الحديثة من الدول المتقدمه وخاصة فيما يتعلق باصناف الهجن مما ينعكس بالتالى على عدم مسايره الاصناف التصديرية المصرية للتطورات العالمية فى هذالمجال ، كما قد تعنى تلك الاتفاقية تحميل الدول النامية بما فيها مصر لمزيد من التكاليف على السلع والخدمات التى سوف تساعد اقتصادياتها على الانطلاق ٠

فضلا عن ذلك فإن شروط الجودة والمواصفات الاخرى للسلع الزراعية والتى تضمنتها الاتفاقية قد تضع قيودا على الصادرات من تلك السلع وخاصة محاصيل الخضر والفاكهة ٠

وفيما يتعلق بالاشتراطات الصحية التى نصت عليها الاتفاقية فإنه من المتوقع أن تفتح تلك الاشتراطات مجالا اوسع امام الدول المستوردة للسلع الزراعية لتتحكم فى الصادرات منها مما قد يؤدى الى تقييد تجارة تلك السلع٠

وجدير بالاشارة أنه مع الغاء أو تخفيض الدعم الزراعى ستنخفض كميات الفائض لدى الدول الرئيسية المصدره للحبوب ، ولذا فمن المتوقع أن تنتفى حاجة هذه الدول لمنح تيسيرات لتشجيع مستوردى هذه الحبوب من الدول النامية كما كان متبع قبل تنفيذ اتفاقية أورجواى ، ومن ثم فإن الكميات المتاحة لمعونات غذائية دولية من المتوقع إنخفاضها ، كما سيعاد النظر فى توزيعها كذلك ، ولذا فمن المتوقع إنخفاض نسبة ما تحصل عليه مصر من معونات غذائية بالمقارنة بالوضع الحالى ٠

٣ - تقدير كمى لآثاراتفاقية الجات على الصادرات والواردات الزراعية المصرية (١)

٣-١- تمهيد :

استغرق التوصل الى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باتفاقية الجات (٢) نحو خمسون عاما من المفاوضات المطوله والمعقدة. وخلال تلك الفترة استخدمت الدول المتقدمه والنامية العديد من السياسات التجارية سواء التى تشجع الصادرات أو تقيد الواردات . ولقد حصر روبرت (٧) نحو ٢٠٠ نوع من القيود التجارية التى استخدمتها الدول فى التجارة الخارجية بالاضافة الى قيام التكتلات الاقتصادية خاصة فى الدول المتقدمه . هذه السياسات والتكتلات أبقت أسواق الدول المتقدمه بعيده الى حد ما عن قوى السوق العالمية وحددت حجم أسواق تلك الدول أمام صادرات الدول النامية. وفى نفس الوقت شجعت عرض صادراتها الى الدول النامية .

وكانت القيود الكمية والرسوم الجمركية ودعم المنتجين ودعم الصادرات هى أكثر السياسات استخداما فى التجارة العالمية للسلع الزراعية . ولقد قدر معهد الاقتصاد الدولى بواشنطن أن ١٨٪ من واردات السلع الزراعية للسوق الأمريكى ، ٤٨ ٪ من واردات السلع الزراعية للسوق الأوربى ٥٠٪ من واردات السلع الزراعية للسوق اليابانى فى سنة ١٩٧٨ قد تأثرت بهذه الوسائل (١٠) .

---

١) هذه الورقة قدمت الى المؤتمر الاول للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية التابعة للاتحاد العام للمهندسين الزراعيين العرب . بيروت - ١٩٩٤

2) Genreral Agreement on Tariffs and Trade (GATT)

وتستخدم الدول المتقدمه المنتجه الرئيسية للسلع الزراعية برامج دعم للمنتجين الزراعيين بدرجة كبيرة فقد بلغ اجمالى الدعم الجمركى للمنتجين فى هذه الدول نحو ١٧٧ مليار دولار عام ١٩٩١ (١) ٠

ويعتبر القمح والسكر والزيوت النباتية أهم سلع الواردات الزراعية المصرية وتمثل قيمة واردات هذه السلع ٧٢٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ٠ وهذه السلع أهم السلع الزراعية التى يتلقى منتجوها دعم فى الدول المنتجه الرئيسية يصل الى ٦٤٪ من اجمالى الدعم الممنوح للمنتجين فى تلك الدول فى عام ١٩٩١ ، كما تدعم صادراتها بنحو ٧١٪ من اجمالى دعم الصادرات الزراعية فى الدول المتقدمه عام ١٩٩١ ٠

ويعتبر القطن والبرتقال والبطاطس أهم سلع الصادرات الزراعية المصرية اذ يكون عائد صادرات هذه السلع نحو ٧٥٪ من اجمالى قيمة الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ ، وهذه السلع تتمتع بمعدلات حماية منخفضة فى أسواق الدول المستوردة لها ٠

---

١) جدول (٢-١) ٠

٣ - ٢ - نموذج التحليل :

لتقدير الأثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية للسلع الزراعية التى بدأت فى أول يناير ١٩٩٥ صمم نموذج ديناميكى بسيط. ولقد ركز هذا النموذج على تقدير أثار تخفيض القيود والرسوم الجمركية فى الدول المستوردة للسلعة وتخفيض الدعم الداخلى للمنتجين ودعم الصادرات فى الدول المنتجة والمصدرة للسلعة حيث كانت هذه المتغيرات أهم بنود اتفاق الزراعة فى الاتفاقية.

ويستند الأساس النظرى للنموذج على أن تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات بالنسب المتفق عليها سيؤدى الى رفع الأسعار فى الأسواق المحلية وبالتالى سريان هذه الزيادة الى أسعار السوق العالمى للسلعة. كما أن تحويل القيود التجارية الى رسوم جمركية وأضافتها إلى الرسوم الجمركية الحالية وتخفيض هذا المجموع فى الدول المستوردة بالنسب المتفق عليها وفتح أسواق الدول أمام الواردات من السلعة، يمكن أن يؤدى الى خفض سعر السلعة فى السوق المحلى وبالتالى زيادة طلب الدول للواردات من السلعة وبالتالى زيادة الطلب العالمى للواردات من السلعة مما يشجع على زيادة الصادرات العالمية وبالتالى زيادة حجم التجارة العالمية للسلع.

ويتوقف التأثير الصافى لتطبيق الاتفاقية على نسب التغير فى هذه المتغيرات ومرونات العرض والطلب العالمى للسلعة ومرونات العرض والطلب المحلى ودرجة الاكتفاء الذاتى للدولة من السلعة.

العرض العالمى للصادرات من السلعة يتضمن اجمالى كمية صادرات الدول المصدرة للسلعة فى العالم فى السنة. والطلب العالمى للواردات يتضمن اجمالى كمية واردات الدول المستوردة للسلعة فى السوق العالمى فى السنة. السوق العالمى للسلعة يتضمن كل الدول المشتركة فيه حالياً أو من الممكن أن تشترك فيه مستقبلاً على اعتبار أن تطبيق الاتفاقية سوف ينتج عنها تغيرات فى الدخول والخروج من السوق العالمى. وذلك لأن السعر العالمى السائد قبل تطبيق الاتفاقية كان لا يدفعهم الى التصدير أو الاستيراد فى ذلك الوقت.

٣ - ٢ - ١ - الصيغة الرياضية للنموذج:

لتقدير الدرجة التى تغيرت بها الأسعار العالمية للسلعة نتيجة استخدام سياسات دعم المنتجين ودعم الصادرات والقيود والرسوم الجمركية فى التجارة الدولية الزراعية، يمكن حساب معادل تطبيق الاتفاقية بالمعادلة الآتية :

$$AE = SPE + SEE \pm TE \qquad (1)$$

حيث أن :

AE = معادل تطبيق الاتفاقية.

SPE = معادل الدعم الممنوح للمنتجين كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

SEE = معادل دعم الصادرات كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

TE = المعادل الجمركى كنسبة مئوية من السعر المحلى فى فترة الأساس.

وفى حساب معادل دعم المنتجين(١) ثم قسمة معدل تخفيض دعم المنتجين المتفق عليه فى الاتفاقية على كمية الانتاج من السلعة فى الدول المنتجة فى فترة الأساس فى الاتفاقية ١٩٨٦-١٩٨٨ ونسبته الى الأسعار المحلية. وفى حساب معادل دعم الصادرات(٢) تم قسمة معدل تخفيض دعم الصادرات المتفق عليه على كمية الصادرات المدعومة للدول المصدرة للسلعة فى نفس الفترة، ونسبته الى السعر المحلى.

وفى حساب المعادل الجمركى(٣) ثم تحويل القيود الجمركية(٤) الى رسوم جمركية ثم حساب المعادل الجمركى $\Delta t / (1 + tj)$ كنسبة مؤية من السعر المحلى فى فترة الأساس ١٩٨٦-١٩٨٨ حيث Δt معدل التخفيض المقرر فى الرسوم الجمركية فى الاتفاقية فى السنة (ت)، t معدل الرسوم الجمركية على السلعة فى فترة الأساس قبل الاتفاقية.

ومن الواضح أن هناك تداخل معقد بين تأثير تخفيض دعم المنتجين ودعم الصادرات وتأثير تخفيض القيود والرسوم الجمركية على السوق العالمى للسلعة وسريان معادل تطبيق الاتفاقية فى السوق العالمى سوف يؤدى الى تغير كمية طلب الواردات العالمية نتيجة تغير

---

(1) Subsidy equivalent.
(2) Export subsidy equivalent.
(3) Tariff equivalent.
(4) Nontariff Barriers.

كمية الطلب المحلى للدول المستوردة للسلعة. وأيضا تغير كمية عرض الصادرات العالمية نتيجة تغير كمية صادرات الدول المصدرة خلال فترة تطبيق الاتفاقية. ويحسب التغير فى كلا من الواردات العالمية والصادرات العالمية للسلعة بالمعادلة الآتية

$$\Delta M_i = QW^o \ (AE \ . E_w) \qquad (2)$$

$$\Delta X_i = QW^o \ (AE \ . E_x) \qquad (3)$$

حيث أن

ΔM = التغير فى كمية الواردات العالمية من السلعة i.

ΔX = التغير فى كمية الصادرات العالمية للسلعة i.

QW^o = متوسط كمية الواردات أو الصادرات العالمية للسلعة فترة الأساس قبل تطبيق الاتفاقية، (كمية الواردات العالمية = كمية الصادرات العالمية) فى السنة.

AE = معادل تطبيق الاتفاقية.

E_w = مرونة الطلب العالمى للواردات من السلعة i.

E_X = مرونة العرض العالمى للصادرات من السلعة i.

التغير النسبى فى السعر العالمى الذى يقابل التغير فى الطلب العالمى للواردات والتغير فى العرض العالمى للصادرات من السلعة

$$\hat{P}_i = \frac{QW_i - QW_i^o}{QW_i^o \ E_w \ - \ QW_i^n{}_w} \qquad (4)$$

حيث أن :

$\hat{p}$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

QW_i = اجمالى كمية الواردات العالمية للسلعة i فى السنة (ت) بعد تطبيق الاتفاقية.

وفى حالة الدول المستوردة للسلعة (سلع الواردات)

استجابة الدولة المستوردة للتغير فى السعر العالمى للسلعة نتيجة تطبيق الاتفاقية

فان

$$\Delta m_{ji} = m_{ji}^{o}\ n_{ji}^{m}\ \hat{p}_i \qquad (5)$$

حيث أن :

Δm_{ji} = التغير فى كمية واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

m_j^o = كمية واردات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

n_j^m = مرونة طلب الواردات للسلعة i فى الدولة j.

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية

وقد حسبت مرونة طلب الواردات للسلعة i فى الدولة j بالصيغة

$$n_{ji}^{m} = n_{ji}^{d}\ \frac{C_{ji}}{m_{ji}} - E_{ji}^{s}\frac{Q_{ji}}{m_{ji}} \qquad (6)$$

حيث أن

n_{ji}^d = المرونة السعرية للطلب المحلى للسلعة i فى الدولة j .

E_{ji}^s = المرونة السعرية للعرض المحلى للسلعة i فى الدولة j .

C_{ji} = كمية الاستهلاك المحلى للسلعة i فى الدولة j .

Q_{ji} = كمية الانتاج المحلى للسلعة i فى الدولة j .

m_{ji} = كمية الواردات للسلعة i فى الدولة j .

هذا المفهوم لمرونة طلب الواردات من السلعة يسمح بالاستجابة الكاملة للمنتجين المحليين للتغيرات فى أسعار الواردات الناتجة عن تطبيق الاتفاقية وتحرير التجارة. وأن الكمية المطلوبة محلياً يمكن اشباعها إما بالانتاج المحلى أو بالاستيراد من السوق

العالمى. كما أن مرونة الواردات بهذا المفهوم تعتمد على درجة الاكتفاء الذاتى للدولة من السلعة. ففى حالة الدولة التى فيها كمية الواردات أصغر بالنسبة للانتاج والاستهلاك المحلى من السلعة فان مرونة طلب الواردات n_{ji}^{m} ستكون أعلى.

التغير المطلق فى قيمة واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية

$$\Delta C = PW_i^o \; m_{ji}^o \; (1 + n^m) \; \hat{p}_i \qquad (7)$$

حيث أن :

pw_i^o = السعر العالمى بالدولار للطن من السلعة i قبل تطبيق الاتقاقية.

m_{ji} = كمية واردات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية

n_{ji} = مرونة طلب الواردات للدولة j من السلعة i .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

الخسارة فى الرفاهية للدولة المستوردة :

$$W_{ji}^{m} = (m_{ji}^o \; PW_i^o + PWi^o \frac{\Delta m_{ji}}{2}) \; \hat{P}_i \qquad (8)$$

حيث أن :

W_{ji}^{m} = الخسارة فى الرفاهية للدولة المستوردة للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

m_j^o = كمية واردات الدولة j من السلعة i فى فترة الأساس.

pw_i^o = السعر العالمى للطن من السلعة i بالدولار فى سنة الأساس.

Δm_{ji} = التغير فى كمية واردات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

وفى حالة الدول المصدرة للسلعة (سلع الصادرات)

التغير فى كمية الصادرات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

$$\Delta X_{ji} = X_{ji}^o \; E_i^s \; \hat{p}_i \qquad (9)$$

حيث أن :

ΔX_{ji} = التغير فى كمية صادرات الدولة j من السلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية.

X^{o}_{ji} = كمية صادرات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

E^{x}_{ji} = مرونة عرض الصادرات للدولة j من السلعة i .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى نتيجة تطبيق الاتفاقية.

وحسبت مرونة عرض الصادرات للسلعة i فى الدولة j بالمعادلة :

$$E^{x}_{i} = E^{s}_{i} \frac{Q_i}{x_i} - n^{d}_{i} \frac{c_i}{x_i} \qquad (10)$$

حيث أن Q_i كمية الانتاج المحلى، c_i كمية الاستهلاك المحلى، x_i كمية الصادرات من السلعة i.

وتوضح هذه المعادلة أن الدولة التى فيها حصة هذه الصادرات الى الانتاج المحلى من السلعة أكبر ستكون مرونة عرض الصادرات(Σ^{x}_{i}) لها أقل.

التغير فى عائد الصادرات بالنسبة للدولة j المصدرة للسلعة i .

$$\Delta R_{ji} = PW^{o} X^{o}_{ji} (1 + \Sigma^{x}_{i}) \hat{P}_j \qquad (11)$$

حيث أن:

ΔR_{ji} = التغير فى عائد الصادرات بالدولار للسلعة i بالنسبة للدولة j نتيجة تطبيق الاتفاقية.

PW^{o} = السعر العالمى للطن من السلعة i بالدولار فى سنة الأساس.

X^{o}_{j} = كمية صادرات الدولة j من السلعة i قبل تطبيق الاتفاقية.

E^{x}_{i} = مرونة عرض الصادرات للسلعة i فى الدولة j .

$\hat{p}_i$ = التغير النسبى فى السعر العالمى للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية وبالتالى فان مكاسب الرفاهية(١) للدولة j المصدرة للسلعة i نتيجة تطبيق الاتفاقية يمكن التعبير

---

(1) Walfare gain.

عنها بالآتى:

$$\Delta W^{x}_{ji} = (X^{o}_{ji}\ PW_i^{\ o} + PW_i^{\ o}\frac{\Delta x_{ji}}{2})\ \hat{P}_i \qquad (12)$$

وتعتمد ديناميكية هذا النموذج على سريان تأثير التغيرات فى الأسعار العالمية نتيجة تطبيق الاتفاقية الى العرض والطلب المحلى للسلعة فى كل دولة.

ولتبسيط النموذج افترض أن :

(١) السلع محل الدراسة سلع متجانسة(١) بمعنى أن الانتاج المحلى بديل كامل للواردات من السلعة والعكس. أى أنه يمكن اشباع حاجة الطلب المحلى من الانتاج المحلى أو الواردات أو كليهما.

(٢) الدول الأعضاء فى الاتفاقية التى بدأت التطبيق من أول يناير ١٩٩٥ سوف تسمح للتغيرات فى السعر العالمى بالسريان الى مكونات السوق المحلى فى تلك الدول ولن يلجأ صانعوا السياسة الى أى قيود تعطل انسياب السلع من السوق العالمى الى السوق المحلى أو العكس.

النموذج يقدر مباشرة مرونة طلب الدولة على الواردات من السلعة وأيضا مرونة عرض الدولة للصادرات من السلعة. كما يقدر التغير فى الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى من السلعة فى الدولة وأخيراً التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى للدولة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات.

وقد استخدمت بيانات الانتاج والاستهلاك والواردات والصادرات من نشرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO). المرونات تم الحصول عليها من دراسات سابقة لهذه السلع.

معادل دعم المنتجين ودعم التصدير والقيود والرسوم الجمركية تم الحصول عليها من نشرات منظمة الجات ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادى (OECD).

فترة الأساس التى حسبت على أساسها التغيرت هى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢.

---

(1) Homogenous product.

جدول (٢-٣)

الاكتفاء الذاتى المصرى من السلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢

السلع	كمية الانتاج المحلى ألف طن	كمية الاستهلاك المحلى ألف طن	كمية الصادرات ألف طن	كمية الواردات ألف طن	معدل الاكتفاء الذاتى ٪
القمح	٤٢١٠	٩١٥٢	٠٠	٤٩٤٢	٤٦
السكر	١٠٨٨	١٥٢٥	٥	٤٤٠	٧١
الزيوت النباتية	٣٤٠	٧٦٧	٠٠	٤١٥	٤٥
القطن*	٢٩٦	٢٨٥	١٩	٠٠	١٠٤
الموالح	٢٣٥٧	٢١٦٦	١٦٥	٠٠	١٠٩
البطاطس	١٧٨٦	١٢٣٩	١٨٠	٠٠	١٤٤

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbookvariurs issues .

جدول (٢-٤)

معادل دعم المنتجين ومعادل دعم التصدير والمعادل الجمركى للسلع الزراعية (كنسبة مئوية من السعر المحلى) فى متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠.

السلعة	معادل دعم المنتجين				معادل دعم التصدير فى دول العالم	المعادل الجمركى للدول المستوردة
	المجموعة الأوربية	الولايات المتحدة الأمريكية	اليابان	جميع الدول المتقدمة		
القمح	٤٦	٤٤	١٠١	٥٥	٤١	١٣٠
السكر	٧٥	٧٦	٦٧	٥٣	٢٦	٩٢
الزيوت النباتية	٥٩	١٢	٠٠	٤٦	٣٨	٨٥
القطن	٥	٨	٠٠	٦	٩	٤٢
البرتقال	٣	٢	٠٠	٢	٦	٥٦
البطاطس	٢	١	٠٠	٥ر١	٣	٣٤

Source : OECD, Agricultural Policies : Markets and Trade 1992.

جدول (٢-٥)

الواردات العالمية والواردات المصرية للسلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ٩١-١٩٩٢

السلعة	اجمالى كمية الواردات العالمية بالألف طن	مرونة الطلب العالمى للواردات	مرونة العرض العالمى للصادرات	السعر العالمى للطن بالدولار	كمية الواردات المصرية بالألف طن	قيمة الواردات المصرية مليون دولار	مرونة طلب الواردات المصرية
القمح	١١٦٧٢٦	١ر٢٠	١ر٦٠	١٥١	٥٠٦١	٧٦٢	٠ر٤٥
السكر الخام	٢٨٣٧٩	١ر١٣	١ر٧٧	٢٠٥	٧١٦	٢٥٤	٠ر٥٧
الزيوت النباتية	٢١٤١١	٢ر٤٠	٣ر٢٠	٥٣٧	٤٩٥	٤٦٠	٠ر٦١

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbook vaiours issues.

جدول (٢-٦) الصادرات العالمية والصادرات المصرية للسلع الزراعية الرئيسية فى متوسط الفترة ١٩٩١-١٩٩٢

السلعة	اجمالى كمية الصادرات العالمية بالألف طن	مرونة العرض العالمى للصادرات	مرونة العرض العالمى للواردات	السعر العالمى للطن بالدولار	كمية الصادرات المصرية بالألف طن	مرونة عرض الصادرات المصرية
القطن الخام *	١٨٠	١ر٢٥	٠ر٨٩	٢٦٩١	١٧	١ر٧
البرتقال	٤٨٥٠	٥ر٢١	٠ر٨٤	٣٤٧	١٥٢	٢ر١
البطاطس	٦٩١٩	٤ر٩	٣ر٦	٢٣٣	١٨٠	٢ر٣

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : وحسبت من :

(1) Food and Agriculture Organization (FAO). Trade Yearbook, Production Yearbook vaiours issues.

(2) FAO Monthly bulletin of Statistics, Vol. 16, 1963.

جدول (٢-٧)

التغيرات السنوية المتوقعة فى سلع الواردات الزراعية المصرية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

السلعة	التغير النسبى الكلى المقدر فى السعر العالمى للسلع فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠	التغير السنوى فى السعر العالمى		التغير السنوى فى كمية الواردات المصرية من السلعة		التغير السنوى فى كمية الانتاج المصرى من السلعة		التغير السنوى فى كمية الاستهلاك المصرى من السلعة		التغير السنوى فى القيمة الكلية للواردات من السلعة المصرية بالمليون دولار	الخسارة فى الرفاهية المصرية سنوياً بالمليون دولار
		النسبى	المطلق بالدولار	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن		
القمح	+ ٣٢٪	+٣٣ر٥٪	٨	-٣٪	-١٥٦	+٦	+٢٥٣	-٧٧ر٪	-٧٦	+٨٩	-٣٠ر٦
السكر	+ ٢٨٪	٦٧ر٤٪	٩ر٦	-٢ر١٪	-٧ر٥	٢ر٨٪	+٣٠	-٨ر٪	-١٥	+٣٣	-٣ر٥
الزيوت النباتية	+ ٣٩٪	٥ر٦ ٪	٣٥	+٠ر٢٪	+١٠	+٥ر٢٪	+٨ر٥	-٣ر١٪	-٩ر٥	+١٠٨	-١ر٣٤
الاجمالى										٢٣٠	-ر٧٠

المصدر : نتائج تحليل النموذج.

جدول (٢-٨)

التغيرات السنوية المتوقعة فى سلع الصادرات الزراعية المصرية خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

السلعة	التغير النسبى الكلى المقدر فى السعر العالمى فى الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠	التغير السنوى فى السعر العالمى		التغير السنوى فى كمية الصادرات المصرية		التغير السنوى فى كمية الانتاج المصرى		التغير السنوى فى كمية الاستهلاك المصرى		التغير السنوى فى القيمة الكلية للصادرات من السلعة بالمليون دولار	المكسب فى الرفاهية المصرية سنوياً بالمليون دولار
		النسبى	المطلق بالدولار	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن	النسبى	المطلق ألف طن		
القطن خ*	٤ر٠٪	٠ر٠٧	١٢٦	٠ر٠٪	٨ر٥	+٦ر٢٪	٧ر٧	١ر٥٪	٤	+ ٣ر٣١	+ ٨ر٢٣
البرتقال	٦٪	١٪	٢ر٣	٤ر٨٪	٧	٤ر٢٪	٩٩	+٢ر٢٪	٤٨	+ ٨ر٣	+ ٥ر٢
البطاطس	٩٪	١ر٥	٣ر٥	١٤٪	٢١ر٥	١ر٣٪	٥٥	+١ر٩٪	٢٤	+ ٥ر٧	+ ٤ر٦
الاجمالى										٤٠ر٨	٣٠ر٩

* الأقطان الطويلة الممتازة والطويلة وسط.

المصدر : نتائج تحليل النموذج.

٢-٣-٢-٢- النتائج والمناقشة :

اختلفت الآثار المتوقعة لتطبيق اتفاقية الجات من سلع لأخرى. ويعرض جدول (٧) نتائج التحليل للتغيرات السنوية فى كمية الواردات والانتاج المحلى والاستهلاك المحلى لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية. كما يعرض جدول (٨) نتائج التحليل للتغيرات السنوية فى كمية الصادرات والانتاج المحلى والاستهلاك المحلى لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية .

بالاضافة الى التغيرات السنوية فى قيمة واردات وقيمة صادرات تلك السلع والخسارة والمكسب فى الرفاهية المصرية سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتأثير تطبيق الاتفاقية على حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى.

أولاً سلع الواردات الزراعية المصرية:

ركز التحليل على القمح والسكر والزيوت النباتية أهم سلع الواردات الزراعية المصرية.

١- القمح:

يتركز الانتاج العالمى والصادرات العالمية للقمح فى الدول المتقدمة التى تدعم الانتاج المحلى والصادرات. الزيادة المقدرة فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق اتفاق الزراعة تصل الى ٣٢٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ٣٣ر٥٪ سنوياً خلال تلك الفترة. الدول المتقدمة المصدرة للقمح ستستفيد بمعظم الزيادة فى الأسعار العالمية. أما الدول المستوردة للقمح ستتأثر سلبياً فى ارتفاع تكلفة وارداتها من القمح والى المدى الذى تعتمد فيه على السوق العالمى فى استيراد القمح .

الارتفاع فى السعر العالمى للقمح نتيجة تطبيق الاتفاقية سوف يؤدى الى تخفيض كمية الواردات المصرية من القمح بنسبة ٣٪ سنوياً أى نحو ١٥٦ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٠. كما أن الارتفاع فى السعر العالمى للقمح وسريان هذه الزيادة الى الأسعار المحلية سوف يحفز الانتاج المحلى للتزايد بنسبة ٦٪ سنوياً أى بحوالى ٢٥٣ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وفى نفس الوقت سينخفض الاستهلاك المحلى للقمح بنسبة -٧٧ر٠٪ أى نحو ٧٦ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٢- السكر:

يدخل السكر التجارة العالمية فى صورة سكر خام وسكر مكرر. وتبين نتائج التحليل أن السعر العالمى للسكر الخام سيرتفع بنسبة ٢٨٪ خلال فترة تطبيق اتفاقية الجات ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى بمعدل ٤ر٦٧٪ سنوياً خلال تلك الفترة. كما تبين نتائج التحليل استجابة السوق الداخلى المصرى للسكر وأيضا الواردات المصرية للزيادة فى الأسعار العالمية للسكر. اذ تتوقع النتائج انخفاض كمية الواردات المصرية للسكر بمعدل ٢ر١٪ سنويا أى بنحو ٥ر٧ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

كما سيؤدى ارتفاع الاسعار العالمية وسريان هذه الزيادة الى السوق المحلى الى زيادة الانتاج المحلى للسكر بنسبة ٨ر٢٪ أى نحو ٣٠ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠. وفى نفس الوقت ستنخفض كمية الاستهلاك المحلى من السكر بنحو ٨ر٠٪ سنوياً أى حوالى ١٥ ألف طن سنويا نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للسكر خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٣- الزيوت النباتية:

تشتمل الزيوت النباتية التى تدخل التجارة العالمية عدد كبير من الزيوت أهمها زيت فول الصويا وزيت بذرة القطن وزيت النخيل وزيت عباد الشمس. الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية للزيوت النباتية تصل الى ٣٩٪ نتيجة تطبيق الاتفاقية أى نحو ٥ر٦٪ سنوياً أو ما يعادل ٣٥ دولار للطن فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

ونتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للزيوت النباتية وسريان تلك الزيادة الى الأسعار المحلية فى مصر يمكن أن يزداد الانتاج المحلى بنسبة ٥ر٢٪ أى نحو ٥ر٨ ألف طن سنويا. ونتيجة ارتفاع الاسعار المحلية ستنخفض كمية الاستهلاك المحلى بنسبة ٣ر١٪ سنوياً أى نحو ٥ر٩ ألف طن سنويا خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٠.

وبالرغم من الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية إلا أن كمية الواردات المصرية للزيوت النباتية ستزداد بنسبة ٢٪ سنوياً أى نحو ١٠ آلاف طن سنويا لضعف قدرة الانتاج المحلى على تغطية حاجة الطلب من الزيوت النباتية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

التغيرات المتوقعة فى قيمة الواردات المصرية للسلع الزراعية:

قدرت الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات المصرية من القمح والسكر والزيوت النباتية بنحو ٢٣٠ مليون دولار فى السنة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتمثل هذه الزيادة نحو ١٢٪ من متوسط قيمة الواردات الزراعية المصرية فى فترة الأساس ١٩٩١-١٩٩٢.

وستكون الزيوت النباتية والقمح أهم مصادر الزيادة فى تكلفة الواردات الزراعية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية. اذ تمثل الزيادة فى تكلفة واردات الزيوت النباتية نحو ٤٧٪ تليها الزيادة فى تكلفة واردات القمح ٨ر٣٨٪ ثم الزيادة فى تكلفة واردات السكر ٣ر١٤٪ من الزيادة فى اجمالى قيمة الواردات الزراعية المصرية من السلع الرئيسية الثلاث.

الخسارة المتوقعة فى الرفاهية المصرية:

ستعانى مصر من خسارة فى الرفاهية تقدر بنحو ٧٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية والأسعار المحلية لسلع الواردات الزراعية المصرية الرئيسية الثلاث القمح والسكر والزيوت النباتية.

المصدر الأول للخسارة فى الرفاهية المصرية هو الزيوت النباتية نحو ١ر٣٤ مليون دولار ثم القمح ٦ر٣٠ مليون دولار والسكر ٣ر٥ مليون دولار فى الخسارة المتوقعة فى الرفاهية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية.

ثانياً: سلع الصادرات الزراعية المصرية:

أجرى التحليل فى هذا الجزء للاجابة على السؤال هل تطبيق اتفاقية الجات يمكن أن يساعد مصر للاستفادة من امكانياتها التصديرية فى السلع الرئيسية لها وهى القطن طويل التيلة الممتاز والطويل وسط والبرتقال والبطاطس ؟ والى أى حد؟

يوضح جدول (٨) النتائج المتوقعة لسلع الصادرات الزراعية المصرية الرئيسية.

١- القطن الخام:

تصدر مصر الأقطان طويلة التيلة الممتازة والطويلة الوسط. وتبين نتائج التحليل أن القطن الخام من السلع التى ستكون زيادة السعر العالمى فيها ضعيفة نتيجة تطبيق اتفاقية الجات نحو ٤ر٠٪ فقط أى ٠٧ر٠٪ سنويا تعادل نحو ١٢٦ دولار للطن فى السنة خلال الفترة

١٩٩٥-٢٠٠٠ وهذه الزيادة النسبية البسيطة فى السعر العالمى للقطن سيكون تأثيرها على صادرات القطن المصرى طويل التيلة والطويل وسط متواضعاً اذ يقدر معدل الزيادة فى كمية الصادرات المصرية ٥ر٠٪ أى نحو ٥ر١٨ ألف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

كما أن سريان الزيادة البسيطة المتوقعة فى السعر العالمى للقطن الى الأسعار المحلية سوف يؤدى الى زيادة انتاج القطن المصرى بنسبة ٦ر٢٪ أى نحو ٧ر٧ ألف طن سنوياً خلال فترة تطبيق الاتفاقية. كما ستؤدى الى زيادة الاستهلاك المحلى للقطن المصرى فى الصناعة المحلية بنسبة ٥ر١٪ سنويا أى نحو ٤ آلاف طن سنويا خلال فترة تطبيق الاتفاقية ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٢-البرتقال:

يصدر البرتقال فى السوق العالمى فى صورة ثمار أو فى صورة عصير وتفرض الدول المستوردة التى تصنع عصير البرتقال معدلات حماية عالية لصناعتها المحلية للعصير الى أكثر من عشر أضعاف معدلات الحماية للثمار نفسها. فى اليابان نحو ١٠٠٪ وفى الاتحاد الأوربى نحو ٥٠٪ وفى الولايات المتحدة نحو ٣٢٪. ولهذا فان تخفيض معدلات الحماية بالنسب المتفق عليها فى الاتفاقية سوف تؤدى الى زيادة الطلب المحلى والطلب العالمى للبرتقال وبالتالى زيادة الصادرات العالمية للبرتقال.

الزيادة المقدرة فى الأسعار العالمية للبرتقال نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة العالمية نحو ٦٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ١٪ سنويا. واتساع السوق العالمى والزيادة فى السعر العالمى سوف تحفز الصادرات المصرية للبرتقال الى الزيادة بنسبة ٨ر٤٪ سنويا أى نحو ٧ آلاف طن. كما أنها ستحفز الانتاج المحلى المصرى الى الزيادة بمعدل ٢ر٤٪ سنوياً أى نحو ١٠٠ ألف طن وفى نفس الوقت سيستمر الاستهلاك المحلى فى التزايد بمعدل ٢ر٢٪ أى نحو ٤٨ ألف طن سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

٣-البطاطس:

نتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستتجه الأسعار العالمية للبطاطس للارتفاع بنسبة ٩٪ خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ أى نحو ٥ر١٪ سنويا خلال تلك الفترة. هذه الزيادة فى الأسعار العالمية يمكن أن تحفز الصادرات المصرية للبطاطس بنسبة ١٤٪ أى نحو ٥ر٢١ ألف طن

سنوياً اذا توفرت فى البطاطس المصرية المواصفات المطلوبة للسوق العالمى. وهذا سوف يحفز الانتاج المصرى من البطاطس (وخاصة أصناف التصدير) بنسبة ١ر٣٪ أى نحو ٥٥ ألف طن سنوياً. وستستمر كمية الاستهلاك المحلى للبطاطس فى الارتفاع بنسبة ٩ر١٪ سنويا أى نحو ٢٤ ألف طن فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

التغيرات المتوقعة فى قيمة صادرات السلع الزراعية الرئيسية

يوضح جدول (٨) أن قيمة صادرات السلع الزراعية الرئيسية وهى القطن الخام والبرتقال والبطاطس يمكن أن تزداد بنحو ٨ر٤٠ مليون دولار سنويا نتيجة تطبيق اتفاقية تحرير التجارة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وتمثل هذه الزيادة نحو ٩ر١٦٪ من متوسط قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى فترة الأساس ١٩٩١-١٩٩٢ (٢٤٢ مليون دولار).

القطن أهم مصادر الزيادة فى قيمة عائد الصادرات الزراعية المصرية نتيجة تطبيق الاتفاقية اذ تمثل الزيادة فى عائد صادرات القطن نحو ٧٧٪ تليها الزيادة فى عائد صادرات البطاطس ١٤٪ والزيادة فى عائد صادرات البرتقال ٩٪ من الزيادة فى قيمة عائد الصادرات الزراعية المصرية من العملات الأجنبية للسلع الرئيسية الثلاث.

مكاسب الرفاهية المصرية المتوقعة:

نتيجة تطبيق اتفاقية الجات ستحقق مصر مكاسب فى الرفاهية تقدر بنحو ٩ر٣٠ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ كما فى الجدول (٨) المصدر الأول للمكاسب فى الرفاهية المصرية ستكون من القطن ثم البطاطس ثم البرتقال.

التأثير الصافى للاتفاقية على الرفاهية المصرية:

يوضح جدول (٩) أن نسبة مكاسب الرفاهية تعادل ٧٦٪ من الزيادة فى عائد الصادرات نتيجة تطبيق الاتفاقية. كما أن الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل ٥ر٣٠٪ من الزيادة فى قيمة الواردات الزراعية المصرية.

ان الخسارة فى الرفاهية المصرية تعادل أكثر من ضعف المكاسب فى الرفاهية التى ستحققها مصر نتيجة تطبيق الاتفاقية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

جدول (٢-٩)

الأثار السنوية المحتملة لتطبيق اتفاقية الجات على الرفاهية المصرية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠.

البيان	اجمالى الزيادة فى تكلفة الواردات	اجمالى الزيادة فى عائد الصادرات	خسارة الرفاهية من زيادة تكلفة الواردات	مكاسب الرفاهية من الصادرات الاضافية
الصادرات الزراعية المصرية	٠٠	٤٠٨ر	٠٠	+ ٣٠٩ر
الواردات الزراعية المصرية	٢٣٠	٠٠	-٧٠٠ر	٠٠
الاجمالى	+ ٢٣٠	+ ٤٠٨ر	- ٧٠٠ر	+ ٣٠٩ر

التغير فى حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى:

تبين فيما سبق أن القمح والسكر والزيوت النباتية هى المكون الرئيسى لتكلفة الواردات الزراعية المصرية. بينما القطن والبرتقال والبطاطس هى المكون الرئيسى لعائد الصادرات الزراعية المصرية. ولذا فان هذه السلع تحدد حالة الميزان التجارى الزراعى الى حد كبير.

ونتيجة تطبيق اتفاقية الجات فان تكلفة واردات القمح والسكر والزيوت النباتية سوف تزداد بنحو ٢٣٠ مليون دولار. بينما عائد صادرات القطن والبرتقال والبطاطس ستزداد بنحو ٤٠٨ر مليون دولار فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ كما فى الجدول رقم (٩). أى أن عجز الميزان التجارى الزراعى المصرى سوف يزداد نتيجة تطبيق اتفاقية الجات بنحو ١٨٩٢ر مليون دولار فى السنة خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. مما يعنى أن تطبيق اتفاقية الجات سوف يؤدى الى زيادة سوء حالة الميزان التجارى الزراعى المصرى.

نستنتج مما سبق أن الدول التى ستخسر من تحرير التجارة العالمية (ومنها مصر) هى الدول المستوردة للسلع التى كانت تتمتع بمعدلات عالية من دعم المنتجين ودعم الصادرات قبل تطبيق الاتفاقية ومنها القمح والزيوت النباتية والسكر. وفى نفس الوقت تصدر السلع الأولية التى تواجه معدلات منخفضة من الحماية مثل القطن الخام والبرتقال (ثمار) والبطاطس.

٤ - السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات

تناول هذا الجزء من الدراسة السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية لاتفاقية الجات على الزراعة المصرية • فهناك سياسات وقائية على المستوى المحلى ، وأخرى على المستوى الاقليمى والعربى (المستوى الجماعى)

ونستعرض فيما يلى بشكل موجز هذه السياسات •

٤-١ : السياسات الوقائية على المستوى المحلى :

٤-١-١- :تمهيد :

إن عملية تحرير التجارة الزراعية المصرية تمثل لمصر تحديات يجب التصدى لها ، ويتطلب القيام باعداد مجموعة من السياسات التى تستهدف مواجهة آثار تحرر التجارة الزراعية سواء على المستوى المحلى أو المستوى الجماعى •

وفى هذا الجزء نستعرض بايجاز مجموعة من هذه السياسات على المستوى المحلى •

٤-١-٢ :دور الدولة فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية :

للدولة دور هام فى تنفيذ برنامج تحرير التجارة الخارجية وإنه من الضرورى أن يتم تنفيذ برنامج التحرير بالسرعة المناسبة • كما انه من المهم

أن يتسم البرنامج بالشمولية والإتساق والتدرج المناسب • وانه من اهم العوامل التى تساعد على نجاح تنفيذ البرنامج ضرورة تبنى سياسات اقتصادية كلية سليمه مستنده إلى أسعار صرف واقعية ، بالاضافة الى ضرورة سلامه السياسات الأخرى غير التجارية وبصفة خاصة اللوائح المنظمه للاستثمار والرقابة على الأسعار وغيرها •

ويفضل أن تبدأ اجراءات تحرير التجارة الخارجية بالتخلص من الحصص والقيود الكمية المفروضة على الواردات واستبدالها بتعريفات جمركية تمشيا مع إتفاقيات الجات •

٤-١-٣ :سياسات تهدف الى زيادة مرونة عرض الانتاج الزراعى (١) :

من المتوقع أن يؤدى تحرير التجارة العالمية الى إرتفاع فى أسعار الحبوب فى المدى القصير • وبالنسبة للدول التى لديها القدره على انتاج منافس للواردات من الحبوب فإن أثر ارتفاع الأسعار العالمية على الانتاج المحلى فيها يعتمد على مرونه العرض الزراعى • وكلما كانت مرونه عرض الحبوب أكبر كلما زادت فرصة الدولة فى الاستفاده من هذا الارتفاع فى الأسعار والعكس صحيح • وتعتمد مرونه العرض بدرجة كبيرة على مجموعة من العوامل السعرية وغير السعرية وبصفة خاصة الاستثمارات العامة فى الزراعة المصرية •

ومن الآثار الايجابية المحتمله لتحرير التجارة وارتفاع أسعار السلع الزراعية الناجم عنها امكانية اتساع قاعدة المدخرات الريفية ، وكذلك زيادة معدلات العائد على المشروعات الزراعية • وبالتالى تزداد فرص تدفق

---

١) محمد حمدى سالم (دكتور) ، " استقراء الآثار المحتمله لإتفاقية الجات (جولة أورجواى) على أوضاع الزراعة العربية - المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع - العدد الثانى - سبتمبر ١٩٩٤•

الاستثمارات على الزراعة سواء من الأفراد أو من الهيئات التمويلية المحلية الدولية ، ولكن يظل للاستثمار العام أهمية خاصة متميزه فى المجالات التى لايقبل القطاع الخاص على الاستثمار فيها، وكذا المجالات التى يكون تدخل الدول فيها مطلوبا للتصدى للقضايا العامة مثل التنمية طويلة الأجل والتى لايهتم بها القطاع الخاص ٠

وبناء على ذلك فإن المجالات التى تتطلب جهدا منظما لزيادة الاستثمارات العامة فيها تشمل البنية الأساسية بعناصرها المختلفة ، والبحوث الزراعية ، والارشاد الزراعى ومؤسسات التعليم والتسويق والتمويل الزراعى ٠

٤-١-٤ : الاحتفاظ بمخزون استراتيجى من الحبوب :

بتحرير التجارة يتقلص دور الدولة فى عمليات التخزين وغيرها من عمليات تنظيم العرض والطلب ٠ ويقوم القطاع الخاص بأنشطة التخزين المختلفة ٠ وفى حالة حدوث انخفاض شديد مفاجئ فى الانتاج لسلعة ما بسبب ظروف جوية غير عادية أو آفات فإن الكميات المخزونة لدى القطاع الخاص ينتظر أن لاتكون كافية لتلبيه الاحتياجات حيث لا يحتفظ هذا القطاع بمخزون لمواجهة احداث نادرة الحدوث لانه غير اقتصادى ، وفى مثل هذه الظروف قد يصل ارتفاع الأسعار العالمية إلى المستويات غير مسبوقة ٠ ويمثل ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء المستورد مشكلة خطيرة للأمن الغذائى فى مصر ٠ ويقترح الاحتفاظ بمخزون طوارئ لمواجهة هذه الظروف التى يحدث فيها انخفاض شديد فى العرض العالمى أو المحلى ٠ وقد لايكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا على المستوى القطرى لأسباب مختلفة ٠ وعليه فيمكن أن تتبناها مجموعة الدول العربية ككل فى صورة مؤسسة قوية تنشأ لهذا الهدف ٠

٤-١-٥ :الاتفاقيات الثنائية

إن تشجيع وتوسيع أطار الصفقات المتكافئة بين القطاع الخاص فى الدول العربية ، وزيادة فاعلية برنامج تمويل التجارة ، وكذلك توسيع اطار عمل البنك الاسلامى للتنمية فى تمويل التجارة البيئية الزراعية تعتبر ذات أهمية لتلافى سلبيات تحرير التجارة الدولية • بمعنى العمل على الدخول فى اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع الدول العربية والأوربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية من واقع المصالح المتبادلة •

٤-١-٦-٢ : سياسات أخرى :

٤-١-٦-١:لقد قطعت الزراعة المصرية شوطا كبيرا فى مسيره الاصلاح الاقتصادى منذ منتصف الثمانينات • وحدثت تغيرات ايجابية ملموسه فى السياسة الزراعية المصرية جاءت استجابة لتحولات قومية وعالمية نحو الحرية الاقتصادية • وأصبحت التغيرات الدولية المتعلقة بتوقيع اتفاقية الجات ومولد منظمه التجارة العالمية عام ١٩٩٤ من أهم ما يشغل المسئولون فيما يتعلق بسلع استراتيجية تؤثر تأثيرا مباشرا على الأنماط الانتاجية والدخول المزرعية والزراعية والرفاهية الاقتصادية •

ويتحدث الأقتصاديون عن مرحلة المواجهات الدولية فى مجال السلع الزراعية بعد تخفيض الدعم ثم الغائة على الصادرات وبعد فتح الحدود والغاء الحواجز الجمركية بين الدول حيث يتعين على كل دولة أن تعيد حساباتها فى المستقبل ، وأن تهئ المناخ المناسب تكنولوجيا واقتصاديا للتوسع فيما لها ميزات نسبيه فيه • وان الأمر يلزم أن يتضمن حسابات الدول تقييما للمزايا

النسبيه الانتاجية والتسويقية معا • وتأتى المزايا التسويقية فى المقدمه لأنه إن لم يكن هناك مؤشرات تسويقية دولية ايجابية لما كانت هناك حاجة للانتاج أصلا •

وتتوقف القدرات التنافسية الدولية على متغيرات تكنولوجية واقتصادية سيمتها التغير الدائم • ولذا فإن الأمر يقتضى متابعتها بصفة مستمرة •

٤-١-٦-٢ : إن التحديات الداخلية للزراعة المصرية تبدو فى مدى قدره واضعى السياسات ومتخذى القرارات على اعداد برامج فعاله لتطوير الانتاج ونوعيته حسب شروط الاتفاق مع الاستفادة بكل المساعدات الدولية التى تتاح بها • وتمثل التحديات فى تطوير البنيه المؤسسية الحكومية وتكاملها مع المؤسسات غير الحكومية والتى تتسم معظمها بإنخفاض الكفاءة •

فالأرشاد التسويقى ليس متاحا بعد ، واذا كان الاستثمار فى الانتاج هو الأساس فإن الاستثمارات فى تطوير البنيه التسويقية لايزال هامشيا اذا ماقورن بالاستثمارات الانتاجية • واذا كان الأئتمان فى مصر مركزا فى توفير المدخلات الانتاجية ، فإن الأئتمان فى مجال التسويق لايزال محددا جدا • ولم توضع برامج دعم محدده بعناية لتنمية الصادرات الزراعية • وإن هذه الصورة لم تنعكس فى أى سياسات واجراءات فعاله لدعم صادرات مصر من المحاصيل عاليه القيمة•

واذا كانت هناك ضرورة فى اطار اتفاقية الجات لدعم صغار المزارعين ولومرحليا لتمكينهم من الحصول على التكنولوجيات الخاصة بإنتاج المحاصيل والوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية ، فإن تلك البرامج تبدو غائبة فى اطار السياسات الجارية • واذا كانت الأراضى الجديدة أكثر ملاءمه لانتاج المحاصيل

الثنائية حيث توفر فرص اقتصاديات الحجم الكبير فىالنقل والتخزين والمعاملة، فإن منتجى هذه الآراضى يواجهون قصورا شديدا فى المعلومات التسويقية والخبرات الفنية • وفى الغالب يعانى منتجى هذه المناطق وغيرهم من منتجى المحاصيل البستانية فى الوداى والدلتا من ظاهرة فشل السوق (١)

٤-١-٦-٣: يتوقع أن تتأثر مصر سلبيا لخفض المعونات التى كانت تحصل عليها بحكم موقعها ، وفى مواجهة هذا التحدى فإن فرصة مصر فى التخفيض من آثار خفض المعونة ممكنة • ويجب أن تنجح فى الحصول على معونات لاتقل كثيرا عن المستويات السابقة • وسيقوم كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بدور أساسى فى الحد من الصعوبات التى تواجه الدول النامية من الارتفاع الحاد فى الأسعار العالمية فى بعض السنوات من خلال المساعدات أو التسهيلات الأئتمانية •

وانه وفقا لتقديرات الجات ، فإن مصر تعتبر من الدول التى ستتأثر سلبيا نتيجة للاستيراد • وقد أقرت اتفاقية جولة أرجواى حق هذه الدول فى التعويض نتيجة للخسائر التى ستتحملها • وقد أعطت الاتفاقية للجنه الزراعية دور مراقبة متابعة القرار الخاص بالتعويض (٢) •

ومن الواضح أن حجم هذه التعويضات لم يتحدد بصورة دقيقة • اذاسيرتبط ذلك بالاطار المؤسسى متعدد الأطراف الخاص بالتعويضات والذى لم يشكل بعد من جهة ، وبحجم الخسائر التى ستتحدد بالأسعار الفعلية وليست التقديرية ، من جهة أخرى • ومثل هذا الحق فى التعويض يتطلب من مصر أن

---

١) ندوه عن "اتفاقية الجات والزراعة المصرية - الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، سبتمبر ١٩٩٤ •

٢) قرارات جولة أورجواى :
Final Act Embodging the Result of Uruguay Round of Multilateral rade Negotiations, Marrakesh, 5 April 1994 .

تسعى للحصول على نصيبها العادل من خلال الدراسات وبيانات وتقارير تفصيلية توضح حجم الخسائر المحتمله والفعلية (١) ٠

٤-١-٦-٤ : إن تضرر مصر من الارتفاع المتوقع فى أسعار المحاصيل الزراعية والغذائية الأساسية بعد تنفيذ الاتفاقية يمكن أن توفر لمصر فرصة الاستفادة بالميزه النسبيه لبعض السلع والمنتجات الزراعية المصرية وخاصة القمح اذا ما ارتبط الارتفاع فى الأسعار بالنهوض بالانتاجية ٠

ولاتزال القدره التنافسية للزراعة المصرية تفتقر الى العديد من المقومات اللآزمة لتطويرها فى اطار اتفاقية الجات ٠

وهذا يعنى أن العوامل غير السعرية والتطوير التكنولوجى ذات أهمية لخفض تكاليف الانتاج للوحده المنتجه ولتطوير سياسة التجارة الداخلية والخارجية ٠

٤-١-٦-٥ : تطبيق استراتيجية لتنمية الصادرات من المحاصيل الزراعية تعتمد على انتاج مخصص للتصدير وفقا للمواصفات القياسية العالمية للتصدير فى الأسواق الخارجية بدلا من سياسة تصدير فائض الانتاج الزراعى الذى يزيد عن حاجة السوق المحلية ٠ وإن سياسة تطوير الصادرات تؤدى إلى تحسين كبير فى الميزان التجارى الزراعى المصرى حيث أن تطوير صادرات مصر من القطن والبطاطس والموالح والبصل والتى تتمتع فيها مصر بميزه نسبيه يؤدى الى تغيرات جوهرية فى التركيب المحصولى المصرى ٠ وانه يلزم دراسة المزايا النسبيه للانتاج الزراعى المصرى فى اطار ضوء متوسطات التكاليف الانتاجية بالمقارنة بمثيلتها فى الدول المنافسة ٠

---

(١) تعتبر مصر احدى الدول النامية التى سوف تعانى من الخسائر نتيجة لتوقع الزيادة فى الاسعار العالمية الزراعية ولاسيما الغذائية منها ٠ ويتراوح حجم الخسائر المتوقعة ما بين ١٥٠ - ١٨٠ مليون دولار سنويا ٠

وانه يجب تدعيم الصادرات من خلال سياسة ائتمانية تعمل على تقديم تسهيلات ائتمانية مناسبة وانشاء شركات ضمان ضد مخاطر الائتمان ، والاهتمام بعلاج القصور القائم فى القدرات التسويقية حتى يمكن الاستفادة من المزايا السببيه الانتاجية للمحاصيل التصديرية ٠

٤-١-٦-٦ : لقد قطعت مصر شوطا كبيرا فى تطبيق الالتزامات الواردة بإتفاقية الجات فى مجال الزراعة من حيث تخفيض والغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى والصادرات منذ تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى الزراعى ٠ وإن الاقتصاد الزراعى المصرى لن يتحمل أعباء اضافية كبيرة فى هذا المجال ٠

ولكن من الضرورى الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة للدول النامية فى الأنفاق مثل الدعم المسموح به فى مجال الانتاج وفى مجال الصادرات عن طريق دعم التكاليف التسويقية ودعم البنية الأساسية والأنشطة البحثية والارشادية ٠

٤-١-٦-٧ : الاهتمام بتطوير قاعدة البيانات الاحصائية والمعلومات التسويقية لمساعدة المزارعين والمسوقين والمصدرين بمايساعد على تطوير الانتاج الزراعى وزيادة الصادرات مما يساعد على زيادة القدره التنافسية فى اطار اتفاقية الجات ٠

٤-٢: السياسات الوقائية على المستوى الاقليمى والعربى

٤-٢-١ : تمهيد

لقد أجازت إتفاقية الجات منح التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة فى المعاملات فيما بين بلدان التكتلات وبعضها البعض • ومنحت هذا الاستثناء للدول النامية سواء أن كانت متجاوره جغرافيا أو متباعده •

وقد أدركت الدول المتقدمه الدور الهام الرئيسى لقيام التكتلات الاقتصادية ومدى قدرتها على فرض إرادتها ورغبتها على باقى الدول فى عالم المصالح الاقتصادية • ولان هناك ارتباطا وامتدادا طبيعيا بين كل من الدول العربية والأفريقية والاسلامية ، فإن اقامة عدة تكتلات منها ماهو اقليمى ومنها ماهو شامل يعد أمرا بالغ الأهمية لايجاد كيان عربى اسلامى افريقى يمثل جبهة مضادة لعالم التكتلات العملاقة •

وإنه من الضرورى النظر فى البعدين الآتيين :

٤-٢-٢ : التجمعات التجارية الأقليمية العربية :

وهو البعد الاقتصادى الاقليمى العربى • وتتضمن :

٤-٢-٢-١: السوق العربية المشتركة :

وهى تعتبر الركيزه الأساسية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية • وتكمن أهمية السوق العربية المشتركة فى :

أنها الوسيلة الاساسية للدفاع عن هويتها العربية • كما أنها الوسيلة الأساسية والرئيسية لتحقيق الاستفادة القصوى للدول العربية فى ظل نصوص اتفاقية الجات وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية • علاوه على أنها

الوسيلة الرئيسية للحفاظ على مشروعات الدول العربية وتنميتها • وإن اتاحة السوق العربية المشتركة متطلبات أو مستلزمات لانجاحها من أهمها : توحيد التشريعات الجمركية العربية ، وتعزيز اقامة المشروعات العربية المشتركة ، واقامة وتأسيس سوق المال العربية الموحده • وان لجامعة الدول العربية دور هام فى توحيد التشريعات الجمركية العربية • وتعتبر المشروعات العربية المشتركة أهمية قصوى كمدخل للتكامل الاقتصادى العربى وخطوه نحو اقامة السوق العربية المشتركة • كما أن اقامة سوق المال العربية الموحده تعتبر ركيزة للتكامل الاقتصادى العربى • ولعل ما يضاعف من أهمية العمل على اقامة السوق العربية الموحده للاموال هو اهمية العمل على إعادة فتح الاستثمارات العربية نحو المنطقة العربية حيث أنه قد لايكون بالامكان خلال الفترة القادمة اعتماد المنطقة العربية على تدفق الاستثمارات الأجنبية •

وإن العالم المعاصر يشهد ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية • وهذه التكتلات أدت الى نتائج ايجابية بعيده المدى فى الازدهار الاقتصادى للكثير من الدول سواء كانت من الدول المتقدمه أم من الدول النامية •

ومن المأمول أن تكتل الدول العربية فى اطار من التضامن والتعاون • ومتى توافرت النوايا الحسنه يمكن التغلب على العوائق وتذليل الصعوبات وصولا الى التكامل الاقتصادى العربى المنشود •

ان النتائج المثمرة للتكامل الاقتصادى العربى تقوى الروابط بين الدول العربية وتزيد حجم التبادل التجارى، وتؤدى الى تنوع وازدهار الصناعات والارتقاء بمستويات المعيشة فى تلك الدول •

٤-٢-٣:السوق الافريقية المشتركة والسوق الاسلامية المشتركة:

وهو يعتبر البعد الثانى الذى يتعلق بالأبعاد الاقتصادية المرتبطة بدعم التكامل الاقتصادى العربى • ومعها اقامة السوق الأفريقية المشتركة واقامة السوق الاسلامية المشتركة •

الفصـــل الثـالـث
المجموعـــة الاقتصادية الاوروبيـة

١- السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)
٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الاقتصادية الاوروبية
٣- محـــددات الصادرات الى السوق الاوروبية المشتركة والواردات منها

الفصل الثالث

المجموعة الاقتصادية الاوروبية

١- السوق الاوروبية المشتركة (النشأة والسياسات)

١-١- تمهيد :

تعد التكتلات (١)الاقتصادية من أهم سمات العلاقات الاقتصادية الدولية فى عصرنا الحديث • والسوق الاوروبية المشتركة لم تكن بداية لهذه التكتلات، كما انها لاتعد آخرها ، حيث تسعى الشعوب عن طريق انضمامها لاى تكتل إلى تحقيق أهداف اقتصادية مشتركة وربما سياسية ايضا •

وتتعدد صور التكتلات الاقتصادية وتمثل درجات متفاوتة من التكامل ، وهى منطقة التجارة الحره ، الاتحاد الجمركى ، السوق المشتركة ، الاتحاد الاقتصادى ، والتكامل الاقتصادى الشامل •

١-٢- نشأة السوق الاوروبية المشتركة :

فى الخامس والعشرين من مارس عام ١٩٥٧ وقعت (٢)ست دول أوروبية هى فرنسا والمانيا وايطاليا وهولندا وبلجيكا ولكسمبرج معاهدة روما ، التى تتكون من مائتين واربع وثمانية مادة ، وعدد من الملاحق •

واتفاقية روما لعام ١٩٥٧ ، هى بداية المجموعة الاقتصادية الاوروبية بسوقها المشتركة •

---

١) محمد شفيق عبدالفتاح ، اثر السوق الاوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ •

٢) سيد كيره ، السوق الاوروبية المشتركة ، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، مطابع الدار القومية ، ١٩٦٣ •

وتنص المعاهدة على الالغاء التدريجى للعوائق الجمركية بين اعضائها ، وانشاء نظام جمركى موحد بينها وبين دول العالم الاخرى ، هذا بالاضافة إلى إقامة مجلس وزراء مفوض من الحكومات الاعضاء لتنسيق السياسات الاقتصادية العامة للمجموعة ، واتخاذ قراراتها النهائية الخاصة بالسياسة الاقتصادية داخل المجموعة الاوروبية ، على أن يتم تبادل رئاسته بالتناوب بين اعضائه ، وقد يتم عقده بناء على رغبة رئيسه أو طلب عضو بالمجموعة ٠

كما قد يتم عقد اجتماع المجلس بناء على طلب جهاز تنفيذى فرعى وهو اللجنة المكونة من تسعه اعضاء لهم استقلالهم ، حيث تحتاج قرارات المجلس الى اغلبية معينه ، اذ قضت المادة ١٤٨ من الاتفاقية على أن اصوات الاعضاء كالتالى : بلجيكا صوتان ، المانيا أربعة اصوات هولندا صوتان ، فرنسا اربعة اصوات ولكسمبرج صوت واحد ، وايطاليا اربعة اصوات ٠ على أن تكون سلطة اللجنة التيقن من تطبيق شروط المعاهدة وصياغة التوصيات ، مع تنفيذ المهام المعهودة اليها من مجلس الوزراء المفوض من الدول الاعضاء ٠

هذا الى جانب وجود جمعية مكونة من ١٤٢ عضوا تتلقى تقرير اللجنة السنوى ، مع تركز السلطة فى المجلس ، ويتم تغيير اعضاء اللجنة كل أربعة سنوات ٠

وتنص معاهدة روما على الغاء القيود على حركة رأس المال الخاص بالاشخاص المعنيين داخل الدول الاعضاء ٠ وقد عالجت المادة (٧٣) من معاهدة روما الاضطرابات الناشئة عن حركة رأس المال والمنعكسة فى صورة اضطرابات فى سعر الصرف بسوق رأس المال فى أى دولة عضو بالمعاهدة ، حيث تمنح هذه الدولة حرية اتخاذ اجراءات وقائية بعد استشارة اللجنة المالية ٠

كما تتناول المادة (٩٠) المشروعات العامة مع المشروعات التى تقدم لها الحكومة حقوقا خاصة ، بهدف منع تحريف المنافسة الحرة داخل السوق المشتركة ، وان كانت المواد من (٨٥-٩٤) تمنع الحكومات من وضع اجراءات تتعارض مع المنافسة الحرة ، حيث وجهت هذه المواد اساسا الى النظم الاقتصادية الغير مرغوب فيها كالكارتل والترست ، وان كانت هناك اجراءات مساعدة مسموح بها فى حالة الكساد ، عن طريق تنفيذ المشروعات العامة ذات الفائدة الاوروبية المشتركة ، مع استبعاد المساعدة فى بناء السفن بوجه خاص ٠

وفى حالة ظهور مشكلات فى ميزان المدفوعات لاى دولة عضو تقوم اللجنة المكونة من تسعة اعضاء (سبق الاشارة اليها) ، بتوجيه النصح والارشاد لها ٠

أما فى المجال الاجتماعى ، فالمعاهدة منصفة وغير ضارة ، وان كانت غامضة فى بداية اتفاق روما ، ولنشير فى هذا الصدد ان اللجنة المشار اليها سابقا ليس لها الحق فى اجبار الدول الاعضاء بفرض شروط معينه تتعلق بالتوظيف وتشريعات العمل والعمال والضمان الاجتماعى ٠٠ الخ ، وانما تقتصر وظيفتها فى هذا المجال على الدراسات واصدار وتنظيم الاستثمارات ٠

هذا بالاضافة الى تكوين محكمة عدل مكونة من سبعة قضاه وظيفتها كما جاء فى المادة (١٧١) محاكمة أى دولة عضو تخترق قواعد المعاهدة ٠

وتجدر الاشارة الى أن الاهداف السياسية للسوق الاوروبية المشتركة لم تحدد بوضوح فى معاهدة روما ، باستثناء المعانى العامة ٠

١-٣اتفاقية ماسترخت :

بعد اتساع نطاق السوق الاوروبية المشتركة بزيادة عدد اعضائها الى اثنى عشر دولة عام ١٩٨٦، نتيجة لانضمام ست دول اخرى هى اسبانيا والبرتغال وانجلترا وايرلندا والدانمارك واليونان ، صدر التشريع الأوروبى الموحد فى عام ١٩٨٦ ٠ وتلى هذا اجتماع قمه ماسترخيت (١)والذى تحدد فيه مجموعة اجراءات وسياسات اقتصادية موحده ، هذا الى جانب ايجاد وحده نقدية اوروبية تسمى الايكو ، والتى تعد قوة اقتصادية فى مقابل الدولار والعملات الاخرى ٠

وقد حددت اتفاقية ماسترخت ثلاث مراحل لتحقيق الوحدة الأوروبية الكاملة ، على ان تبدأ المرحلة الاولى فى عام ١٩٩٠ وتنتهى عام ١٩٩٤ ، أما المرحلة الثانية فتبدأ فى عام ١٩٩٥ وتنتهى عام ١٩٩٨ ، فى حين تبدأ المرحلة الثالثة عام ١٩٩٩ وتنتهى عام ٢٠٠٢ ٠

أهداف مراحل إتفاقية ماسترخت :

١) المرحلة الاولى (٩٠-١٩٩٤) :

وتهدف الى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء ، بالاضافة الى زيادة التعاون بين الهيئات العامة ، ومزيد من التطابق فى السياسة الاقتصادية والتعاون بين البنوك المركزية الوطنية داخل المجموعة الاوروبية ٠

---

(١)معهد التخطيط القومى ، اثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم (٨٥) ، يناير ١٩٩٤٠

٢) المرحلة الثانية (٩٥-١٩٩٨) :

وتهدف الى استكمال الاجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة من قبل جميع الاعضاء ، والتخلى عن سد العجز فى الموازنات الحكومية عن طريق التعديل ، مع استبعاد أى مسئولية للمجموعة أو للدول الاعضاء عن التزامات أى عضو اخر من اعضائها ٠

ويتم فى هذه المرحلة تقييم اداء اقتصاديات الدول الاعضاء ، والتأكد من استعداد هذه الاقتصاديات للدخول فى المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال الايزيد معدل التضخم عن ١,٥٪ من معدل التضخم فى اكثر من ثلاث دول فى المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، بالاضافة الى عدم زيادة معدل سعر الفائدة للقروض طويلة الاجل عن ٢٠٪ ، بالنسبة لمتوسط معدل الفائدة فى اقل ثلاث دول فى المجموعة من حيث معدلات التضخم ٠

٣) المرحلة الثالثة (٩٩-٢٠٠٢) :

وتهدف الى انشاء البنك المركزى الاوروبى ، والذى يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الاوروبية ، واصدار العملة الموحده ، على أن يبدأ براسمال قدره ٤ مليار ايكو ، وتبلغ حصة المانيا فيه ٢٥٪ ٠

١-٤- أهداف السوق المشتركة :

بدأ تطبيق معاهدة روما فى يناير ١٩٥٨ ، وقد حددت المادتان الثانية والثالثة الاهداف والمبادئ التى قامت من اجلها المعاهدة (١) . ونصت المادة الثانية على أن أهداف المعاهدة إقامة سوق مشتركة ، والتنمية المتناسقة لاوجه النشاط الاقتصادى ، والتوسع المستمر المتوازن ، والاستقرار المضطرد والمتزايد، مع رفع مستمر وسريع لمستوى المعيشة ، وتوطيد العلاقات بين الدول الاعضاء .

فى حين نصت المادة الثالثة على الوسائل والاساليب التى يتم بها تحقيق اهداف المعاهدة عن طريق :

١) الغاء الرسوم والضرائب الجمركية والقيود الكمية على استيراد وتصدير السلع والبضائع ، وكذلك الاجراءات الاخرى ذات الاثر المساوى .
٢) وضع رسوم جمركية موحده وسياسة تجارية مشتركة بين الدول الاعضاء ازاء الدول الاخرى .
٣) ازالة العقبات التى تواجه حرية حركة الاشخاص والخدمات ورأس المال بين الدول الاعضاء .
٤) وضع سياسة زراعية مشتركة .
٥) وضع سياسة مشتركة للنقل .
٦) وضع نظام يضمن عدم اساءة استخدام المنافسة فى السوق المشتركة .
٧) إصدار تشريعات خاصة تضمن تناسق السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء واصلاح اى خلل فى ميزان المدفوعات .
٨) محاولة التقريب بين القوانين التشريعية المحلية للاعضاء لتنظيم اعمال السوق المشتركة .

---

(١) ى . و . كتزنجر ، تحدى السوق المشتركة ، سلسلة كتب من الشرق والغرب ، المؤسسة المصرية العامة للانباء والنشر والتوزيع والطباعة ، ١٩٦٢ .

٩) انشاء صندوق اجتماعى أوروبى لتحسين فرص التوظيف أمام العمال ورفع مستوى معيشتهم ٠

١٠) تكوين وانشاء بنك استثمار اوروبى لتسهيل عمليات التوسع الاقتصادى للاعضاء ، عن طريق خلق موارد جديدة ٠

١١) العمل على تعاون دول ومناطق ما وراء البحار مع اعضاء المعاهدة من آجل زيادة التجارة وتوجيه الجهود المشتركة نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٠

وكما تنص المادتان الثامنة والتاسعة (١) من المعاهدة على وجوب اقامة السوق المشتركة تدريجيا عبر فترة انتقال تبلغ اثنى عشر عاما مقسمه الى ثلاث مراحل مدة كل مرحلة اربعة اعوام ، على أن نهاية المرحلة الاولى والمنتهية فى ١٩٦١/١٢/٣١ مشروطه بموافقة الجمعية ومجلس الوزراء بأن التقدم الضرورى قد تم انجازه ٠ وهذه المرحلة قد تمتد الى ستة اعوام أو اكثر اذا استمر عدم الاتفاق بين الاعضاء ، كذلك يمكن للمراحل الاخرى أن تطول تبعا لموافقة مجلس الوزراء بالاجماع والا تمتد فترة الانتقال اكثر من خمسة عشرة عاما ٠ أى أنه فى حالة عدم استخدام فترة التأخير فيمكن للسوق المشتركة أن تعمل كاملة فى عام ١٩٧٠ ، فى حين أن استخدام فترة التأخير كلها قد يؤخر عملها كامله حتى عام ١٩٧٣ ٠

١-٥- سياسات السوق المشتركة :

يمكن القول أن الاهداف والاساليب السابقة لم توضع علّى اساس تفضيل التخطيط المركزى العام على المنافسة الحرة أو التأميم على حساب المشروعات الحرة أو العكس بل اتجهت سياسة السوق المشتركة بقدر من هذا وذاك ، ففى (٢) مجال الطاقة الذرية تسمح بالملكية العامة والاشراف العام ، وفى مجال

---

١) سيد كيرة ، السوق الاوروبية المشتركة ، مرجع سابق

٢) سيد كيرة ، السوق الاوروبية المشتركة ، مرجع سابق

الزراعة تؤيد المساعدات الحكومية والاشراف النوعى ، فى مجال تطوير المناطق المتخلفة تشجع التمويل العام ورأس المال الخاص ، وفى ميدان النقل تجمع بين التخطيط المركزى والمشروع الخاص والاوروبى والوطنى ، وفى مجال الصناعة وضعت مجموعة من القواعد المنسقة ، التى تتمتع فى ظلها كل مؤسسة خاصة على سبيل المثال شركة فيات ، أو مؤسسة مؤممة مثل رينو ، او مؤسسة مسلوبه الجنسية مثل فولكس فاجن بحرية المنافسة ٠

فالمعاهدة لاتشجع التأميم ولاترفضه ، كما تسمح بوضع اطار نقدى منسق وهذا هو السر فى تأييد الاشتراكيين والليبراليين ، بالاضافة الى المسيحيين الديمقراطيين لها ٠

ولتنفيذ المعاهدة قامت الدول الاعضاء بتخفيض الضرائب الجمركية على الواردات والصادرات من والى الاعضاء بنسبة ٥٠٪ ، ثم ألغت جميع القيود الكمية المفروضة على تجارة السلع الصناعية بين الدول الست ، كما خفضت الضرائب الجمركية على الواردات من بقية العالم بنسبة ٢٠٪ ، ٣٠٪ ، وكان من اثر ذلك ان زادت حجم التجارة بين الدول الاعضاء للنصف ، بالاضافة للتجارة بينها وبين دول العالم الى حد كبير ٠

١-٦-قواعد واسس الانضمام والارتباط والاتفاق مع السوق الاوروبية المشتركة

يمكن لبقية الدول الاوروبية ودول العالم الثالث من اقامة علاقات مع الاعضاء عن طريق ثلاث انواع من (١)العلاقات هى : العضوية ، والارتباط، والاتفاقيات الجمركية والتجارية ، وفيما يلى شرح مبسط لهذه الانواع :

---

١)صادق رياض صادق أبو العطا، اثر انتساب جمهورية مصر العربية للسوق الاوروبية المشتركة على هيكل الاقتصاد القومى الزراعى المصرى ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعة ، جامعة الازهر ، ١٩٨٩ ٠

١) العضوية :

حيث تقتصر العضوية للمجموعة على الدول الاوروبية التى تتمتع بتركيب اقتصادى وسياسى يماثل التركيب فى الدول المؤسسة لمعاهدة روما، ويجوز لكل دولة أوروبية أن تنضم للسوق الاوروبية المشتركة بعد موافقة الدول المؤسسة، ومن ثم لايقبل أى طلب من دولة غير أوروبية ، حيث أن الهدف الاساسى للمعاهدة هو الوحده الاوروبية من الجهتين الاقتصادية والسياسية ٠

وبعد الانضمام للسوق الاوروبية المشتركة تقبل الدولة المنضمه رقابة فوق قومية فى مجالات الدفاع والاجهزة السياسية والسياسة المالية والاقتصادية ، ويتضمن كذلك الولاء للنظم الديمقراطية للحكم ٠ ولا تكون العضوية كاملة الا بتطبيق هذه الشروط ٠

٢) الارتباط :

يطبق هذا النوع على الدول الاوروبية وغير الاوروبية التى تريد الارتباط بالسوق ، حيث أن العضو المرتبط ليس عضوا كاملا ، حيث لايلتزم بكل النظم الخاصة بالسوق ، كما انه يتمتع بالقدرة على إقامة علاقات مع مؤسسات السوق المختلفة ، أى أن الارتباط لايعد عضوية ، وانما شكل من اشكال التعاون بين الدول ٠ ويتم ارتباط اى دولة بالسوق المشتركة بعد الموافقة على ما يلى :

١) موافقة مجلس وزراء السوق بالاجماع على الاشتراك وذلك بعد أخذ رأى البرلمان الاوروبى ٠
٢) تصديق برلمانات الدول الاعضاء على الاشتراك اذا استدعى ذلك تعديلا لبعض احكام المعاهدة ٠

أما من الناحية السياسية فلا توجد شروط سياسية محددة لعملية الارتباط، إلا ان العلاقة تتضمن قبول المبادئ الاقتصادية للسوق والتى تتضمن نواحى سياسية ، مع توضيح التنوع الذى تتضمنه حالات الارتباط ودرجة الالتزام السياسى للعضو المرتبط ٠

وتوجد ثلاث طرق للارتباط هى : الاتفاقيات التجارية ، والاتفاقيات التفضيلية وأخيرا اتفاقيات المشاركة (العضوية الكاملة) ٠

وفيما يلى نبذه عن كل نوع :

أ) الارتباط المبنى على الاتفاقيات التجارية :

قد يكون بين الدول المرتبطة والسوق ، وإما أن يكون إتفاقا تجاريا وتعاونا فنيا وماليا ٠

١) - الاتفاق التجارى :

وتحصل بمقتضاه الدولة المرتبطة على بعض المزايا تشمل تخفيض الرسوم الجمركية على بعض السلع بنسب معينه يتفق عليها ، بالاضافة لتخفيض القيود الكمية على بعض السلع المصدرة لدول السوق ٠

٢) - الاتفاق التجارى والتعاون الفنى والمالى :

فمن الناحية التجارية تحصل الدولة المرتبطة على بعض المزايا التجارية التى تخفض من الحواجز الجمركية بالنسبة للمنتجات المصدرة للسوق ، أما من الناحية الفنية والمالية ،فتتقدم دول السوق المعونة الفنية والخبرة والقروض الميسرة التى تحتاج اليها الدول المرتبطة فى الحدود المتفق عليها وينطبق هذا النوع على العديد من دول البحر المتوسط واقاليم ماوراء البحار ٠

ب) الارتباط المبنى على الاتفاقيات التفضيلية :

حيث يتم هذا النوع بين دول السوق وباقى دول العالم ، ولايشترط أن تكون الدولة أوروبية وهذا النوع من الارتباط له جوانب سياسية أخف وطأه منها فى حالة العضوية الكاملة ٠

ونود هنا الى ان هذا الارتباط يعد تمهيدا للعضوية الكاملة فى بعض الاحيان، كما حدث بالنسبة لكل من اليونان وأسبانيا والبرتغال قبل انضمامهم للسوق فى ١٩٨١ ، ١٩٨٦ ٠ كما ينطبق هذا النوع على العلاقة بين دول السوق ودول اتفاقية لومى ، وهى الدول التى كانت مستعمرات فيما مضى لدول السوق (فرنسا، انجلترا ، هولندا ، المانيا ، بلجيكا) ٠ وينقسم هذا النوع الى ما يلى:

١) ارتباط مبنى على مناطق التجارة الحرة :

ويتم فيه ازالة الحدود بين دول السوق أمام السلع الواردة من الدول والاقاليم المرتبطة كما يحدث بين دول السوق المشتركة ، مع الاختلاف فى أن

الدولة المرتبطة يمكن أن تفرض ماتراه ملائما من الضرائب أو الرسوم لحماية صناعتها الناشئة أو فى حالة الاغراق ، ومن ناحية اخرى تقوم الدول الاعضاء بتقديم المساعدات اللازمه لتمويل التنمية الاقتصادية سواء كانت فنية او مالية فى الحدود المتفق عليها • وهذا النوع من الارتباط له جوانبه السياسية والاقتصادية معا •

٢) الارتباط المبنى على الاتحاد الجمركى :

ويتم بين دولة أو مجموعة دول غالبا ماتكون أوروبية وبين السوق ، ويهدف هذا النوع الى تطوير الدول المرتبطة لتصل الى المستوى الذى يمكنها من الانضمام للسوق كدولة كاملة العضوية •

٣) الاتفاقيات الجمركية والتجارية :

وهذا النوع يتم خارج اطار الارتباط ، حيث يعد الاساس القانونى لاتفاقيات السوق مع دول العالم الثالث ، وتنص المادة (١١٣) من معاهدة روما على انه فى حالة الدخول فى مفاوضات مع دول العالم الثالث لابرام الاتفاقيات يجب على المفاوض كتابة توصيات لمجلس السوق ، الذى يسمح للمفوض ببدء مفاوضاته ، هذا الى جانب وجوب أن يجعل المفوض السوق على اتصال بالمفاوضات بهدف التشاور عن طريق لجنة خاصة تعين من قبل مجلس السوق، وذلك من خلال اطار التوجيهات التى يصدرها المجلس له •

١-٧- تقييم اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة :

إن استمرار السوق الاوروبية المشتركة حتى الآن انما هو دليل على نجاح هذه التجربة فى خلق كيان اقتصادى وسياسى متماسك وفعال على مستوى الاقتصاد والسياسة العالمية ٠ إن اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة تحمل فى طياتها جوانب ايجابية وأخرى سلبية اذا ما تم تقييمها كشكل من اشكال التكامل الاقتصادى والسياسى والعسكرى ، وفيما يلى موجز لاهم هذه الجوانب ٠

اولا - الجوانب الايجابية (١)

١- التوسع الجغرافى للسوق الاوروبية المشتركة حيث بدأت السوق بانشاء مجمع الفحم والصلب والمنظمة الاوروبية للطاقة النووية بين الدول الاوروبية الست (فرنسا - المانيا - ايطاليا - هولندا - بلجيكا - لوكسمبورج) ، ثم تلى ذلك توقيع المعاهدة المنشأة للسوق عام ١٩٥٧ فى روما ، ثم انضمت بريطانيا والدانمارك وايرلندا الى السوق فى عام ١٩٧٣، يليهم اليونان فى عام ١٩٨١ ، واخيرا بلغ عدد دول السوق اثنى عشر دولة عام ١٩٨٦ بانضمام كل من اسبانيا والبرتغال ٠

والمغزى الايجابى لهذا التوسع انما يدل اولا على نجاح التجربة ، مما استقطب اليها المزيد من الدول الاوروبية ٠ كما يدل ثانيا على مرونة سياسية واقتصادية واجتماعية متداولة بين الدول المؤسسة للسوق ، والدول التى انضمت اليها لاحقا ٠ ومن جهة ثالثة تدل التجربة على ادارك

---

(١) معهد التخطيط القومى ، اثر قيام السوق الاوروبية المشتركة على مصر والمنطقة العربية ، مرجع سابق من صـ٦٣-٦٩ ٠

سليم من جانب الدول الاعضاء بإن المستقبل للكيانات الاقتصادية والسياسية الكبيرة ، كما يؤكد قبول اعضاء جدد للسوق على صدق نوايا وأهداف مؤسسى السوق فى أن تكون السوق نواه لاوروبا الموحده ، وعاملا ايجابيا فى توسيع نطاق التبادل التجارى وزيادة فعاليته فى تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ٠

٢- التوسع الاجرائى فى اتجاه تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة بين اعضاء السوق ، خاصة بعد إدخال تعديلات على اتفاقية روما فى عام ١٩٨٦ ، وهى الوثيقة المسماه "بالتشريع الاوروبى الموحد " ويقضى فيما يلى :

أ- تحقيق الوصول للاندماجية الكاملة بين الاعضاء ، بحيث تكون جميعها سوقا واحده تسمى السوق الداخلى ، تنتقل فيها الاشخاص والبضائع ورؤوس الاموال والخدمات وجميع عناصر الانتاج بحرية تامة ، مع العمل على توحيد ظروف ، وعوامل الانتاج فى فترة اقصاها عام ١٩٩٢ ٠

ب- العمل على تقويم مسارات اقتصاديات الدول الاعضاء ، بحيث تؤدى إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الاندماجية الكاملة ، مع تعاون الدول الاعضاء على انجاح النظام النقدى الاوروبى ٠

ج- تدعيم وحده النقد الحسابية الاوروبية (الايكو) ، والعمل على زيادة فعالية المؤسسات القائمة على ادارة النظام النقدى الاوروبى الموحد ، خاصة التعاون بين البنوك المركزية ٠

د- تنسيق السياسات الخارجية فى المجال السياسى من خلال التشريع الاوروبى الموحد ٠

٣- التوسع فى مجال التكامل النقدى بين الدول الاعضاء ، وذلك من خلال قرار المجلس الاوروبى عام ١٩٧٨ والخاص بأنشاء النظام النقدى الاوروبى، والذى بدأ العمل فى عام ١٩٧٩ فى شكل اتفاق بين البنوك المركزية

للدول الاعضاء على اتخاذ وحده نقد أوروبية (الايكو) قيمتها محددة بسلة عملات الدول الاعضاء على اساس اعطاء وزن لعملة كل دولة يتفق مع المستوى الاقتصادى لها ، مع تحديد اسعار عملات الدول الاعضاء بالمقارنة بهذه الوحده الحسابية ، وعدم السماح لهذه الاسعار بالتقلب إلا فى حدود ٢,٢٥٪ ارتفاعا أو انخفاضا ، وللمحافظة على هذا الثبات النسبى لاسعار العملات من خلال عمليات السوق المفتوحة فى أسواق الصرف ، انشئ صندوق لهذا الغرض برصيد ٣٥ مليار وحدة نقدية أوروبية • وتطور هذا النظام فى عشر سنوات ليصبح من أهم اركان التكامل الاوروبى ، حيث أدى هذا النظام الى التعاون فى مجال السياسة النقدية بين الاعضاء ، كما احدث تقدما فى ايجاد منطقة نقدية مستقرة فى أوروبا ، مما انعكس على الاستقرار الداخلى وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق ثبات نسبى لاسعار الصرف بين عملات الدول الاعضاء بالرغم من الصعوبات والاستثناءات التى واجهت تنفيذ نظام النقد الاوروبى والذى التزمت به سبع دول من بين دول السوق هى الدانمارك وايرلندا والدول المؤسسة فيما عدا ايطاليا •

٤- مرونة الاتفاقية الأصلية للسوق ، والتى سمحت بإدخال تعديلات وتطورات عليها ، فقد كانت ملزمه بالتطبيق ، ولكنها تسمح باستثناءات تراعى ماقد يتعرض له الدول الاعضاء من ظروف وأزمات ، كما لم تستغل الدول الاعضاء هذه المرونه لنقض بنيانها والتخلص من التزاماتها ، نتيجة لوعى الدول الاعضاء واقتناعها بأهمية التكامل فيما بينها •

٥- التزام الدول الاعضاء الصارم بقواعد الديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرارات ، سواء فيما يتعلق بالمفاوضات التى نتجت عن الاتفاقية أو حدود ومراحل تطبيقها ، مع تقرير الاستثناءات المؤقته فى احكامها ، هذا الاحترام الشديد لقواعد الديمقراطية السليمة هو الذى أسفر عن قبول الدول الاعضاء لقيام سلطات عليا فوق وطنية ، تصدر توصيات تلتزم بها حكومات وبرلمانات الدول الاعضاء •

ثانيا : الجوانب السلبية :

من أهم الجوانب السلبية لانشاء السوق الاوروبية المشتركة ما يلى :

١- عدم وجود ضوابط لمنع نمو الاحتكار تلتزم الدول الاعضاء باتباعها ، على الرغم من تأكيد وحماية المنافسة الحرة داخل دول السوق • لذا ظهرت مشكلة الرقابة على عمليات اندماج المشروعات والشركات والتى يتحتم مواجهتها قبل قيام أوروبا الموحده •

٢- غياب الاهتمام بالتعاون بين دول السوق والدول الاخرى ، حيث حرصت اتفاقية انشاء السوق على تأكيد امكانيات التعاون المتبادل بين دول السوق والدول الغير اعضاء فى اتجاهين : الاول خاص بالدول المسماه بدول ما وراء البحار ، والثانى خاص بدول حوض البحر الابيض المتوسط، لكن التوسع الجغرافى لدول السوق تم على حساب التعاون مع هذه الدول، حيث تضمحل فرص منح منتجات الدول غير الاعضاء فى المعاملة التفضيلية داخل السوق (فيما عدا اسرائيل)، هذا الى جانب التقدم الاقتصادى والتكنولوجى داخل دول السوق منذ انشائها وحتى الآن ، والذى ادى الى ايجاد بدائل صناعية للخامات التى كانت تستوردها من دول ماوراء البحار ، مما يوضح غياب الاهتمام بعلاقات التعاون بين دول السوق والدول غير الاعضاء فى التعديلات والتطورات التى أدخلت على اتفاقية السوق الاوروبية المشتركة فى العقدين الاخيرين •

كما يمكن القول ان تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل بين دول السوق سيضيف الى القوة الاحتكارية لشركاتها ومؤسساتها (فى مواجهة الدول الغير اعضاء) مزيدا من مقومات السيطرة او تدعيم مراكزها التفاوضية فى التعامل خارج نطاق السوق •

٢- علاقة مصر التجارية بالمجموعة الأقتصادية الاوربية :

٢-١- الاتفاق التجارى التفضيلى (١٩٧٣-١٩٧٧)

تبلورت صورة التعاون بين ج ٠م٠ع والمجموعة الاوربية فى شكل اتفاق تجارى تفضيلى بدءا من بداية عام ١٩٧٣ وقد استهدف هذا الاتفاق نمو التجارة بين الطرفين عن طريق التذليل المستمر للعقبات التى تعترض التبادل التجارى، بما يضمن تطوير ونمو هذا التبادل ، ولذا تضمن الاتفاق فتح باب الحوار بين الطرفين قبل نهايته بنحو ١٨ شهرا للوصول الى اتفاق يمكن فى ظله تحقيق التذليل الكامل لعقبات التجارة ٠ وقد تضمن الاتفاق التجارى التفضيلى بين مصر والمجموعة الاقتصادية الاوربية العديد من المميزات التى تحصل عليها مصر سواء فى المنتجات الصناعية او الزراعية ٠ وقد تمتعت المنتجات الزراعية وفقالهذا الاتفاق بتخفيضات شملت نحو ٥٠٪ من واردات المجموعة التى كانت خاضعة للتعريفة الجمركية وقد تراوحت نسبة التخفيض بين (١٤٪ - ٥٠٪)، إلا ان هذا التخفيض اقتصر بالنسبة لمنتجات معينه على كميات محدده خلال فترات معينه من السنة ٠

١ - تمتع كل من البرتقال واليوسفى والليمون المصدر من مصر للمجموعة بتخفيض جمركى قدره ٤٠٪ بشرط ان تكون اسعارها بعد التخفيض مساوية للاسعار الاسترشادية خلال فترة سريانها او تزيد عليها حيث تتحدد هذه الاسعار وفقا للقيمة المناسبة للسلعة تبعا لاختلاف درجاتها بالاضافة الى قيمة الرسوم الجمركية المفروضة عليها دون مصروفات الشحن وضرائب الاستيراد الاخرى مع اضافة نحو ١,٢ وحده حسابية لكل مائة جرام من السلعة ٠ وفى هذه الحالة اذا انخفض سعر السلعة عن الاسعار الاسترشادية تحرم السلعة من التخفيض الجمركى الممنوح لها بموجب الاتفاق التفضيلى ، ويرجع ذلك بالطبع الى رغبة السوق فى الحد من منافسة السلعة المستورده التى تنتج بتكلفة منخفضة عن تكلفة انتاجها فى دول المجموعة ٠

٢ - منح كل من البصل والثوم تخفيضات قدرها ٥٠٪ خلال الفترة من اول فبراير الى ٣٠ ابريل بالنسبة للبصل ومن اول فبراير الى ٣١ مايو بالنسبة للثوم اما تخفيضات البصل والثوم الجاف فتصل الى ١٤٪

٣ - تتمتع صادرات الارز المصرى للمجموعة بتخفيض قدره ٢٥٪ من متوسط الرسوم الاضافية فى حدود ٣١ طن سنويا بشرط ان تقوم مصر بفرض ضريبة خاصة مساوية لتخفيض الرسوم المحسوبة على أساس سعر الواردات للمجموعة معنى ذلك ان يدخل الارز المصرى الى دول المجموعة محملا سعره بقيمة الضريبة الجمركية الموحده مضافا اليها قيمة الرسوم الاضافية بالكامل فضلا عن العناصر الاخرى من تكلفة ونقل وتعبئة مما يؤدى الى انخفاض الطلب عليه نتيجة ارتفاع سعره عن مثيله الذى يتمتع بميزه تفضيلية ٠

- بالاضافة الى ذلك تمتعت بعض السلع الاخرى المصدره من مصر للمجموعة بتخفيضات بين ٢٥٪ - ٥٠٪ مثل الاسماك والجريب فروت والبطيخ والمانجو والبلح وبعض الخضر والفاكهة المحفوظة ٠ وجدير بالذكر انه قد تم استبعاد كل من البطاطس والطماطم من اى تخفيضات رغم اهميتها ٠

وبالنسبة لواردات مصر من المجموعة الاوربية تضمن الملحق الثانى من الاتفاقية (الاتفاق التجارى التفضيلى ٧٣-١٩٧٧) ثلاثة قوائم لسلع صناعية وزراعية تتمتع بتخفيضات منها القائمة الثالثة الخاصة بواردات مصر من الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية وتتمتع بتخفيض قدره ٣٠٪ يتبعه تخفيض آخر قدره ١٠٪ اعتبارا من ١٩٧٤/١/١

ولتنفيذ تلك الاتفاقية فقد تكونت لجنة مشتركة بين الجانبين تكون مسئولة عن تنفيذ الاتفاقية على ان تقوم تلك اللجنة بعقد اجتماع سنوى بدعوه من رئيسها ٠ ولكن هذه اللجنة لم تقرر إقامة مؤسسات برلمانية

او تشريعية ، كما لم تذكر شيئا عن الوسائل المفروض اتباعها لحل المشاكل التى تبرز من جراء تطبيق الاتفاق وذلك فى حالة الفشل فى الوصول الى حل داخل اطار اللجنة ٠

٢-٢ اتفاق التعاون الشامل :

بناءا على طلب مصر زيادة المزايا الممنوحه لها بحيث تشمل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية وفى الوقت الذى بدء فيه اتجاه المجموعة لزيادة المزايا الممنوحة لدول البحر المتوسط فى ضوء ماعرف "بالسياسة المتوسطة للسوق "فى اتفاقياته الجديدة ٠ وعلى هذا بدأت فى بروكسل الجولة الاولى للمفاوضات فى ١٩٧٦/١/٢٨ ثم الجولة الثانية فى اكتوبر من نفس العام ثم بدء ابرام اتفاق تعاون شامل لفترة غير محدده بالاضافة الى بروتوكول التعاون المالى الذى ابرم فى نفس التاريخ ٠

وفى ٢٨ سبتمبر ٨٧ تم التصديق على الاتفاق وبدأ سريانه اعتبارا من اول نوفمبر ١٩٨٧ ٠ وجدير بالذكر ان هذا الاتفاق قد حل محل الاتفاق التجارى التفضيلى الذى سبق الاشارة اليه ٠

وبناءا على هذا الاتفاق فقد اتسع مجال التعاون بين مصر والمجموعة ليشمل اتفاق تحصل مصر بموجبه على معونات غذائية من السوق وقد استهدف الاتفاق بصفة أساسية تنمية التعاون الشامل بين مصر والمجموعة بغية المساهمه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر وتوطيد العلاقات بين الطرفين وقد تضمن الاتفاق ضمن بنوده منح تخفيضات على المنتجات الزراعية المصدره من مصر الى دول المجموعة بين ٤٠٪ - ٨٠٪ مع تحديد فترات زمنيه وحدود كمية لاستفادة بعض هذه السلع من التخفيضات الممنوحة وفيما يلى توضيح للميزات الممنوحة للمنتجات الزراعية ٠

١ - تمتع الارز باعفاء قدره ٢٥٪ من الرسوم الاضافية المفروضة فى دول السوق وذلك فى حدود ٣٢ الف طن على ان تقوم مصر بفرض رسم اضافى على صادراتها من الارز يعادل هذا التخفيض وتذهب حصيلته الى الخزانه المصرية ٠

٢ - تتمتع صادرات البطاطس بتخفيض قدره ٤٠٪ خلال الفترة من اول يناير الى ٣١ مارس ، والفاصوليا بتخفيض قدره ٦٠٪ خلال الفترة من اول نوفمبر الى ٣٠ ابريل ، والبصل الطازج من اول فبراير الى ٣٠ ابريل بتخفيض قدره ٦٠٪ والثوم من اول فبراير الى ٣١ مايو بتخفيض قدره ٥٠٪ ، والطماطم من اول ديسمبر الى ٣١ مارس بتخفيض قدره ٦٠٪ والبطيخ من اول ابريل الى ١٥ يونيو بتخفيض قدره ٥٠٪ ٠

٣ - منحت الاتفاقية كل من البرتقال واليوسفى والليمون تخفيضا قدره ٦٠٪ من الرسوم الجمركية الموحده فى حدود ٧ ألآف طن بشرط ان تكون اسعارها بعد التخفيض مساوية للاسعار الاسترشادية خلال فترة سريانها او تزيد عليها فإذا انخفضت قيمة السلعة بعد التخفيض الجمركى الممنوح لها عن الاسعار الاسترشادية تحرم من التخفيض الجمركى الممنوح بالاضافة الى فرض ٢\١ وحده حسابية لكل ١٠٠ كجم ٠

٢-٣-التوسع الأفقى للمجموعة الاقتصادية الأوربية وتعديل اتفاق التعاون الشامل:

لاشك أن علاقة مصر مع المجموعة الإقتصادية الأوربية والتى ترتكز على اتفاق التعاون الشامل الذى وقعه الطرفان فى يناير ١٩٧٧ وبدأ تطبيقة فى نوفمبر ١٩٨٧ سوف يلحقها التغيير ايجابيا أو سلبيا فيما يتعلق بالتفضيلات الجمركية أو الحصص الكمية اضافة الى أوجه التعاون الفنى والمالى ، وذلك نتيجة للتوسع الأفقى للمجموعة بانضمام دول جدد إستكمالا للبيت الأوروبى من ناحية أو بالتوسع الرأسى باستكمال خطوات السوق المشتركة واتمام الوحده النقدية والمالية والسياسية وصولا الى الوحده الاقتصادية ومن ثم الإندماج الكامل من

الناحية الاخرى وتناول الجزء الثانى من الاتفاق الشامل اهم اتفاقات الموائمه التى وقعتها مصر بعد موجات الانضمام التى شهدتها المجموعة بهدف سريان أحكام إتفاق التعاون الشامل على الدول المنضمه :

٢-٣-١ : إنضمام اليونان وتعديل اتفاق التعاون الشامل

بدأت الموجه الثانية من الإنضمام بتقدم اليونان للعضوية عام ١٩٧٥ إلا أنها لم تحمل رقم العضو العاشر الا فى يناير ١٩٨١ ، وظلت تسرى احكام إتفاق التعاون الشامل الذى ينظم علاقة مصر بالمجموعة على اليونان وفى بروكسل تم توقيع بروتوكول للانفاق بتاريخ ١٩٨٠/١٢/١٧ تضمن الأحكام التاليه :

- تلغى اليونان تدريجيا الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المعادل على الواردات فى الملحق (١) من البروتوكول والتى منشأها مصر وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول ٠
- يجوز لليونان أن تفرض قيودا كمية حتى ١٩٨٥/١٢/٣١ على المنتجات الوارده فى الملحق (٢) والتى منشأها مصر ٠
- تلغى اليونان فى ١٩٨١/١/١ الرسوم التى لها أثر يعادل الرسوم الجمركية والاجراءات ذات الأثر المعادل للقيود الكمية بالنسبة للمنتجات الواردة فى الملحق (٢) من معاهدة المجموعة والتى منشأها مصر ٠
- يتم تدريجيا إلغاء ودائع الاستيراد والمدفوعات النقدية المعمول بها فى اليونان فى ١٢/٣١ / ١٩٨٠ بالنسبة للواردات التى منشأها مصر وذلك خلال ٣ سنوات اعتبارا من ١٩٨١/١/١ وفقا للجدول الوارد بالبروتوكول (١) ٠

ويعد هذا البرتوكول والملاحق المرفقه به جزءا لايتجزأ من إتفاق التعاون الشامل ٠

---

(١) جابر محمد الجزار : ماستريخت والإقتصاد المصرى ، الألف كتاب (الثانى) ١٤٦ - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٤

٢-٣-٢- إنضمام أسبانيا والبرتغال وتعديل اتفاق التعاون الشامل :

تضمن التوسع الثالث للمجموعة الاقتصادية الأوروبية إنضمام كل من البرتغال واسبانيا حيث بدأت مفاوضات البرتغال فى اكتوبر ١٩٧٨ وتلتها اسبانيا فى ٥ فبراير ١٩٧٩ (١) .

وبانتهاء المفاوضات تمتعت كل من البرتغال وأسبانيا بعضوية المجموعة فى اول يناير ١٩٨٦ وحتى تسرى أحكام التعاون على كل من البرتغال واسبانيا وقعت كل منهما بروتوكول يتضمن الاجراءات الانتقالية التى يتعين على كل منهما القيام بها لكى يصبحا طرفين فى اتفاق التعاون وبانتهاء الاجراءات الانتقالية تطبق الدولتان نفس الاحكام الوارده باتفاق التعاون الشامل مع مصر .

وفيما يلى اهم أحكام الإجراءات الإنتقالية التى ضمنها البروتوكول

الموقع مع اسبانيا :

- تفرض إسبانيا نفس الرسوم الجمركية التى تفرضها على وارداتها الصناعية من المجموعة على وارداتها من مصر باستثناء المنتجات الوارده بالملحق (١) من البرتوكول (١) .
- تلغى اسبانيا الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها من مصر تدريجيا وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول .
- تفرض اسبانيا قيودا كمية تتمثل فى حصص سنوية على السلع الوارده بالملحقين (٣،٢) من البروتوكول وذلك حتى ١٩٨٨/١٢/٣١ .

---

(١) سامى عفيفى حاتم (دكتور) : اوروبا المعاصرة ١٩٩٢ وانعكاساتها على الاقتصاد العالمى والعربى ، النشرة الاقتصادية ، شركة النصر للاستيراد والتصدير، يناير ١٩٩١

- تضمن البروتوكول زيادة سنوية لهذه الحصص تتراوح مابين ١٢-٢٥٪
- تقوم اسبانيا بفرض رسم يقلل الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى طبقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول بالنسبة للسلع المصرية فى الملحق الثانى من المعاهده ٠
- تؤجل اسبانيا تطبيق أى ترتيبات تفضيلية بالنسبة للخضر والفاكهة حتى ١٩٨٩/١٢/٣١ واعتبارا من ١٩٩٠/١/١ تقوم بفرض رسم يقلل الفرق بين معدل الرسم المفروض فعلا ومعدل الرسم الذى تطبقة المجموعة على الصادرات المصرية وفقا للجدول الزمنى بالبروتوكول ٠
- تفرض اسبانيا على منتجات الصيد المصرية رسما يخفض الفرق بين الرسم الاساسى والرسم التفضيلى وفقا للجدول الزمنى الوارد بالبروتوكول

الاجراءات الانتقالية المطبقة على البرتغال

تلغى البرتغال الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الصناعية التى منشأها مصر وذلك باستثناء السلع الوارده بالملحق (٧) من البروتوكول حيث يتم تخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

تقوم البرتغال بالغاء الضرائب ذات الأثر المعادل للرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات التى منشأها مصر وتستثنى الضرائب التى تفرضها البرتغال على بعض وارداتها من مصر وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

بالنسبة للمنتجات الواردة بالملحق الثانى من معاهده روما يفرض رسم يخفض الفرق بين الرسم الأساسى والرسم التفضيلى طبقا للنسب الوارده فى الجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

تؤجل البرتغال تطبيق النظام التفضيلى الخاص بصادرات مصر من الفاكهة والخضروات والحبوب والأرز حتى ١٩٩٦/١/١م ونفرض خلال تلك الفترة رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسوم الجمركية التى تفرضها البرتغال ومعدل الرسم التفضيلى ٠

بالنسبة لمنتجات الصيد المصرية تفرض البرتغال رسما جمركيا يخفض الفرق بين معدل الرسم الجمركى الاساسى ومعدل الرسم الجمركى التفضيلى وفقا للنسب الوارده بالجدول الزمنى بالبروتوكول ٠

يجوز للبرتغال حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ تطبيق قيود كمية على وارداتها من مصر والمذكورة فى الملحق (١١) من البروتوكول ، كما يجوز لها الاحتفاظ بالقيود الكمية المفروضة على وارداتها من مصر فى الملحق (١٢) حتى ١٩٩٥/١٢/٣١ ، من الملحق (١٣) حتى ١٩٩٢/١٢/٣١ ٠

ويعتبر هذا البروتوكول والملاحق المرفقه به جزءا لايتجزأ من اتفاق التعاون الشامل ٠

٢-٣-٣- ثالثا: البروتوكول الاضافى لإنفاق التعاون بين مصر والمجموعة

ترتب على التوسع الافقى للمجموعة آثار سلبيه إنعكست على التبادل التجارى بين مصر والمجموعة وكذلك على التعاون الفنى والمالى خاصة وأن التوسع ضم دول جنوب البحر المتوسط ذات الصادرات المنافسة للصادرات المصرية فى اسواق المجموعة ، لذا فقد ادخلت بعض التعديلات على اتفاق التعاون بما يتيح لصادرات مصر الى المجموعة بعض المميزات التفضيلية الجديدة تعويضا عن الأثار السلبية لانضمام كل من اسبانيا والبرتغال لعضوية المجموعة والتى تضمنها بروتوكول الموائمه الموقع فى ١٩٨٣/٦/٢٥ على النحو التالى :

أ - السلع الزراعية :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية على بعض بنود المنتجات الزراعية التى منشأها مصر وذلك بصفة تدريجية حتى تصل الى الاعفاء الكامل عام ١٩٩٦ وهى الفترة الانتقالية المحدده لإنضمام اسبانيا والبرتغال ، الإ أنه وفقا للسياسة المتوسطية التى تتبعها المجموعة مع دول جنوب البحر المتوسط ستتمتع الصادرات المصرية من المنتجات الزراعية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من ١٩٩٣/١/١ بدلا من عام ١٩٩٦ .

تخضع بعض المنتجات لحصص سنوية ثابتة يتم التصدير فى حدودها وهى البطاطس المبكره ٩٨ الف طن ، الفاصوليا الطازجة ٦٤٠٠ طن، البصل الطازج ١٠٠٠٠ طن ، البصل المجفف ٤٩٠٠ طن البرتقال الطازج ٧٠٠٠ طن ، كما تخضع بعض المنتجات لحصص ارشادية وهى الثوم الطازج ١٦٠٠ طن ، الثوم المجفف ١٠٠٠ طن ، كما تضمن البروتوكول بعض السلع الجديدة التى تم إضافتها الى قائمة صادرات مصر الزراعية وتتمتع بالتخفيضات الجمركية وتعامل نفس معاملة صادرات كل من اسبانيا والبرتغال وإن كانت محدوده بحصص ارشادية وهى : الخرشوف ١٠٠ طن ، شمام شتوى صغير ١٠٠ طن اما الخيار والكوسة والأسبرجى فلا تخضع لحصص ارشادية .

كما تضمن البروتوكول زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥٪ سنويا خلال الفترة من ٩٢-١٩٩٥ وذلك فى اطار السياسة المتوسطية للمجموعة .

يرتبط تخصيص الرسوم الجمركية على السلع المنصوص عليها فى المعاهدة بفترات زمنية محدده بحيث تسرى التعريفة الجمركية الموحده للمجموعة على ما يتم تصديره خارج هذه الفترات .

أرفق بالبروتوكول إعلان بشأن انشاء مجموعة عمل استشارية للبطاطس المبكرة لدراسة وضع اسواق البطاطس ويعين أعضائها من قبل حكومات الدول الرئيسية المصدره فى حوض البحر المتوسط والدول المستورده فى المجموعة الأوربية ، وترأس هذه المجموعة اللجنة الأوربية وتجتمع على الأقل ثلاث مرات كل عام ٠

ب - السلع الصناعيـة

تعفى الصادرات الصناعية المصرية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المعادل باستثناء بعض المنتجات الزراعية المصنعه والتى يضمها الملحق (أ) بالإتفاق وتشمل (اللاكتوز والجلوكوز - البيرة - الفرموت وأنبذه من العنب الطازج وكحول إثيلى _ مستحضرات كحولية مركبة - مشروبات روحية - كازيين وأملاحه ومشتقاته - زلال البومين وأملاحه ومشتقاته) ، أما بالنسبة للسلع الناتجة عن تصنيع المنتجات الزراعية فى الملحق (ح) ٠ يقتصر الاعفاء من الرسوم الجمركية على العنصر الثابت من الرسوم على الواردات وتتضمن المصنوعات السكرية - الشيكولاته - المولت - عجائن غذائية - منتجات أساسها الحبوب مثل الكورن فليكس - رقائق الخبز - بقسماط - منتجات المخابز الفاخرة - خمائر طبيعية - مستحضرات غذائية محتوية على سكر - ليمونادة - مستحضرات طلاء أساسها النشا ٠

جميع السلع الصناعية محرره بالكامل من جميع القيود الكمية والاجراءات ذات الأثر المعادل ، باستثناء غزل القطن والأقمشة القطنية فتخضع لحصص سنوية يتم تحديدها فى اطار ترتيبات ودية يتفق عليها مع المجموعة لتنظيم الصادرات المصرية من هذه المنتجات ، وهى معفاه من الرسوم وقد تم عقد آخر ترتيبات لصادرات مصر من الغزل والأقمشة القطنية للدول الاعضاء فى عام ١٩٩١ ولايدخل فى حساب تلك الحصص ماتستورده دول المجموعة بغرض اعادة تصديره ٠

وأخيرا تضمن الأتفاق مايسمى بشرط المرونة خلال مراحل التنفيذ ، بما يكفل المبادلة بين حصص الغزل والاقمشة بدون عوائق سواء بين الدول الاعضاء او من عام لاخر مع مرونه بتحرير ١٠٪ من الحصة سنويا ابتداء من عام ١٩٩٣ حتى يتم تحريرها نهائيا عام ٢٠٠٣ م وطبقا لبروتوكول الموائمه الموقع فى ١٩٨٧/٦/٢٥م فقد تم الغاء القيود الكمية والاجراءات ذات الاثر المعادل على بعض صادرات مصر من المنتجات النسيجية الوارده بالملحق (ب) من الاتفاق وتضم نحو ٣٢ منتجا نسيجيا ٠

تنص المادة (٥) من البروتوكول على انشاء لجنة للتعاون الإقتصادى والتجارى مهمتها تبادل المعلومات المتعلقة بالمبادلات التجارية والتعاون فيما يشمله الاتفاق واعتبارا من عام ١٩٩٥ تقيم نتائج التعاون بين الطرفين لوضع أسس التطور المستقبلية فى ضوء الأهداف المحدده بالإتفاق ٠

ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لايتجزأ من اتفاق التعاون الشامل ٠

واستمرارا للتفاوض بين مصر ودول المجموعة الاوربية عقدت فى بروكسل خلال يناير ١٩٩٥ جولة جديدة للتفاوض بشأن زيادة المميزات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية فى اتفاق التعاون الشامل الذى وقع فى عام ١٩٧٧وذلك بعد انضمام اليونان الى الاتحاد الأوروبى عام ١٩٨١ ثم اسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ وتأثيرها الواضح على منافسة الصادرات الزراعية المصرية للميزات التى تحصل عليها هذه الدول نتيجة إنضمامها للسوق كدول أعضاء وفى ضوء التقارب الواضح للإتحاد الأوروبى مع دول جنوب البحر المتوسط من خلال السياسة المتوسطية طلبت مصر عقد إتفاق شراكة وفى الجولة الأولى أوضح الجانب الأوروبى وجهة نظر الإتحاد والتى تتلخص فى ابقاء القواعد المعمول بها فى الاتفاق الحالى فى مجال التجارة الخارجية للحاصلات الزراعية

بين مصر والاتحاد على ماهى عليه لمدة ٥ سنوات يتم بعدها تحليل وتقييم الوضع والتفاوض بشأن ما يمكن إدخاله من تعديلات (١)، أما الجانب المصرى فيطالب بتحرير تجاره السلع الزراعية أسوه بالسلع الصناعية وخاصة أن لمصر ميزه نسبيه فى إنتاج العديد من المحاصيل الزراعية المصدره لأوروبا خاصة الخضر والفاكهة كما أن استراتيجية التنمية الزراعية التى أعدتها وزارة الزراعة بالاشتراك مع البنك الدولى وعدد من المنظمات الدولية وعرضت فى نادى باريس فى يناير ١٩٩٤ تركز على تصدير الحاصلات الزراعية ذات الميزه النسبيه واعتبار التصدير عاملا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى ٠

إلا أن الجانب الأوروبى يرى أن التحرير الكامل لتجارة السلع الزراعية يتطلب إدخال العديد من السياسات الزراعية فى دول الإتحاد وهى تعد مهيأه حاليا لإدخالها فى اطار سياسة الحماية التى تتبعها بالنسبة للإنتاج الزراعى ٠

وفى محاولة للتقريب بين وجهات النظر أبدى الجانب الأوروبى استعداده للإستجابة إلى مطلب مصر من حيث تخفيض قيود الحصص والمواسم والتعريفات الجمركية ومواصفات الجودة المطبقة فى اطار الإتفاق الحالى على السلع الزراعية التصديرية من مصر الى دول الاتحاد بالاضافة الى توسيع قائمة السلع التصديرية بما يسهم فى زيادة الصادرات الى دول الإتحاد وبالتالى تسهل تحديد إحتياجات قطاع الزراعة من الجانب الأوروبى فى مجال التعاون الفنى والتكنولوجى وتنمية الموارد البشرية والتدريب بالاضافة الى التأهيل وبناء القدرات وكذلك المعونة المالية والإستثمارية المباشرة ٠

---

(١) المصدر : سعد نصار (دكتور) : وجهة نظر الزراعة المصرية فى التفاوض بين مصر والاتحاد الاوروبى ، جريدة الأهرام ، العدد ٣٩٦٠٥ ، السنة ١١٩ ، ١٩٩٥/٢/٤ القاهرة ٠

كما أضاف الجانب الأوروبى أن قيام قطاعات الإقتصاد القومى بإعداد استراتيجيات مماثلة لهم كثيرا فى نجاح التفاوض وبسرعة التوصل إلى اتفاق الشراكه الجارى التفاوض بشأنه ٠

ولما كان قطاع الزراعة من القطاعات الرائده فى تطبيق برنامج الاصلاح والتحرير الإقتصادى وتشجيع القطاع الخاص بالإضافة إلى تحقيق انجازات ملموسة فى مجالات نقل التكنولوجيا الحديثة والتنمية الرأسية والأفقية فإن احتياجه للعون الفنى والتكنولوجية والمالى لن يكون بنفس درجة القطاعات الأخرى الا أن ذلك لايعنى وقف المساعدات للقطاع الزراعى بإعتباره الركيزه الأساسية للإقتصاد القومى المصرى ٠

وفى نهاية الجولة إتفق على عقد الجولة الثانية بالقاهرة فى الفترة من ١-٤ ابريل عام ١٩٩٥ كما تم تحديد القطاعات المستعده للبدأ فى مفاوضات إتفاق الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبى ومنها قطاع الأعمال العام ، والصناعة وكذلك قطاع التجارة الخارجية والجمارك والتعاون المالى والإقتصادى ٠

٢-٤- التجارة الخارجية المصرية :

تؤثر التجارة الخارجية المصرية الى درجة كبيرة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما يجعلها هدف اساسى امام المخطط المصرى وتتكاتف كافة الجهود من اجل النهوض بحجم التجارة الخارجية وبصفة أساسية فى جانب الصادرات حيث يعانى الميزان التجارى المصرى من عجز كبير ودائم خلال فترات طويلة ماضية ومن الجدول (٣-١) يتبين ان عجز الميزان التجارى قد تراوح خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣ بين حد ادنى نحو ١٠,٩ مليار جنيه عام ١٩٨٩ وحد اقصى نحو ١٧,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٠ ٠ وبالتالى فإن نسبة تغطية الصادرات للواردات تراوحت بين ٢٨٪ عام ١٩٩٠ و ٤٦,٦٪ عام ١٩٩١ وهو مايؤثر سلبا على قدره الاقتصاد المصرى وتعثر برامج التنمية ٠ من خلال مضاعف التجارة وتسرب العملات الأجنبية ٠

جدول (٣-١)
الميزان التجارى لجمهورية مصر العربية
خلال الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٣

بالمليون جنيه

السنة	الصادرات (١)	الواردات (٢)	الميزان (٣)	نسبة تغطية الصادرات للواردات (١) ÷ (٢) ٪
١٩٨٩	٥٧٣٤	١٦٦٢٤	-١٠٨٩٠	٣٤,٥
١٩٩٠	٦٩٥٤	٢٤٨٢٣	-١٧٨٦٩	٢٨,٠
١٩٩١	١١٧٦٥	٢٥٢١٦	-١٣٤٥١	٤٦,٦
١٩٩٢	١٠٣٧٤	٢٧٦٥٦	-١٧٢٨٢	٣٧,٥
١٩٩٣	١٠٥٩٦	٢٧٥٥١	-١٦٩٥٥	٣٨,٥

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، الجزء الاول ، يونيو ١٩٩٤ .

وبدراسة اجمالى حركة التجارة الخارجية والميزان التجارى بين مصر ومجموعات دول العالم الجغرافية يتبين ان دول اوربا الغربية تعتبر الشريك التجارى الاول لمصر حيث بلغت جملة الصادرات المصرية الى تلك المجموعة الاوروبية عام ١٩٩٢ نحو ٣,٩٧ مليار جنيه مقابل نحو ١٢,١ مليار جنيه واردات من نفس الدول محققه بذلك عجزا تجاريا قدره نحو ٨,١ مليار جنيه فى نفس العام ٠ وفى عام ١٩٩٣ انخفضت الصادرات المصرية الى تلك المجموعة من الدول انخفاضا طفيفا حيث بلغت ٣,٩٦ مليار جنيه فى حين زادت الواردات المصرية الى ١٣ مليار جنيه بعجز قدره ٩,١ مليار جنيه فى نفس العام وبزيادة قدرها ٩٨٤ مليون جنيه عن عام ١٩٩٢ ٠

وتأتى دول آسيا فى المرتبة الثانية بين دول العالم من حيث حركة التجارة بينها وبين مصر حيث بلغت الصادرات المصرية لهذه الدول نحو ٢ مليار جنيه عام ١٩٩٢ انخفضت الى نحو ١,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٣ ايضا انخفضت الوارادات المصرية من تلك الدول بنفس الدرجة تقريبا من ٤,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٢ الى ٤,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٣ وقد حقق الميزان التجارى بين مصر ودول آسيا عجزا بلغ نحو ٢,٣١ مليار جنيه عام ١٩٩٣ مقابل نحو ٢,٢٧ مليار جنيه عام ١٩٩٢ ٠

اما دول اوربا الشرقية فقد حقق الميزان التجارى بينهما وبين مصر عجزا بلغ نحو ١,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٣ مقابل نحو ١,١ مليار جنيه عام ١٩٩٢ ٠

وتشير حركة التجارة بين مصر والدول العربية ان الميزان التجارى بينهما قد حقق فائضا لصالح مصر بلغ نحو ٩٧٣ مليون جنيه عام ١٩٩٢ ثم حقق عجزا قدره ١,١ مليار جنيه عام ١٩٩٣ وجدير بالذكر ان حركة التجارة بين مصر والدول العربية لاترقى الى المأمول منها فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمكانية بين مصر والدول العربية مما يتطلب العمل على تنمية التعاون التجارى بينهما باعتبارها مستقبل التعاون التجارى فى المرحلة المقبله٠

جدول (٣-٧)
اجمالى حركة التجارة بين مصر ومجموعات دول العالم
عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣

بالمليون جنيه

المجموعة	الترتيب	١٩٩٢			١٩٩٣		
		الصادرات	الواردات	الميزان	الصادرات	الواردات	الميزان
الدول العربية	٣	١٨١١	٨٣٨	+٩٧٣	١٧٩٤	٧٢٣	-١٠٧١
اوربا الشرقية		١٠٥٦	٢١١١	-١٠٥٥	٩٨٨	٢٣٣٥	-١٣٤٧
دول اوربا الغربية	١	٣٩٧٣	١٢١٢٤	-٨١٥١	٣٩٥٩	١٣٠٩٤	-٩١٣٥
دول آسيا	٢	٢٠١٣	٤٢٨٨	-٢٢٧٥	١٨٩٥	٤٢٠٦	-٢٣١١
دول افريقيا		٤٨	٢٧١	-٢٢٣	٩٨	٢٤٩	-١٥١
دول امريكا الشمالية		٩٧٧	٥١١٩	-٤١٤٢	١٤٧٢	٤٣٠٦	-٢٨٣٤
دول امريكا الوسطى		١٤	٥٠	-٣٦	٦٠	٦٠٠	+٥٤
دول امريكا الجنوبية		٩	٨١٥	-٨٠٦	١١	٦٥١	-٦٤٠
الاقيانوسية		٥	٩٧٢	-٩٦٧	٥	٧٨٥	-٧٨٠

المصدر :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، يونيو ١٩٩٤

٢-٥- التجارة الخارجية بين مصر والمجموعة الاوروبية

سبق الاشارة الى ان دول اوربا الغربية تأتى فى المرتبة الاولى بين مناطق العالم فى حركة التجارة الخارجية المصرية ولتحديد العلاقة التجارية بين مصر ودول المجموعة الاوربية الاثنى عشر يتبين انه فى عام ١٩٩٣ أحتلت ايطاليا المركز الاول بين دول المجموعة المستورده من مصر حيث بلغت الصادرات المصرية اليها نحو ١,٣ مليار جنيه فى نفس العام ثم جاءت هولندا فى المركز الثانى (٥٨٠ مليون جنيه) ثم فرنسا فى المركز الثالث (٥٢٤ مليون جنيه) ٠

وفى نفس العام بلغت الصادرات المصرية الى ايرلندا نحو ٧ مليون جنيه فقط فى حين لم تصدر مصر الى لوكسمبرج فى نفس العام ٠ وعلى الجانب الاخر احتلت المانيا المركز الاول بين دول المجموعة من حيث صادراتها الى مصر بنحو ٣ مليار جنيه فى حين بلغت تلك الصادرات من ايطاليا نحو ٢,٣ مليار جنيه ومن هولندا ١,٨ مليار جنيه ٠ ومن هنا فقد حقق الميزان التجارى اكبر عجز له مع المانيا (٢,٥ مليار جنيه) وفرنسا (١,٣ مليار جنيه) ٠

وجدير بالذكر وكما تبين من جدول (٣-٣) ان الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوروبية لم يحقق اى فائض مع اى من دول المجموعة خلال عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ٠

٢-٦- التجارة الخارجية الزراعية المصرية

من الجدول رقم (٣-٤) يتبين ان قيمة الصادرات الزراعية المصرية قد تراوحت خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ٩٤/٩٣ بين حد ادنى بلغ نحو ٥٦٨ مليون جنيه عام ٨٩/٨٨ وحد أقصى بلغ نحو ١٥٦٦ مليون جنيه عام ٩١/٩٠ بمتوسط نحو ٩٥٤ مليون جنيه للفترة المذكورة ٠

جدول (٣-٣)
الميزان التجارى بين مصر ودول المجموعة الاوربية
خلال عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣

القيمة بالمليون جنيه

الدول	١٩٩٢			١٩٩٣		
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
اسبانيا	٢٤٢	٤٥٩	(٢١٧)	٣٣٩	٤٥٨	(١١٧)
البرتغال	٦٦	١٧	(٤٩)	١٩	١٩	-
الدانمرك	٣٧	٣٠١	(٢٦٤)	٣٧	٢٩٦	(٢٥٩)
المملكة المتحدة	٣٤١	١٢٠٥	(٨٦٤)	٢٨٦	١١٣٢	(٨٤٦)
ايرلندا	١٠	١٤٢	(١٣٢)	٧	٣٨٠	(٣٧٣)
ايطاليا	١٤٤٤	١٨١٣	(٣٦٩)	١٣٤٧	٢٢٨٧	(٩٤٠)
بلجيكا	١٩٣	٥٦٨	(٣٧٥)	١٤٦	٦٠٦	(٤٦٠)
المانيا	٤٢٣	٢٨٧٢	(٢٤٤٩)	٤٤٣	٢٩٩٢	(٢٥٤٩)
فرنسا	٤٣١	١٣٨٣	(٩٥٢)	٥٢٤	١٨٢٩	(١٣٠٥)
هولندا	٥٨٤	٩٨٩	(٤٠٥)	٥٨٠	٩٥٦	(٣٧٦)
لوكسمبرج	-	١	(١)	-	٣	(٣)
اليونان	*	*	*	٤٢٢	٢١٧	(٢٠٥)
السوق الاوربية المشتركة	-	١	(١)	-	٢٠	(٢٠)

* غير متوفر

المصدر :

جمعت من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ، يناير /ديسمبر ١٩٩٣ .

جدول (٣-٤)
الاهمية النسبية للصادرات الزراعية المصرية الى اجمالى الصادرات السلعية خلال الفترة ٨٨/٨٧ - ٩٤/٩٣

بالمليون جنيه

السنوات	الصادرات السلعية	الصادرات الزراعية	
		قيمه	٪من السلعة
٨٨/٨٧	٤٦١٥	٦٣٢	١٣,٧
٨٩/٨٨	٤٢٠٨	٥٦٨	١٣,٥
٩٠/٨٩	٦٩٤٢	٧٥٧	١٠,٩
٩١/٩٠	١٣٨٠٣	١٥٦٦	١١,٣
٩٢/٩١	١٥٣٦٨	١٠٢٧	٦,٧
٩٣/٩٢	١٤٦٩٣	٩٧٧	٦,٦
٩٤/٩٣	١٤١٠٩	١١٥٦	٨,٢
متوسط الفترة	١٠٥٣٤	٩٥٤,٧	٩,٠٦

المصدر :

وزارة التخطيط ، تقارير متابعة خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سنوات الفترة ٨٧ /٨٨ - ٠٩٤/٩٣

وعلى الرغم من الزيادة التى شهدتها قيمة الصادرات الزراعية المصرية فى نهاية الفترة مقارنه ببدايتها الا ان نسبة تلك الصادرات الى اجمالى الصادرات السلعية المصرية تشير الى الزيادة فى المكونات الاخرى من الصادرات السلعية وعدم قدره الصادرات الزراعية على ملاحقه هذه الزيادة مما ادى الى انخفاض نسبة الصادرات الزراعية الى الصادرات السلعية من ١٣,٧٪ فى بداية الفترة الى ٨,٢٪ عام ١٩٩٤/٩٣ ٠

٢-٦-١- العلاقة بين الانتاج والصادرات الزراعية :

وللتعرف على العلاقة بين كل من الانتاج والصادرات الزراعية من بعض المحاصيل الهامة يتبين ان نسبة الصادرات الى الانتاج تشير الى محدودية القدره التصديرية المصرية والتى تعتمد فى المقام الاول على تصدير فائض الاستهلاك المحلى حيث بلغت نسبة الصادرات المصرية من البرتقال الى انتاجه عام ١٩٩٢ نحو ٦,١٪ مقابل حد اقصى لهذه النسبة نحو ١٠,٩٪ عام ١٩٨٩ ايضا٠

بلغت تلك النسبة (الصادرات الى الانتاج) فى محصول القطن نحو ٤,٨٪ عام ١٩٩٢ فحققت بذلك ادنى مستوياتها حيث بلغت تلك النسبة اقصاها عام ١٩٨٤ بنحو ١٩,٦٪ ويرجع ذلك بالدرجة الاولى الى ما انتاب انتاج القطن المصرى فى الفترة الاخيرة من اضطربات كبيرة خاصة فى الانتاجية الفدانية الامر الذى انعكس على المتاح للتصدير جدول (٣-٥) ٠

جدول (٣-٥)
نسبة الصادرات الى الانتاج من بعض الزروع التصديرية الهامة فى مصر خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٩٢

٪

المحصول / السنوات	القطن	البرتقال	البطاطس	البصل
١٩٨٢	١٦,٢	٩,٣	١٣,٨	٢,٢
١٩٨٣	١٦,٦	١٣,٦	١٣,٨	٤,٥
١٩٨٤	١٩,٦	١٣,٧	١٨,٥	٣,٥
١٩٨٥	١٢,٤	١٣,٨	٨,٧	٢,٨
١٩٨٦	١٣,٤	٦,١	٧,٥	٢,٤
١٩٨٧	١٣,٧	٨,٠	٦,٨	٣,٧
١٩٨٨	٩,٤	٧,١	٨,٩	٤,٧
١٩٨٩	٧,٣	١٠,٩	٩,٤	٦,٤
١٩٩٠	٤,٨	٩,٢	٨,٣	٦,٣
١٩٩١	١,٦	٦,٨	١٢,٢	٧,٤
١٩٩٢	٤,٨	٦,١	١١,٦	١١,٤

المصدر :

جمعت وحسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ،الكتاب الاحصائى السنوى والنشرة السنوية للتجارة الخارجية ، اعداد متفرقة .

٢-٦-٢- الصادرات المصرية من البرتقال :

بينت احدى الدراسات (١)ان هناك اتجاها متزايدا لمساحة كافة اصناف الموالح باستثناء البرتقال السكرى (يعزى ذلك الى التفضيل النسبى للمستهلك المصرى للاصناف الاخرى من الموالح) وقد قدرت الدراسة ان انتاج اليوسفى سوف يزيد الى ثلاثة امثال المنتج حاليا ونحومثلين او اكثر من البرتقال ابوسرة والبلدى • ومما لاشك فيه ان ذلك انما يعطى دلاله على ضرورة مواجهة هذه الزيادة خاصة فى ضوء صعوبة استيعابها من خلال الطلب المحلى الا اذا كان ذلك على حساب اتجاه اسعار هذه الزروع للإنخفاض خاصة على مستوى المزرعه مما يؤثر على المنتجين لهذه السلع وبالتالى الانتاج فى المدى المتوسط •

ومن هنا فإن الاهتمام بالتصدير وفتح اسواق خارجية جديدة او/و زيادة الطاقة الاستيعابية للاسواق الحالية للموالح المصرية بالاضافة الى زيادة التصنيع باشكاله المتعدده الامر الذى يؤدى فى النهاية الى التأثير على العرض وتنظيمه وفى الوقت نفسه زيادة الطلب وتنويعه •

وجدير بالذكر ان البرتقال يشغل وحده ٧٤,٤٪ من مساحة أصناف الموالح مجتمعه • ايضا يمثل البرتقال نحو ٧٨,٤٪ من جملة انتاج الموالح خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ وان هذا الانتاج يتزايد سنويا بنحو ٦٢,٢ الف طن •

وتعد الموالح من اهم محاصيل التصدير بعد القطن المصرى الذى يمثل المحصول التصديرى الاول ، وتلعب الصادرات من الموالح دورا هاما فى الميزان التجارى المصرى اذ تساهم بنحو ٢٥٪ (٢) من المتوسط السنوى لاجمالى

---

١) محمد كامل ريحان (دكتور) نماذج استجابات العرض لاهم حاصلات الخضر والفاكهة المصرية • الندوه القومية للسياسات الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، وزارة الزراعة ، ومنظمة الأغذية والزراعة FAO ، يناير ١٩٩٢

٢) هدى صالح النمر (دكتور) ، اتجاهات التجارة العالمية والصادرات المصرية من الموالح ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٥٧٣ ، يناير ١٩٩٤ •

الصادرات الزراعية خلال الفترة ٨٦-١٩٩٠ ٠ وتتمثل معظم الصادرات المصرية من الموالح فى البرتقال الطازج ، حيث يمثل المتوسط السنوى لكمية وقيمة صادراته نحو ٩٨,٢٪ من المتوسط السنوى الاجمالى لكمية وقيمة الصادرات من الموالح خلال الفترة ٨٠-١٩٨٥ ، تراجعت تلك الاهمية النسبية الى نحو ٩٢٪ بالنسبة للكمية و٩١٪ بالنسبة للقيمة وذلك خلال الفترة ٨٦-١٩٩٢ ٠

وتصدر مصر البرتقال الى العديد من دول العالم وتأتى دول اتحاد جمهوريات السوفيت سواء قبل الانفصال (الاتحاد السوفيتى) او بعد الانفصال (اتحاد جمهوريات السوفيت) سواء كدول متحدة اومنفصله فى مقدمه الدول المستوردة للبرتقال المصرى ، فخلال الفترة ٨١-١٩٨٤ استأثر الاتحاد السوفيتى بنحو ٥٦٪ من متوسط جملة صادرات مصر من البرتقال ونحو ٤٧,٦٪ كمتوسط للفترة ٨٥-١٩٨٨ ، ومن الجدول (٣-٦) يتبين ان اتحاد الجمهوريات السوفيت قد استأثر بنحو ٥٣,٦٪ من صادرات مصر من البرتقال عام ١٩٩١حيث حصلت على نحو ٥٩,٥ الف طن من جملة الصادرات المصرية من البرتقال فى نفس العام والتى بلغت نحو ١١١ الف طن ٠

وفى عام ١٩٩٢ حصل الاتحاد مجتمعا على نحو ٢٢,٤٪ من صادرات مصر من البرتقال بينما حصلت روسيا الاتحادية على نحو ١٩,٨ ، اى ان دول منطقة روسيا قد حصلت على نحو ٤٢,٢٪ من جملة صادرات مصر من البرتقال فى نفس العام ٠ وفى عام ١٩٩٣ توجهت الصادرات المصرية من البرتقال الى روسيا الاتحادية بنسبة ٤١,٢٪ فى حين لم تستورد دول الاتحاد الاخرى اى كميات من البرتقال المصرى فى نفس العام ٠

وتعتبر دول المجموعة الاوروبية الشريك الدائم والمستقر فى استيراد البرتقال المصرى حيث بلغت الصادرات المصرية من البرتقال الى دول المجموعة عام ١٩٩٣ نحو ٢٢,٦ الف طن بنسبة ٤٠,٢٪ من جملة صادرات مصرمن البرتقال فى نفس العام مقابل ٢٣,٩ الف طن عام ١٩٩١ وبنسبة ٢١,٥٪ ويرجع انخفاض